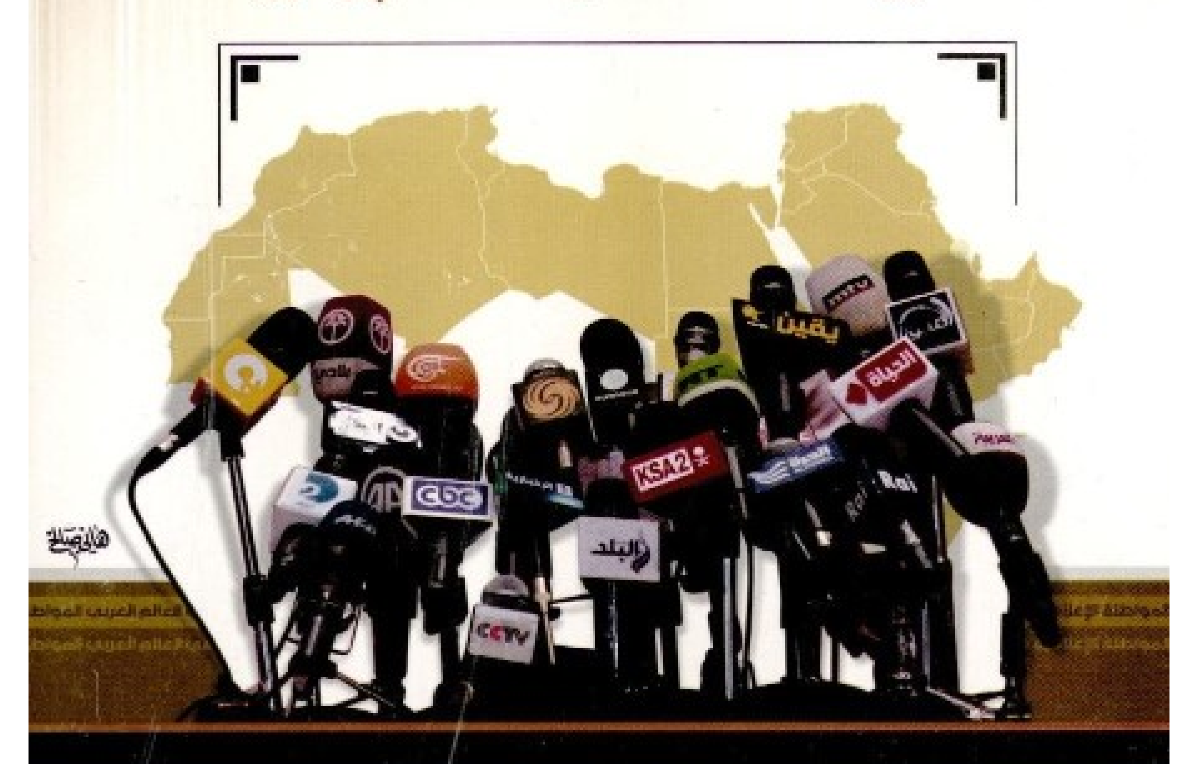
المواطنة الإعلامية في العالم العربي



أ. د. عواطف عبدالرحمن

كلية الإعلام - جامعة القاهرة

مكتبة جزيرة الورد

المواطنة الإعلامية
فى العالم العربى

أ.د. عواطف عبد الرحمن
كلية الإعلام – جامعة القاهرة



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسـم الكتاب : المواطنة الإعلامية في العالم العربى

المـــؤلف : أ.د عواطف عبد الرحمن

رقم الايداع / ٢٠١٥/١٥٢٣١



الطبعة الأولى ٢٠١٥

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤
Tokoboko_5@yahoo.com

تقديم

تمثل أزمة المواطنة الإعلامية فى العالم العربى جذورها وأسبابها ومظاهرها وتداعياتها المحور الرئيسى فى هذا الكتاب. إذ يتناول جذور الأزمة التى تتجسد فى العلاقة الصراعية بين الحُكام والصحافة فالثابت تاريخياً أن الصحافة تعد المهنة الوحيدة التى نشأت ومعها قيودها وتشريعاتها التى تستهدف محاصرة وتقييد حرية التعبير لدى الجموع العريضة من الجماهير سعياً إلى شل قدراتها على التعبير والدفاع عن حقوقها المجتمعية التى نصت عليها الدساتير. وتتنوع أشكال القيود وتتباين صورها وتتراوح ما بين قيود تشريعية وإجراءات أمنية واختراقات سياسية واقتصادية وثقافية محلية وأجنبية وتستهدف جميعها تطويق وتقليص وإهدار حق الجمهور فى المعرفة التى نصت عليها المواثيق الدولية والدساتير العربية. فضلاً عن تشويه مهنة الصحافة والإعلام وانتهاك حقوق الصحفيين والإعلاميين أنفسهم وتحويلهم إلى أبواق للدفاع عن أيديولوجية ومصالح الحُكام والترويج لرؤى وأفكار ومصالح مراكز النفوذ الاقتصادى والسياسى والثقافى والإغفال العمدى وتهميش الواقع المجتمعى للجماهير وحقوقها المشروعة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً. وتركز الفصول الخمسة الأولى على جذور وأسباب الأزمة وآليات تفعيلها دستورياً وقانونياً وتأثيراتها السلبية على الأداء الإعلامى ومسئوليات الإعلاميين المهنية والمجتمعية. علاوة على دورها فى اتساع الفجوة بين النخب العربية والجماهير. ولما كان هناك ضرورة علمية وأخلاقية تستلزم فتح أفق للتغيير وتصحيح المسار الإعلامى فقد شغل الفصل السادس هذه القضية. كما أن إبراز حتمية اللجوء إلى خطاب معلوماتى بديل جاء فى الفصل السابع، ثم أتى ميدان التحرير كتجسيد

للثورات العربية فى ضوء دوره كساحة مركزية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المصرية (الفصل الثامن). وتوالت فصول الكتاب بطرح قضايا الصراع التى حاصرت الثورات العربية وكان الإرهاب والحروب الأهلية آلية حاسمة فى أيدى قوى الثورة المضادة لإجهاض ثمار التغيير الثورى المنشود (الفصل التاسع). ثم تصدرت قضايا الفقر والجوع ودور الإعلام فى مصر (الفصل العاشر). ولم يكن ممكناً إغفال قطاع التعليم الجامعى وما أصابه من تدهور وفساد رغم تواصل نضال الجامعيين أساتذة وطلاباً من أجل استعادة الوجه العلمى والحضارى المضيء للجامعات المصرية (الفصل الحادى عشر).

وتتوجاً لخاتمة الكتاب تأتى قضايا المرأة العربية والأفريقية وحقوقها المجتمعية والإعلامية فى الفصول الخمسة الأخيرة حيث تم التركيز على الصور الإعلامية للمرأة والتحديات التى تعوق حصولها على حقوقها الأسرية والمجتمعية وفى قلبها حق المواطنة الإعلامية.

أهدى هذا الكتاب إلى الأجيال الجديدة من الشباب العربى الذين تصدروا ساحات النضال العربية واستُشهدت طلائعهم الثورية دفاعاً عن حقوقهم فى المواطنة وسعياً لانتزاع مواقعهم المشروعة وأدوارهم فى إعادة تشكيل أوطانهم بالعلم والإرادة الجماعية.

د. عواطف عبدالرحمن

البحر الأعظم - الجيزة

إبريل ٢٠١٥

(١)

أزمة المواطنة الإعلامية فى العالم العربى

إذا كان العالم العربى قد شهد زخماً إعلامياً تعددياً غير مسبوق خلال حقبة النضال الوطنى ضد الاستعمار شاركت فيه صحف الأفراد والأحزاب وسائر التيارات الفكرية ولاجتماعية إلا أن هذا الزخم التعددى قد توارى واختفى خلال فترة الحكم الوطنى بعد حصول الدول العربية على استقلالها وذلك بسبب سيطرة الاتجاهات الأحادية لدى نظم الحكم وتغييب قوى المعارضة الوطنية وحرمانها من حقوقها فى حرية الرأى والتعبير والمشاركة فى صنع القرارات الوطنية. وقد استمر هذا الوضع سائداً حتى تسعينيات القرن الماضى عندما نجحت قوى العولمة ومؤسساتها فى اجبار معظم الدول العربية على التخلى عن كثير من وظائفها الاقتصادية والاجتماعية إلا أن الإعلام العربى ظل فى أغلبه حكومياً مع السماح بوجود هامش محسوب للأحزاب والمستثمرين ورجال الأعمال ومع انطلاق موجات الديمقراطية وتصاعدها فى مختلف أنحاء العالم فى ظل ثورة الاتصال والمعلومات شهد العالم العربى موجة جديدة من التعددية السياسية الشكلية التى ظهرت بصورة فوقية وأثمرت صوراً مختلفة من التعددية الإعلامية حيث اتسع نسبياً الهامش المسموح به لحرية الرأى والتعبير مع احتفاظ السلطة السياسية بترسانة القيود التشريعية المعادية للحريات.

وفى إطار التعددية الإعلامية الراهنة التى يشهدها العالم العربى برزت العديد من الاشكاليات المهنيـة التـى كانـت سـائدة وازدادت وطأتهـا فى ظـل التطـورات التكنولوجية والضغوط الأجنبية من أجل الإصلاح الديموقراطى واستمرار قبضة الحكومات تشريعياً وأمنياً ومعلوماتياً مع ظهور مخاطر جديدة هـددت حرية الرأى والتعبير فى وسائل الإعلام تمثلت فى النفـوذ المتـصاعد لرجـال الأعـمال والمستثمرين واختراقاتهم المتواصلة للإعلام العربى من خلال الإعلانات وإنشاء قنوات فضائية خاصة علاوة على محاولات شراء سكوت العديد من الإعلاميين.

هذا ولا شك أن استنهاض الإرادة الجماعية للإعلاميين والـصحفيين العـرب من أجل تطوير الإعلام العربى حتى يصبح قادراً على مواكبة التطورات العالميـة مـن خلال الكفاءة المهنية والالتزام الأخلاقى والوعى بثقافة حقـوق الإنـسان كـل ذلـك يستلزم طرح بعض البدائل على النحو التالى:

أولاً: البدائل التشريعية:

سـعياً لإزالـة التنـاقض بـين منظومـة التـشريعات والقـوانين التـى تـتحكم فى الإعلام والصحافة العربية التى ترتكز على تعظيم هيمنة السلطة وبين تجليات الثورة التكنولوجيـة فى مجـال الاتـصال والمعلومـات التـى تـدعم قيمـة الحريـة يمكـن بلـورة منظومة من البـدائل التشريعية والإعلاميـة التـى اقترحهـا فقهـاء التـشريع والقـانون المستنيرين ونخبة من علماء وأساتذة الإعلام وذلك على النحو التالى:-

أولاً: حرية إصدار الصحف والبث الإعلامى: وتعتبر هى المقدمة الأولى التى تـستند عليهـا كافـة الحريـات الأخـرى المرتبطـة بحريـة الـرأى والتعبـير فى المجـال الإعلامى إذ رغـم مشروعية المخاوف التى تجعل المشرع العربى مـتردداً إزاء إطـلاق حرية تملك وإصدار الصحف استناداً إلى الخـوف مـن سيطرة رأس المـال الأجنبـى ومصالح المتحكمين فى السوق العالمية إلا أن ثـورة الاتـصالات والتـدفق اللامحـدود

للمعلومات عبر قارات العالم قد أفقد المنظومة التشريعية المقيدة للحريات مبررات وجودها وإزاء تلك الحقيقة الساطعة لا بديل أمام الحكومات العربية إلا أن تسعى بجدية إلى تصفية ترسانة القيود التشريعية وتنقية القوانين المنظمة للعمل الإعلامى والصحفى من النصوص السالبة للحريات وذلك فى إطار الاستجابة للتحديات التى تواجه الإعلام والصحافة العربية فى ظل التحولات الدولية المعاصرة.

ثانياً: تفعيل التشريعات التى تنص على حق الصحفى فى الحصول على المعلومات خصوصاً وإن هذه التشريعات تفتقر إلى تحديد الآليات الضرورية لتفعيل هذا الحق فضلاً عن عدم تحديدها لنطاق ومفهوم سرية المعلومات التى لا يجوز نشرها أو بثها فى الصحافة والإعلام العربى الأمر الذى أدى إلى توسع السلطة التنفيذية فى فرض السرية على قطاع هائل من المعلومات تحت مسميات مطاطة تتعلق بالحفاظ على الأمن القومى والأمن العسكرى وهى فى الحقيقة تستهدف تأمين مصالح النظم الحاكمة علاوة على أن هذه المحظورات لم تعد صالحة للتطبيق فى ظل التقدم التكنولوجى الهائل فى وسائل الرصد والمراقبة وآليات الاختراق المعاصرة.

ثالثاً: إذا كان من غير المقبول دستورياً وأخلاقياً عدم التصدى للانحرافات المهنية التى تصدر من بعض الإعلاميين والصحفيين خصوصاً فيما يتعلق بجرائم السب والقذف المقترنة بسوء القصد، إلا أنه من غير المقبول أيضاً المبالغة فى تجريم الممارسات الإعلامية التى تسعى لتفعيل حرية الرأى والتعبير والتى تشكل جوهر مهنة الصحافة والإعلام باعتبارها مهنة رأى. وهنا تبرز الإشكالية الخاصة بقضايا جرائم السب والقذف سواء عن طريق النشر فى الصحف أو البث فى وسائل الإعلام المرئى والمسموع حيث يستلزم الأمر ضرورة تعديل مواقف المشرع العربى من جرائم النشر وذلك بالسعى الجاد من أجل إلغاء عقوبة الحبس للصحفيين والاكتفاء بعقوبة الغرامة مع التعويض المدنى وإلقاء عبء إثبات سوء نية الصحفى على سلطة الاتهام.

ومن هنا يأتى التشديد على ضرورة مواصلة الجهود من أجل إلغاء النصوص القانونية السالبة للحريات وضمان حماية الحقوق المهنية للصحفيين ليس لأهمية ذلك فى حد ذاته ولكن لارتباط ذلك فى الأساس بجوهر العملية الديمقراطية وكفالة تحقيقها فى ضوء ما أقرته المواثيق العالمية بشأن ضمان حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

البدائل المهنية:

أولاً: السعى الجاد لتحديث بيئة العمل الإعلامى فى العالم العربى والتى تشمل تطوير البنية البشرية للإعلاميين والصحفيين العرب تأهيلاً وتدريباً وتسليحهم بالوعى بالقوانين المنظمة للعمل الإعلامى وتشجيعهم على ممارسة النقد البناء الملتزم للسياسات والممارسات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية فضلاً عن ضرورة السعى الدؤوب لدمقراطة العلاقات المهنية داخل المؤسسات الإعلامية بين الإعلاميين ورؤسائهم وزملائهم وتدريبهم على مقاومة الإغراءات والضغوط من جانب المصادر وذلك بتأمين حقوقهم الاقتصادية والمهنية ويتصدرها حقهم الأصيل فى حرية الرأى والتعبير والمشاركة فى صنع القرارات الإعلامية.

ثانياً: تحديث البنية التكنولوجية للمؤسسات الإعلامية إذ أدت التغيرات الهيكلية الناتجة عن استخدام التكنولوجيا الحديثة إلى ظهور أنماط جديدة للعمل الصحفى والإعلامى الذى يقوم على الجهد الجماعى. كذلك سيؤدى استخدام التكنولوجيا الرقمية إلى تغيير الشروط المهنية الواجب توافرها فى الأجيال الجديدة من الإعلاميين حيث ستصبح اليد العليا للقيم والمعايير المؤسسية التى لا تكتفى بالكفاءة المهنية بل تتطلب أيضاً القدرة على المواجهة التنافسية فى السوق الإعلامية المعاصرة.

ثالثاً: تنشيط دور النقابات والاتحادات الصحفية فى العالم العربى والسعى لتحريرها من النفوذ الحكومى والاختراق المالى من جانب رجال الأعمال والمستثمرين وحث الصحفيين على مواصلة الجهد من أجل تفعيل مواثيق الشرف الصحفى التى تستهدف حماية حقوق الصحفيين وضمانات ممارسة المهنة والحفاظ على كرامتها وتراثها العريق فى الدفاع عن حرية الرأى والتعبير والكشف عن الفساد ومساوئ الإدارة والظلم الاجتماعى والسعى لإعداد خطة قومية متعددة المستويات لتثقيف وتدريب الصحفيين تحت إشراف إتحاد الصحفيين العرب والنقابات الوطنية.

(٢)

الصحافة المصرية والحكام - إشكالية تتجدد

علاقة الصحافة المصرية بالحكام خلال قرنين

لعل المهنة الوحيدة فى التاريخ التى نشأت ومعها قيودها هى مهنة الصحافة وقد جاءت القيود دوماً من جانب الحكومات والسلطة التى أدركت مبكراً القدرات الهائلة التى تملكها هذه المهنة فى التأثير على الجماهير ولذلك تميزت العلاقة بين الصحافة والحكام منذ البداية بالطابع الصراعى الذى اتخذ عدة أشكال تراوحت ما بين القيود القانونية والتشريعية والممارسات السلطوية التى تستهدف محاصرة المهنة وتحجيم تأثيرها بل وتوظيفها لخدمة أهداف الحكام وتبرير سياساتهم وتعبئة الرأى العام لمساندة مواقفهم وقراراتهم.

وعندما نستطلع المراحل التى مرت بها علاقة الحكومات بالصحافة المصرية منذ ظهورها فى بدايات القرن التاسع عشر تصادفنا عدة حقائق:

أولاً:

١ - إن البداية الإعلامية فى مصر كانت رسمية فالصحافة المصرية نشأت فى أحضان الحاكم لتحقيق أهداف ترتبط باحتياطات الحاكم وليس تلبية لاهتمامات المحكومين. فقد ارتبط ظهور أولى الصحف المصرية والتى أطلق عليها (جرنال الخديوى) عام ١٨٢٧ (بعد استتباب الأمور لمحمد على ونجاحه فى تأسيس الدولة

المصرية) بضرورة متابعة محمد على لشئون الأقاليم خاصة بعد اتساع نشاط أجهزة الدولة من خلال التقارير الدورية التى تحولت إلى صحيفة إخبارية تطورت إلى جريدة منتظمة أطلق عليها الوقائع المصرية واستمرت فى الصدور منذ ٣ ديسمبر ١٨٢٨ حتى اليوم وجدير بالذكر إن محمد على كان حريصاً على متابعة المواد الصحفية قبل نشرها رغم أن الوقائع كانت صحيفة خيرية فى المقام الأول. وجرت العادة على أن يرفع ناظر الوقائع مسودات الصحيفة قبل الطبع ليقرأها الوالى ويقضى فيها برأيه.

وهكذا نجد أن الصحافة المصرية نشأت فى كنف الحاكم واستخدمها كآلية أساسية فى الدعاية لأعماله وإنجازاته وأخبار المحكومين بتعليماته ومراسيمه وأوامره ونواهيه. وقد ألقت هذه النشأة بظلالها السلبية على كافة المراحل التالية فى تاريخ الصحافة المصرية.

٢- فى إطار التدهور الذى ساد كافة مناحى الحياة المصرية فى عهد عباس الأول حيث تم إقصاء الخبراء والأجانب وإغلاق المدارس والمصانع كان من الطبيعى أن تتأثر أوضاع الصحافة فلم تصدر الوقائع معظم أيام حكمه ولم يطبع منها إلا أعداد محدودة تنفيذاً لتعليمات عباس الأول الذى كان يرى أن الصحيفة الرسمية يجب ألا يقرأها سوى الخاصة من كبار ضباط الجيش. أما موقف خلفه سعيد باشا فقد اتسم موقفه بالتناقض إزاء الصحافة إذ أصدر فى بداية حكمه الأوامر بالاهتمام بالصحافة وترقية محرريها ثم بدأ يتخلص من مطبعة بولاق بعد توقفها لمدة عام فأهداها إلى صديقه عبد الرحمن رشدى عام ١٨٦٢ وقد أنعكس ذلك على جريدة الوقائع المصرية حيث توقفت عاماً كاملاً عن الصدور مع توقف المطبعة ثم عادت للظهور.

بعد أن سمح الخديو إسماعيل لبعد الرحمن رشدى بإصدارها لحسابه باعتبارها صحيفة شبه رسمية ابتداء من فبراير ١٨٦٣ ثم استعادتها الحكومة فى نوفمبر ١٨٦٥.

وقد شهد عهد سعيد باشا صدور أول تشريع للمطبوعات ويقضى بأن لا يطبع أو ينشر جرنال أو إعلان دون الحصول على رخصة. وفى حالة المخالفة يتم إغلاق المطبعة ومصادره المطبوع. ولم يطبق هذا التشريع إلا على المصريين أما الأجانب الذين يصدرون صحفاً فى مصر فقد طبق عليهم التشريع العثمانى الخاص بالصحافة الصادر عام ١٨٥٧.

٣- شهد عصر الخديو إسماعيل تعدد أشكال الملكية الصحفية والتى تراوحت ما بين صحف رسمية تصدرها الدولة وصحف أهلية أو خاصة يصدرها الأفراد. وانطلاقا من إيمان الخديو إسماعيل بأهمية الدور الذى تقوم به الصحافة فى تعزيز سلطاته وتحقيق حلمه فى إقامة الدولة العصرية وتحويل مصر إلى قطعة من أوربا لجأ إلى سلاح المنح والرشاوى للصحف التى تصدر فى الأستانة وتقدرها المصادر التاريخية بحوالى ١٢ مليون جنيهاً كذلك اعتمد على نفس الأسلوب فى استمالة الصحف الكبرى فى العواصم الأوروبية التى استعان بها للضغط على الدولة العثمانية. وقد اضطر إلى تخفيض هذه الإعانات وإلى إلغاء بعض الاشتراكات فى العديد من الصحف بعد الأزمة الاقتصادية وفرض الرقابة الثنائية على مصر. وعندما قررت وزارة نوبار إلغاء هذه الإعانات أمر إسماعيل بأن تصرف من مخصصاته.

وقد أولى إسماعيل عناية خاصة لجريدة الوقائع. فأختار لها أفضل المحررين والموظفين وبذل لهم فى سخاء لم يعهدوه من قبل. وقد عبرت الوقائع خير تعبير عن سياسة الخديو الداخلية والخارجية ودافعت عنه ضد خصومه من الصحف الأجنبية

فى مصر والخارج. وقد أدى استفحال الأزمة الاقتصادية فى عصر إسماعيل إلى توقف الصحف الرسمية عن الصدور باستثناء الوقائع المصرية. كما أدى انتشار الصحافة الأهلية والتى حملت لواء المعارضة ضد الحكومة إلى قلة انتشار وتوزيع الصحف الرسمية حيث لم يعد الرأى العام يستسيغ وجودها وخضوعها للاتجاهات الرسمية. ورغم الدور الهام الذى قامت به الصحافة الأهلية فى خلق المعارضة السياسية داخل وخارج أول مجلس نيابى شهدته الحياة السياسية فى مصر عام ١٨٦٦ إلا أن الخديو إسماعيل حرص على أن تلتزم هذه الصحف بحدود السياسة العامة التى رسمها للدولة ولذلك بادر إلى إغلاق صحيفة الأفكار التى أصدرها إبراهيم المويلحى وعثمان جلال عام ١٨٦٩ عندما وجهت النقد لبعض الأمور فى الجيش.

ويمثل عام ١٨٧٧ البداية الحقيقية لظهور الصحف الأهلية التى قامت بدور هام فى الهجوم على أنظمة الحكم المطلق وسياسة إسماعيل التى أدت إلى التدخلات الأجنبية فى أمور البلاد ومن أبرز هذه الصحف مصر والوطن وأبو نضارة والتجارة ومرآة الشرق والاسكندرية والكوكب المصرى. كما أسهمت هذه الصحف فى إيقاظ الشعور القومى لدى المصريين ونبهت الشعب المصرى إلى حقه فى مشاركة الحاكم فى إدارة شئون الدولة عن طريق مجلس نيابى يمثل الأمة وينوب عنها.

٤- بدأ الخديو توفيق عصره بطرد الأفغانى من مصر إدراكاً منه لقوة تأثيره فى الرأى العام وألزم الصحف جميعاً بنشر بيان الحكومة الخاص بطرد الأفغانى وتم تعطيل الصحف التى رفضت الامتثال لقرار الحكومة خصوصاً مرآة الشرق كما تم تعطيل جريدة التجارة مما اضطر أديب إسحاق إلى السفر إلى باريس وإصدار صحيفة (مصر القاهرة) ديسمبر ١٩٧٩ وخصصها للهجوم على وزارة رياض باشا الذى اتسم عهده بالاستبداد حيث عطل مجلس شورى النواب وإيجاد المراقبة الثنائية

على ميزانية مصر ونالت الصحافة القدر الأكبر من الإرهاب الذى تمثل فى كثرة الإنذارات والتعطيل والمصادرة. وقد شهدت هذه الفترة ظهور حركة الجيش بزعامة أحمد عرابى الذى قام بطبع المنشورات السرية وتوزيعها فى أنحاء البلاد لتوكيل عرابى فى النيابة عنهم فى مطالبهم الوطنية وتتميز هذه الفترة بالاستخدام الواسع للصحافة من جانب القوى السياسية المتصارعة فشريف باشا له الصحف التى تتحدث بلسانه وأهمها صحيفة مصر لأديب إسحاق كما كان لرياض باشا الصحفيون الذين يدافعون عن سياسته بداية بمحمد عبده وانتهاء بالشيخ حمزة فتح الله وكذلك كان للعرابيين صحفهم القوية وأهمها التنكيت والتبكيت والطائف والنجاح والمفيد.

ولعل اخطر حدث تواكب مع الثورة العرابية صدور أول قانون شامل للمطبوعات فى نوفمبر ١٨٨١ حوى ثلاثة وعشرين مادة. وقد استهدفت حكومة شريف باشا بإصدارها هذا القانون السيطرة على الغليان السياسى الذى كان تشهده البلاد آنذاك وكانت الصحافة تمثل شراراته المتوهجة. وقد استهدف أساساً صحف العرابيين الطائف والمفيد كما طبق على البرهان والحجاز وهناك علاقة وثيقة بين صدور هذا القانون وبين الهجوم الحاد الذى شهدته الصحافة ضد الأجانب والامتيازات التى كانوا يتمتعون بها على حساب خزانة الدولة. كما أقدمت بعض الصحف على الهجوم على السلطان العثمانى فأصدرت الحكومة إخطاراً إلى كافة الصحف التى تصدر بمصر تهددها بالعقاب الشديد فى حال مساسها بالحقوق السامية للدولة العليا وبعد سقوط وزارة شريف باشا استخدمت وزارة البارودى قانون المطبوعات ١٨٨١ على نطاق واسع ضد الصحف المعارضة لها خصوصاً صحف الشوام وقد طالت هذه الإجراءات الصحف المؤيدة للثورة العرابية مثل المفيد والفسطاط.

٥- بعد اندلاع المعارك بين المصريين والانجليز فى يوليو ١٨٨٢ أعلنت الأحكام العرفية ففرضت الرقابة على الصحف وتوقفت كافة الصحف الوطنية بعد إعلان الاحتلال البريطانى لمصر وتعيين كرومر أول حاكم بريطانى لمصر.

ورغم أن كرومر ظل يتجاهل أمور الصحافة فى تقاريره إلى حكومته منذ توليه عام ١٨٨٣ حتى عام ١٩٠٣ حيث كان يؤكد أنه قد منح الصحافة المصرية قدراً كبيراً من الحرية ضماناً للتعرف على اتجاهات الرأى العام المصرى إلا أن الواقع قد كذب ما ادعاه كرومر من أن الصحافة فى عهده قد تمتعت بحريتها كاملة إذ تعرضت الصحافة آنذاك لكثير من صنوف الاضطهاد تمثلت فى الإنذارات وقرارات التعطيل مثل صحف الزمان والوطن والقاهرة كما لم تسلم الجرائد الأجنبية من إجراءات المصادرة مثل اليوسفور اجيبسيان الفرنسية وكان مسموحا للصحف أن تتناول بحرية المسائل الثانونية فقط أما إذا تعرضت لمناقشة أوضاع الاحتلال أو ممارساته كانت الإنذارات وقرارات الإلغاء والمصادرة تنهال عليها.

٦- تولى عباس حلمى الثانى الأريكة المصرية بعد وفاة الخديو توفيق وقد استمر حكمه من يناير ١٨٩٢ حتى ديسمبر ١٩١٤ عندما اعلنت الحماية البريطانية على مصر وثم عزله فى بداية الحرب العالمية الأولى. وقد استقبلت الجماهير المصرية الخديوى عباس حلمى استقبالاً حسناً خصوصاً بعد إعلانه الرفض لسياسة والده وموقفه الإيجابى من النديم وسائر مسجونى الثورة العرابية. وقد كان لابد أن يصطدم بسلطة الاحتلال ممثلة فى كرومر ومع ذلك فقد تحالف الخديو عباس حلمى مع الحركة الوطنية التى استأنفت نشاطها بعد توقف دام أكثر من عشر سنوات واستمر التوافق بين الخديوى والحركة الوطنية حتى أزمة قاشوده ١٨٩٨ ثم بدأ يتباعد تدريجياً وعلاقته بمصطفى كامل. وهكذا يستهل القرن العشرين باستسلام الخديوى للسلطة الفعلية فى البلاد الممثلة فى الاحتلال. وقد استمتعت الصحافة

الوطنية بهامش كبير من الحرية خلال فترة الخلاف بين الخديوى عباس حلمى والمعتمد البريطانى كرومر خصوصاً صحيفة المؤيد التى كانت تتلقى دعم (مساندة) الخديوى.

٧- بقيام الحرب العالمية الأولى فى أغسطس ١٩١٤ دخلت مصر طوراً جديداً من أطوار حياتها السياسية فبعد أن كانت مستقلة استقلالاً مكفولاً بمعاهدة ١٨٤٠ ولا يقيده سوى السيادة الاسمية لتركيا فى ظل الاحتلال البريطانى الذى عصف باستقلالها عام ١٨٨٢ وفى ظل الحماية التى أعلنت عقب نشوب الحرب العالمية الأولى تحولت مصر إلى دولة خاضعة خضوعاً كاملاً للسيطرة البريطانية وأصبح المعتمد البريطانى هو الحاكم الفعلى للبلاد. وقد عانت الصحافة معاناة كبيرة بعد فرض الأحكام العرفية والرقابة على الصحف عقب إعلان الحرب العالمية الأولى وكانت معظم الصحف المصرية تصدر فى كثير من الأحيان بصفحات بيضاء نتيجة تدخل الرقيب. وقد توقفت معظم الصحف الوطنية عن الصدور أثناء سنوات لحرب فاحتجبت الجريدة كما توقفت المؤيد عام ١٩١٥ ولم يبق فى الساحة سوى الصحف المؤيدة للاحتلال مثل المقطم والوطن والصحف التى هادنت الاحتلال مثل الأهرام والأهالى.

٨- بدأت ثورة ١٩١٩ بمظاهرات سلمية قام بها طلبة الجامعة مع بعض المدارس الثانوية احتجاجاً على القبض على زعماء الوفد والمطالبة بالاستقلال التام المجرد من التبعية لتركيا ورفض أى نفوذ أجنبى وقد كرست هذه الثورة الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط الذين واجهوا رصاص الإنجليز فى إطار قومى متماسك نجح فى إسقاط المحاولات البريطانية لبث الفتنة الطائفية بين عنصرى الأمة وقعت أحداث الثورة دون تدبير من الوفد فقد سيطرت اللجان الثورية والجمعيات السرية وغيرها من التنظيمات التى أفرزتها ظروف الثورة وإن كان

عبد الرحمن فهمى قد قام بدور هام فى دعم هذه التنظيمات ولم يبق أمام سلطات الاحتلال رغم كثرة الأساليب الوحشية التى اتبعتها سوى الاستجابة لمطالب المصريين فأعلنت الإفراج عن سعد زغلول وأصحابه والسماح لهم بالسفر لعرض قضية البلاد على مؤتمر الصلح المنعقد فى باريس وقد قام الوفد فى باريس بالدعاية للقضية المصرية من خلال المؤتمرات الصحفية والكتابة فى الصحف الفرنسية. وإزاء نشاط الوفد فى الداخل والخارج قررت السلطات البريطانية إرسال لجنة تحقيق إلى مصر هى لجنة ملنر لبحث أسباب الثورة وتقرير نظام الحكم الملائم للمصالح البريطانية وفى تلك الفترة بسط الاحتلال بعض الحرية للصحافة المصرية للتعرف على اتجاهات الرأى العام وإزاء مقاطعة الشعب المصرى للجنة ملنر اضطرت إلى التفاوض مع الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول وانتهت أول حلقة من المفاوضات المصرية البريطانية بالفشل بسبب تعنت الجانب البريطانى ورفضه الاعتراف لمصر باستقلالها التام غير المنفوص وعادت الرقابة على الصحف الوطنية فى ٦ مارس ١٩٢٠ أى نفس اليوم الذى غادرت لجنة ملنر البلاد واجتمع مديرو الصحف وقرروا حجب صحفهم ثلاثة أيام احتجاجاً على إعادة الرقابة من ٧-٩ مارس ١٩٢٠ عدا صحيفتى المقطم والوطن.

وعندما تولى عدلى يكن رئاسة الوزارة فى مارس ١٩٢١ عمل على إلغاء الرقابة على الصحف كوسيلة لتخفيف تيار الكراهية ضد الحكومة فى مايو ١٩٢١ إلا أن الصحف لم تبد ارتياحها لهذا الإلغاء مادام سيف قانون المطبوعات ظل مسلطاً على رقابها. ولقد تحقق ما حذر منه الصحفيون إذ استمرت قرارات المصادرة والإيقاف ضد الصحف المعارضة لحكومة عدلى يكن وكانت وزارة الداخلية ترفض الترخيص بإصدار صحف جديدة إذا تبين لها أن أصحابها لهم اتجاهات وفدية ولكن إذا رأت أن طالب الترخيص سيدعم موقف الحكومة فإنها كانت تسارع إلى

تلبية طلبه. وهكذا لم تتمتع الصحافة بأى قدر من الحرية فى هذه الفترة حتى فترات إلغاء الرقابة إذ كانت قرارات المصادرة والتعطيل أشد وطأة على الصحف.

وعند صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والذى نص على إلغاء الحماية على مصر والاعتراف باستقلالها مع تحفظات أربعة تترك لمفاوضات قادمة وقفت معظم الصحف الوطنية ضد التصريح عدا صحف الاحتلال وعلى رأسها المقطم. ويمثل التصريح نقطة تحول هامة فى حياة مصر السياسية فقد أعقب مرحلة كفاح شعبى تجاوزت السنوات الثلاث وترتب عليه نتائج أهمها إلغاء الحماية وان كان لم يحقق الاستقلال التام وقد استهدفت بريطانيا بهذا التصريح شغل المصريين بالأحوال الداخلية والخلافات الحزبية حتى تتمكن من السيطرة على الموقف. وعمل الاحتلال البريطانى على دعم نفوذ النظام الملكى وحماية الأوضاع الطبقية السائدة من خلال قانونين الأول رقم ٣٢ لعام ١٩٢٢ الذى رفع عقوبة التطاول على الحكومة الخديوية إلى التطاول على الملكية إلى ٥ سنوات كما رفع القانون الثانى (رقم ٣٧ لعام ١٩٢٢) جريمة التحريض على كراهية الحكومة من سنتين إلى ٥ سنوات ويطبق على جرائم نشر الأفكار المناهضة لمبادئ الدستور،

وقد ظلت الأحكام العرفية مطبقة على الصحافة إلى أن تم إلغاؤها فى ٥ يونيو ١٩٢٣ حيث أعيد العمل بقانون المطبوعات إلى أن أصبح الدستور نافذ لمفعول منذ اجتماع البرلمان فى ١٥ مارس ١٩٢٤.

ونصت المادة ١٥ من الباب الثانى فى الدستور (على أن الصحافة حرة فى حدود القانون وأن الرقابة على الصحف محظورة وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور أيضاً) ولكنه أضاف تحفظاً هاماً هو (إلا إذا كان ذلك ضرورياً لحماية النظام الاجتماعى) وكان الهدف من إدراج هذا التحفظ محاربة النشاط الاشتراكى والشيوعى الذى كان قد بدأ يعبر عن نفسه منذ ثورة ١٩.

وعلى الرغم من هذه السلطة التى خولها الدستور للإدارة فقد استمتعت الصحافة بحقها فى حرية التعبير عن الرأى فى الفترة التى طبق فيها الدستور ولم تلجأ الحكومات إلى المنع الإدارى وان لم يمنعها ذلك من اللجوء إلى القضاء وحينما رأت الحكومة أن القضاء غير كاف وأنه لابد من إجراء رادع تتخذه ضد الصحف المعارضة فإنها أعتدت على حرية الصحافة فى إطار اعتدائها على الحياة النيابية وتعطيلها الدستور أو إلغائه ولم يحدث هذا إلا فى فترات الانقلاب على الحياة الدستورية وإقامة الحكم الدكتاتورى فى عهدى محمد محمود وإسماعيل صدقى وعلى الرغم مما لاقته الصحافة من الأذى وصنوف الإرهاب والتعطيل على يد حكومة محمد محمود والتى ألغت رخصة مائة صحيفة وعطلت وأنذرت جميع صحف المعارضة مثل روزاليوسف ووادى النيل وكوكب الشرق والوطن إلا أن الصحافة لم تتعاون مع النظام. بل ساهمت فى كشف حقيقة النظام وتعبئة الرأى العام ضده وإنهائه ، ولكن سرعان ما تآمر القصر مع سلطات الاحتلال لإقامة حكم ديكتاتورى جديد تمثل فى مجيء إسماعيل صدقى الذى ألغى معظم مكاسب الحركة الوطنية فى صراعها ضد الاحتلال فألغى دستور ١٩٢٣ واستبدل به دستور ١٩٣٠ الذى تضمن مادة جديدة تنص على جواز تعطيل الصحف بقرار من محكمة الاستئناف بناء على طلب النيابة العامة لحماية النظام الذى قرره الدستور من الكراهية. ولما رأى أن المحاكمات القضائية غير كافية للحد من حرية الصحافة لجأ إلى ما اسماه المنع والوقاية للحد من حرية الصحافة عن طريق التعطيل وقد استخدمت هذه الوسيلة أسوأ استخدام فعطلت الصحف بالعشرات وقد لجأ أصحاب الصحف المعطلة إلى الاتفاق مع أصحاب الصحف التى لم يكن لها أى لون سياسى ولم تكن منتظمة فى صدورها وأصدروها حاملة لأفكارهم السياسية المناهضة لحكومة إسماعيل صدقى ولكن نالها ما نال الصحف الوفدية فكانت

قرارات التعطيل تصدر تباعاً حتى بلغ عدد الصحف المعطلة عشرين جريدة يومية وستين مجلة أسبوعية فى نهاية عام ١٩٣٠ وقد خاض الصحفيون فى تلك الفترة معارك شرسة ضد الحكومة والإدارة والبوليس مما دفع الحكومة إلى إصدار المزيد من القوانين التى تستهدف الحد من حرية الصحافة والتضييق عليها بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة. وقد شملت القوانين التى صدرت كل من قانون العقوبات والمطبوعات مستهدفة وضع الصحافة بين شقى الرحا. ورغم أن الصحافة لم تستسلم إزاء هذه القوانين الجائرة ولكن لها تأثيراتها السلبية على الصحافة والدفاع عن حرية الوطن واستقلاله بخوض معارك ضارية دفاعاً عن الديموقراطية وحرية الصحافة.

ولم يكن ممكناً استمرار هذه الأوضاع إذ ما أن بدأت حركة الإرهاب تنحسر حتى سارعت الصحافة إلى النهوض من كبوتها وشاركت سائر القوى الوطنية فى معركة القضاء على حكم صدقى وشيئاً فشيئاً بدأت تستعيد حرياتها المهدرة خاصة بعد عودة دستور ١٩٢٣ فى عهد وزارة توفيق نسيم فى نهاية عام ١٩٣٥ ثم دخول البلاد فى مرحلة جديدة بدأت بعودة الوفد إلى الحكم وتكوين جبهة وطنية من الوفد والأحرار الدستوريين وحزبى الشعب والاتحاد وبعض المستقلين وبدء التفاوض مع بريطانيا من أجل عقد معاهدة ١٩٣٦ التى فرضتها الظروف الدولية آنذاك. ورغم مشاركة جميع الأحزاب ما عدا الحزب الوطنى فى المباحثات الخاصة بالمعاهدة إلا أن مواقف الأحزاب وصحفها اختلفت بعد توقيع المعاهدة وقد أدت مبالغة أنصار المعاهدة فى تمجيدها والإشادة بها إلى مبالغة معارضيها فى الهجوم عليها والتنديد بها وقد تزعم هذا الهجوم محمد حسين هيكل من خلال جريدة السياسة.

٩- بقيام الحزب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ أعلنت الأحكام العرفية وفرضت الرقابة على الصحف والبريد وقد تأكد المصريون أثناء الحرب من حقيقة

الاستقلال المنقوص الذى حصلوا عليه طبقاً لنصوص معاهدة ١٩٣٦ حيث أصبحت مصر قاعدة حربية للحلفاء وما أن انتهت الحرب ورفعت الرقابة على الصحف فى ٩ يونيو ١٩٤٥ حتى بدأت الصحافة خاصة الصحف الوفدية حملة قوية تطالب حكومة النقراشى بالسعى لتعديل معاهدة ١٩٣٦. وقد شهدت هذه المرحلة تصاعد المواجهات بين الحركة الوطنية.

وكانت الحركة الوطنية قد نالت زخماً وحيوية غير مسبوقة بظهور ومشاركة القوى السياسية الجديدة الممثلة فى الأخوان المسلمين والماركسيين ومصر الفتاة والتى قابلها تآكل وتراجع القوى السياسية التقليدية (الوفد وأحزاب الأقلية) خصوصاً بعد إقدام الوفد وهو حزب الأغلبية على إبرام معاهدة ١٩٣٦ ونشوب الانشقاقات داخله مع تسرب العناصر الإقطاعية إلى مبادئه بالإضافة إلى قصر الفترات التى استطاع فيها أن يتولى الحكم وذلك مع استمرار السيطرة البريطانية والدوران فى حلقة المفاوضات وتفاقم التناقضات الطبقية وتردى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية علاوة على ضعف الملك واستسلامه التام لتدخل الحاشية ورجال القصر فى شئون الحكم إلى درجة عزل الوزارات. وقد شهدت الوزارة الوفدية ١٩٤٢-١٩٤٤ صراعاً مريراً مع الملك انتهى بإقالة الحكومة الوفدية فى ١٩٤٤. وقد توجت حالة السخط والغليان الشعبى ضد الاحتلال والقصر وتردى الأوضاع السياسية والاقتصادية بمظاهرات الطلبة والعمال التى شكلت انتفاضة ١٩٤٦ وشاركت الصحافة المصرية بمختلف انتماءاتها وتوجهاتها فى تغطية أنباء المظاهرات بصورة إيجابية فعالة انتهت باستقالة حكومة النقراشى وتولى إسماعيل صدقى مما أدى إلى مصادرة صحف الأخوان المسلمين والوفد المصرى وصحف اليسار المصرى (الضمير والفجر الجديد) وعلى أثر فشل مفاوضات صدقى بيفن ١٩٤٦ بدأت الصحف المصرية حملاتها ضد استمرار سياسة المفاوضات والمطالبة

باللجوء إلى الأمم المتحدة مما اضطر حكومة النقراشى التى تشكلت بعد استقالة صدقى إلى عرض القضية أمام مجلس الأمن وقامت الصحف بتقديم أخبار تحليلية شاملة للقضية المصرية أثناء عرضها على المجلس طوال الفترة من ٥-٢٨ أغسطس ١٩٤٧.

وقد أدى الفشل الذى منيت به القضية المصرية فى مجلس الأمن إلى ازدياد العداء ضد بريطانيا واستمرار الحملات الصحفية ضدها. استمر التوتر السياسى يكتسح البلاد إلى أن أعلن النحاس فى أكتوبر ١٩٥١ عن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقتى ١٨٨٩.

وبسبب الدور الوطنى المتصاعد الذى شاركت من خلاله الصحافة المصرية فى أحداث هذه الحقبة الهامة (حقبة الأربعينيات) فى تاريخ مصر ظهرت محاولات جديدة لتكبيلها تمثلت فى المشروع الذى تقدم به أحد النواب الوفديين الذى يبيح للسلطات الإدارية تعطيل الصحف أو إلغائها وذلك فى شهر يوليو ١٩٥١ وقد لاقى المشروع معارضة شديدة داخل مجلس النواب كما أعلن مجلس نقابة الصحفيين معارضته للمشروع وتأليف لجنة لمراجعة قانون المطبوعات بهدف تعديله مما اضطر النائب إلى سحب المشروع.

ثورة يوليو والصحافة المصرية

يلاحظ أن هناك اتفاقٌ بين معظم الدراسات والبحوث التى تناولت ثورة يوليو على حقيقة محورية تتلخص فى أن القيادة السياسية لثورة يوليو لم تطرح تصوراً سياسياً أو فلسفة اجتماعية محددة إنما بدأوا بالممارسة المباشرة ملتزمين منهج التجربة والخطأ ولذلك يمكن القول أن التوجه الفكرى والسياسى لقيادة ثورة يوليو قد تبلور من خلال الممارسات العملية ولم ينبثق عن التزام ايديولوجى سابق ويمكن إرجاع البداية الصدامية التى تميزت بها العلاقة بين قادة ثورة يوليو والصحافة المصرية فى السنوات الأولى من الثورة إلى غياب التصور الاستراتيجى لدى قيادة الثورة عن كيفية التعامل مع القوى السياسية التى كانت تتحكم آنذاك فى الواقع المصرى بمختلف قطاعاته السياسية والإعلامية مما أسفر عن وقوع العديد من الصدامات التى كانت الصحافة أبرز مجالاتها. علاوة على الاختلاف الجذرى بين توجهات النخبة العسكرية وحداثة تعاملهم مع رجال السياسة والصحافة وبين هؤلاء الآخرين الذين لم يعتادوا هذا النمط من السلوك المتشرب بالروح العسكرية وما عرف عنها من نزوع إلى العنف والشدة والتسلط. ومثلما بدأت ثورة يوليو دون خطط محددة ذات أولويات وبرامج فيما عدا المبادئ الستة التى اتسمت بالعمومية كذلك لم يكن لها تنظيم سياسى يجسد أهدافها وبرامجها وبالمثل لم تكن تملك صوتاً إعلامياً مستقلاً وكان من الصعب أن تستقطب إحدى الصحف القائمة كى تجعل منها لساناً ناطقاً باسم الثورة. وإزاء روح العداء التى تصاعدت بينها وبين الصحف الحزبية آنذاك لم يكن أمامها مخرج سوى اللجوء إلى إصدار صحف جديدة تعبر عنها

وتخوض معاركها ضد خصومها من رجال الأحزاب والسياسيين والصحفيين الذين كانوا يحتكرون العمل السياسى والصحفى فى مجتمع ما قبل الثورة. وقد كانت مجلة التحرير هى باكورة الإصدارات الصحفية باسم الثورة وصدرت فى سبتمبر ١٩٥٢ كمجلة نصف شهرية عن القوات المسلحة وتلتها جريدة الجمهورية (ديسمبر ١٩٥٣) وقد شهدت هذه المرحلة صدور مجلة الثورة (يناير ١٩٥٤) كلسان ناطق باسم منظمات الشباب وانتهت هذه المرحلة (١٩٥٢-١٩٥٤) باختفاء الصحف الحزبية وظهور صحف جديدة ناطقة باسم الثورة هى التحرير والجمهورية والثورة واستمرار المؤسسات الصحفية التقليدية ذات الملكية الخاصة مثل دار الهلال والأهرام وأخبار اليوم وروزاليوسف وقد سجلت هذه المرحلة تصاعد أزمة الثقة بين النخبة العسكرية الحاكمة وبين رجال الصحافة.

وبعد أن حسمت أحداث أزمة مارس ١٩٥٤ لصالح التيار الشمولى داخل النخبة العسكرية الحاكمة حيث تمت تصفية بقايا الخريطة السياسية القديمة وأنصارها من العناصر العسكرية ذات التوجه الديموقراطى كما اختفت الأصوات التى دافعت عن الديموقراطية وحق الشعب المصرى فى تكوين أحزابه والتى نادت بإلغاء الأحكام العرفية. ويمكن اعتبار الفترة التالية لأحداث مارس ١٩٥٤ حتى عام ١٩٦٠ امتداداً لها من زاوية استمرار النخبة العسكرية فى الطور التجريبى خصوصاً فى ممارساتها السياسية مع عدم الوضوح فى توجهاتها الاقتصادية. وقد تواكب ازدياد تدخل الدولة فى تخطيط وتوجيه الاقتصاد القومى مع بدء تدخلها الفعلى فى السيطرة على وسائل التوجيه الإعلامى والثقافى فقد نشأت وزارة الثقافة لأول مرة فى تاريخ مصر عام ١٩٥٧ فى نفس العام الذى أنشئت فيه وزرة الصناعة وكلتاهما ترمز إلى معنى واحد هو تزايد تدخل الدولة فى توجيه الاقتصاد القومى والثقافة القومية كذلك شملت قوانين التأميم الأولى بعض المشروعات الاقتصادية

الهامة فى عام ١٩٦٠ وتأميم جميع دور الصحف لصالح التنظيم السياسى (الاتحاد القومى آنذاك) ويعتبر هذا القانون أهم حدث فى تاريخ الصحافة المصرية المعاصرة وقد حدد هذا القانون بصورة قاطعة إطار العمل والملكية وعلاقة الصحف بالسلطة السياسية. إذ نص على تبعية الصحف للاتحاد القومى سواء من ناحية الملكية أو تراخيص الصدور أو إشتراط عضوية الصحفيين للاتحاد القومى واشتراط تعيين رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية كى تتولى الشئون الإدارية والقانونية نيابة عن الاتحاد القومى. ورغم أن صيغة الاتحاد القومى قد تم اقتباسها من التجربة السالازارية فى البرتغال غير أن مسوغات قانون تنظيم الصحافة (مايو ١٩٦٠) تتشابه إلى حد بعيد مع تراث التجربة اللينينية فى الصحافة السوفيتية التى استندت إلى مبدأ تحرير الصحافة من سيطرة رأس المال وسيطرة الأفراد توطئة لتسخيرها لخدمة أهداف ومصلح الطبقة العاملة. ولم تكتف المذكرة التفسيرية بإبراز ضرورة سيطرة الدولة على وسائل الإعلام من ناحية الملكية بل أشارت إلى ضرورة التبعية السياسية والفكرية من جانب الصحف للتنظيم السياسى الحاكم. وهنا يبرز لنا كيف تم استيعاب الصحافة لصالح السلطة السياسية الحاكمة من خلال قانون تنظيم الصحافة مثلما تم استيعاب السلطة التشريعية والتنفيذية لصالح سلطة رئيس الجمهورية من خلال الدستور الذى نص على تشكيل مجلس نيابى هو مجلس الأمة الذى يملك رئيس الجمهورية سلطات حله (دستور ١٩٥٦ المادة ١١١).

وقد طرح عبد الناصر تصوره الكامل للدور الذى ينبغى على الصحافة المصرية أن تضطلع به. وذلك فى الاجتماع الذى عقده مع رؤساء مجالس إدارات الصحف ورؤساء التحرير فى مايو ١٩٦٠. ويعتبر هذا الحديث وثيقة هامة تحدد رؤية القيادة السياسية للثورة لدور الصحافة وعلاقتها بالسلطة السياسية. وقد أعربت معظم الصحف المصرية عن ترحيبها بقانون تنظيم الصحافة وبرز ذلك

الترحيب من خلال العديد من مقالات وأعمدة كبار الصحفيين ورؤساء التحرير وفى أعقاب إقرار الميثاق الوطنى (مايو ١٩٦٢) نشأ الاتحاد الاشتراكى الذى قام على أساس تحالف قوى الشعب العاملة وقد أكد الميثاق ملكية الدولة لوسائل الإعلام وعلى الأخص الصحف وكانت هذه الملكية قد تحققت منذ صدور قنون تنظيم الصحافة فى مايو ١٩٦٠ وحدد الميثاق مجموعة الضوابط التى تحكم الممارسات الصحفية مشيراً إلى عدم السماح بتوجيه النقد لأسس النظام السياسى الذى يستند إلى تنظيم سياسى واحد يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة وكذلك لم يكن مسموحاً بتوجيه النقد للنظام الاجتماعى الذى يقوم على تذويب الفوارق بين الطبقات أو رفض القطاع العام باعتباره ركيزة النظام الاقتصادى ولكن كان من المسموح توجيه النقد إلى معوقات التطبيق الاشتراكى والممارسات التنفيذية وتشجيع الاجتهاد وتنوع الآراء فى إطار الصبغة التى حددها الميثاق الوطنى. وقد شهدت هذه المرحلة صدور قانون المؤسسات الصحفية فى مارس ١٩٦٤. ورغم تأكيدات القيادة السياسية سواء فى المواثيق الرسمية أو تصريحات عبد الناصر على ضمان حرية الصحافة وإنكار وجود رقابة على الصحف. إلا أن الواقع يؤكد أن الرقابة لم تلغ مطلقاً بل أصبحت رقابة ذاتية يقوم بها رؤساء التحرير وقد اعترف عبد الناصر بذلك فى إحدى تصريحاته فى أغسطس عام ١٩٦٦ كذلك لم يكن مسموحاً بممارسة النقد إلا فى أضيق الحدود سواء بالنسبة للمواقع أو الأشخاص والموضوعات وكانت المسألة تتوقف على مدى الثقة التى يحظى بها هؤلاء الصحفيون الذين يجرؤون على ممارسة النقد لأحد المسئولين أو لبعض الممارسات التنفيذية. ولم تكتف القيادة السياسية بمجموعة التشريعات والقوانين التنظيمية التى حددت للصحافة المصرية وللصحفيين حدود الممارسة المهنية بل سمحت لنفسها بالتدخل فى تعيين رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء التحرير بدلاً من ترك مهمة اختيارهم للصحفيين أنفسهم عن طريق الانتخاب الحر داخل المؤسسات الصحفية.

ولم تخل هذه المرحلة من بعض الممارسات اللاديموقراطية التى اقترفتها السلطة السياسية مع الصحافة والصحفيين وكان أبرزها نقل بعض الصحفيين من عملهم من المؤسسات الصحفية إلى مؤسسات القطاع العام خلال الفترة من ١٩٦٤-١٩٦٦ بحجة أن المؤسسات الصحفية تخضع لقوانين المؤسسات العامة وأن النقل منها للجهاز الإدارى للدولة جائز. وقد كشفت القيادة السياسية بهذا الإجراء عن تقييمها الفعلى للصحافة واعتبارها جزء من قطاعات السلطة التنفيذية مثل قطاع الخدمات وبذلك أسقطت عنها كل ما يميزها كمهنة لها رسالتها الثقافية والاجتماعية. ومن أبرز أحداث هذه المرحلة وقوع هزيمة يونيو ١٩٦٧. وقد كانت لها أثارها المباشرة على الصحافة المصرية حيث فتحت الأبواب واسعة لطرح العديد من التساؤلات الجوهرية حول أسباب الهزيمة إذ كشفت هزيمة يونيو النقاب عن حقيقة النظام السياسى بتناقضاته وصراعاته وصياغاته التوفيقية الهشة سواء فى مؤسساته العسكرية المتمثلة فى الجيش أو مؤسساته الحزبية المتمثلة فى الاتحاد الاشتراكى وقد أجبرت هذه الظروف القيادة السياسية على رفع قبضتها المهيمنة على الصحافة خوفاً من انهيار الجبهة الداخلية مما سمح بخلق انفراجه مؤقتة تعالت أثنائها أصوات النقد وتناولت كافة جوانب الحياة السياسية والعسكرية فى مصر وقد سمحت السلطة فى هذه الفترة بهامش أكبر من حرية التعبير لامتصاص حالات السخط والغضب العارم التى اجتاحت الرأى العام المصرى والتى تصاعدت بعد صدور الأحكام على المسئولين عن الهزيمة واتخذت شكل مظاهرات شارك فيها الطلبة والعمال (فبراير ١٩٦٨).

وفى نهاية الحقبة الناصرية صدر قانون جديد لنقابة الصحفيين (سبتمبر ١٩٧٠) نص على حماية حقوق الصحفيين خلال ممارستهم لمهنتهم فلا يجوز القبض على عضو من أعضاء النقابة أو حبسه احتياطياً لما ينسب له بسبب ممارسة المهنة ولا يجوز استجوابه أو التحقيق معه إلا بحضور النقيب أو من ينوب عنه.

الحقبة الساداتية: (١٩٧١-١٩٨١)

ببداية هذه الحقبة شهد المجتمع المصرى توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية وإعلامية تختلف جذرياً عن مثيلاتها فى الحقبة الناصرية وقد تمثلت هذه التوجهات فى مقاطعة الاتحاد السوفيتى والتوجه نحو التحالف الغربى والعدول عن الإجراءات الاشتراكية وإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى والصلح مع إسرائيل.

وقد بدأ السادات فى طرح منهجه فى الحكم بصورة تدريجية خصوصاً بعد أن تمكن من التخلص من خصومه السياسيين فى مايو ١٩٧١ والجدير بالذكر إن الصحافة المصرية قد ساندت السادات خلال ما يسمى حركة التصحيح وخصصت صفحاتها لتأييد وجهة نظره والتنديد بمراكز القوى والمظالم التى تعرض لها الشعب على أيديهم. وقد شهدت هذه الفترة صدور عدة قرارات تلخص علاقة السلطة السياسية بالصحافة فى مصر وابرز هذه القرارات قرار إلغاء الرقابة على الصحف الذى صدر فى فبراير ١٩٧٤ وكان صدوره يمثل نهاية مرحلة من المناقشات فى مجلس الشعب بدأت عام ١٩٧٢. ومن المعروف أن الرقابة كانت مفروضة على الصحافة منذ إعلان الأحكام العرفية مع وقوع العدوان الإسرائيلى فى ٥ يونيو ١٩٦٧. ولكن لم يمض أقل من شهر على إلغاء الرقابة حتى بدأت السلطة السياسية تضيق بهذا الهامش المحدود من الحرية الذى منحته للصحف إذ أبدى السادات تبرمه الشديد مما اسماه سوء استغلال الصحافة للحرية وأعرب عن استيائه فى عدة خطب وتصريحات وقد بدأت العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية تتأزم حتى بلغت مداها فى مارس ١٩٧٦ عندما وجه السادات لومه الشديد للصحف ونبه إلى سوء استخدامها للحرية مشيراً إلى ما نشرته أخبار اليوم عن الرئيس الراحل

جمال عبد الناصر كما أكد إصراره على حرية الصحافة مهما تعددت الممارسات الخاطئة ولكنه أصدر فى ذات الوقت قراراً بتعيين أعضاء مجالس إدارات الصحف وكان قد أصدر عام ١٩٧٥ قرارين آخرين بإنشاء المجلس الأعلى للصحافة وإصدار ميثاق الشرف الصحفى لضمان عدم خروج الصحافة المصرية عن الالتزام السياسى والاقتصادى للسلطة. كما عززت السلطة السياسية هذه القرارات ببعض الإجراءات التى لم يصدر بشأنها قرارات رسمية ولكنها حققت نتائج تتفق مع المسار العام للنظام السياسى دون ضجيج إعلامى. ويتضح ذلك من تصفية الكوادر اليسارية فى الصحف المصرية وأبرز مثال طرد الكادر الصحفى لمجلة الكاتب عام ١٩٧٤ وتحويل مجلة الطليعة اليسارية إلى مجلة للشباب وتوزيع كادرها التحريرى على مختلف الأقسام فى صحيفة الأهرام اليومية وذلك فى مارس ١٩٧٧ وإقصاء رؤساء تحرير ومجالس إدارات بعض الصحف مثل المصور وروزاليوسف واستبدال آخرين بهم يلتزمون بالخط الفكرى والايديولوجى للسلطة السياسية القائمة.

وتتميز هذه المرحلة بحدوث تغيرات أساسية فى الخريطة الصحفية فى مصر حيث أضيفت إلى الصحف الحكومية القائمة مجموعة جديدة من الصحف التى صدرت كلسان حال للأحزاب الجديدة بموجب القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية وقد أجاز لكل حزب إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه وأفكاره دون حاجة إلى الحصول على ترخيص فأصدر حزب الأحرار الاشتراكيين صحيفته الأسبوعية (الأحرار) فى نوفمبر ١٩٧٧ ثم تلتها صحيفة الأهالى لسان حال حزب التجمع الوحدوى التقدمى فى فبراير ١٩٧٨ فصحيفة مصر لسان حال حزب مصر العربى الاشتراكى وفى أغسطس ١٩٧٨ أعلن السادات تأسيس الحزب الوطنى الديمقراطى برئاسته وقد أنضم إليه حزب مصر انضماماً جماعياً وتوقفت صحيفة مصر فى سبتمبر ١٩٨٧. هذا وقد عمدت

السلطة السياسية فى السبعينيات إلى تعزيز سيطرتها على الصحافة بإصدار مجموعة من القوانين والتشريعات تزعم حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وتجريم نشر وإذاعة الأخبار فى الخارج التى قد تلحق أضراراً بالمصالح القومية العليا. وقد صدرت هذه القوانين بداية من عام ١٩٧٢ حتى ١٩٨١ تحت أسماء مختلفة ونصت على مجموعة من العقوبات السياسية والأدبية والحرمان من القيام بأعمال لها تأثير فى تكوين الرأى العام أو تربية النشء وقد كان قانون سلطة الصحافة رقم ٤٨ لعام ١٩٨٠ هو خاتمة هذه القوانين. وقد أسند إلى مجلس الشورى مسئولية التعبير عما أسماه السيادة الشعبية فى مجال الصحافة وممارسة حقوق الملكية بالنسبة للصحف القومية. وقد عززت السلطة السياسية الساداتية هذه التشريعات بمجموعة من الممارسات المعادية لصحف المعارضة خصوصاً ضد صحيفة الأهالى وما تعرضت له من مصادرات وملاحقات انتهت بتوقفها بعد عدة أشهر من صدورها ولم تستأنف الصدور إلا بعد انتهاء حكم السادات وكذلك موقف السلطة الساداتية من جريدة الشعب حيث قامت بسحب ترخيص الصحيفة نهائياً فى سبتمبر ١٩٨١. وقد بلغت الأزمة بين حكم السادات وصحف المعارضة ذروتها فى سبتمبر ١٩٨١. وكانت بمثابة جزء من الأزمة الشاملة لنظام السادات وصدامه مع كافة القوى الوطنية والديموقراطية والتى تمثلت فى إعتقال عدد كبير من الصحفيين وفصلهم من أعمالهم ضمن سائر الفئات من المثقفين وأساتذة الجامعات. وانتهت هذه الأزمة باغتيال السادات فى أكتوبر ١٩٨١ وانطواء الحلقة الثالثة من التاريخ السياسى لثورة يوليو.

حقبة مبارك ١٩٨١-٢٠٠٥

رغم إيماني بالرأى القائل أن المعاصرة حجاب وأن فهم أى مرحلة تاريخية لا يتحقق بصورة علمية صحيحة إلا بعد زوال المرحلة واختفاء رموزها الفاعلة وفتح ملفاتها ووثائقها الخفية إلا أن هذا لا يحول دون رصد بعض المؤشرات العامة عن علاقة السلطة السياسية الحاكمة بالصحافة خلال الحقبة الراهنة التى بدأت بمجئ مبارك إلى السلطة فى أكتوبر ١٩٨١. وتتمحور أهم سمات هذه المرحلة فى الحقائق التالية:

١ - استمرار علاقة التبعية العضوية بين الدولة والمؤسسات الصحفية القومية ولعل التأكيد القانونى على ديمومة هذه العلاقة منذ صدور قرر تأميم الصحافة فى مايو ١٩٦٠ قد صبغ هذه المؤسسات والصحف الصادرة عنها بالصبغة الحكومة أو شبه الرسمية وأوجد من لا يزال ينظر إلى الصحفيين فى هذه المؤسسات على أنهم أتباع السلطة الذين يجب عليهم مناصرتها ظالماً أو مظلوماً. فالمؤسسات الصحفية القومية لا تزال تسيطر على النصيب الأكبر من سوق الصحافة المطبوعة ولا تخفى هذه المؤسسات ولائها التام للحكومة وتحديداً لرئيس الدولة وقيامها على التسبيح بحمده ليل نهار وتحويله إلى شخصية مقدسة لا يمكن أن يمتد إليها النقد.

وغالباً ما يمتد هذا التقديس إلى من يحيطهم الرئيس برعايته وحمايته بل لبعض السياسات التى يتحمل مسئوليتها الأولى بل والمفاهيم والخطابات التى يؤسس عليها شرعيته فى الحكم. وحيث أن الرئيس هو التجسيد الحى للدولة

وللحكومة معاً وهو محور كل شئ تقريباً فى عالم السياسة وفقاً للدستور فإن دور الصحافة القومية أصبح تبريرياً ينهض على الحجب والإخفاء والتمويه والتبرير وليس على كشف الحقائق وتقصى المسئوليات ونقد السياسات والأوضاع الفعلية.

وقد ضاعف من الطابع التسلطى للصحف القومية أن الدولة درجت على اختيار وتعيين القيادات فى هذه المؤسسات الصحفية بصورة تغلب عليها المعايير السياسية والأمنية والولاء للسلطة الحاكمة وإغفال اعتبارات الكفاءة والخبرة المهنية والمهارات القيادية فيمن يتولى منصب رئيس مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية أو رئيس التحرير. وقد أفرز هذا التوجه مشكلة إدارية مركبة تمثلت فى صعود أنصاف الموهوبين صحفياً وإدارياً وحرمان هذه المؤسسات من الكفاءات الصحفية القادرة على تجديد المهنة والنهوض بها والحفاظ على تراثها الثقافى والأخلاقى فضلاً عن تراجع فرص الأجيال الجديدة بسبب بقاء هذه القيادات فى مواقعها فترات تقرب من ربع قرن مما يعد ظاهرة غير مسبوقة فى تاريخ الصحافة المصرية.

٢- ساد التوجه نحو تبنى صيغة الجمع بين منصبى رئيس مجلس إدارة المؤسسة الصحفية ورئيس التحرير مما يتنافى مع أبسط قواعد الإدارة الحديثة من ناحية والتوجه العالمى نحو الفصل بين الإدارة والتحرير فى المؤسسات الصحفية الكبرى من ناحية أخرى. وقد أسفر هذا الوضع عن سلبيات عديدة أصابت بيئة العمل الصحفى فى مقتل خصوصاً فى ظل غياب الآليات الفعلية الكفيلة بمحاسبة وعزل القيادات الإدارية للمؤسسات الصحفية القومية التى ثبت فشلها وعدم صلاحيتها إدارياً. وخلافاً للمبدأ الإدارى المعروف عن تلازم المسئولية مع السلطة لم تسجل الفترة الزمنية التى تتحدث فى إطارها عن حالة واحدة تم فيها عزل أو إزاحة رئيس تحرير أو رئيس مجلس إدارة إحدى

المؤسسات الصحفية القومية بالرغم من خسائرها الفادحة التى لا تخفى على أحد.

ومن ابرز السلبيات التى ترتبت على الجمع بين منصبى رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة فى المؤسسات الصحفية القومية غياب الممارسة الديموقراطية داخل هذه المؤسسات خاصة ما يتعلق بمشاركة المحررين فى صنع القرارات التحريرية المؤثرة فى تحديد السياسية التحريرية للصحف الصادرة عن هذه المؤسسات. ويتناقض ذلك مع ما أقرته وأكدته القوانين المنظمة للعمل الصحفى ١٤٨ لعام ١٩٨٠، ٩٦ لعام ١٩٩٦ . ولأول مرة فى تاريخ الصحافة المصرية من تحديد اختصاصات مجلس التحرير كهيئة يتحتم وجودها فى المؤسسة الصحفية القومية ومنوط به رسم السياسة التحريرية للصحيفة عوضً عن أن ينفرد بها رئيس التحرير وحده كما أن تشكيل مجالس التحرير كان يتم بالتعيين وليس بالانتخاب وقد أثبتت التجربة خلال العقدين الماضيين عدم فاعلية بل وقصور هذه التشكيلات عن ممارسة صلاحياتها واختصاصاتها سواء فى رسم السياسية التحريرية أو إدارة المؤسسات الصحفية القومية.

٣- لقد أتاحت السلطات التقديرية الواسعة الممنوحة للقيادات الصحفية فى المؤسسات القومية سواء على المستوى الإدارى أو التحريرى فرصة إهدار المعايير الموضوعية فى الترقيات والعلاوات والجزاءات وتوزيع المسئوليات المهنية علاوة على انتهاج أساليب إجرامية لترويض الصحفيين وإجبارهم على الخضوع المطلق لإملاءات هذه القيادات وخدمة مصالحها الشخصية. وقد أسهمت هذه الآليات فى نشر ثقافة الخوف وشيوع الثقافة والشللية مما انعكس بالسلب على الأداء المهنى وعلاقات الزمالة بين الصحفيين داخل هذه المؤسسات.

٤- لقد أدى احتكار السلطة الإدارية والتحريرية لصالح القيادات المعينة فى المؤسسات الصحفية القومية إلى اختلال الهياكل التمويلية والاقتصادية للعديد من هذه المؤسسات ويؤكد هذا الخلل فى الأداء والمتابعة والرقابة ما فجرته قضية إشهار إفلاس مؤسسة التعاون كأول سابقة فى تاريخ المؤسسات الصحفية التى أصبحت قومية منذ عام ١٩٦٠ وحتى الآن.

٥- ابتدعت الصحافة القومية ومؤسساتها وإدارتها منذ نهاية الثمانينيات فى القرن الماضى صيغة غير مسبوقة فى تاريخ الصحافة المصرية تمثلت فى إصدار الصفحات الإعلانية المتخصصة ذات الدورية المنتظمة أو شبه المنتظمة والتى توظف كل أشكال الإعلان خاصة التحريرى وهو الأخطر لتوصيل رسالتها إلى القراء دون الإشارة إلى أنها صفحات إعلانية أو تسجيلية مدفوعة الأجر وقد ترتب على ذلك إهدار منظومة القيم الأخلاقية والمهنية التى ينص عليها ميثاق الشرف الصحفى. إذ شجعت هذه المؤسسات الصحفيين على الانحراف فى مجال الإعلانات مما فتح الباب أمام (لوبى) جديد للمعلنين خاصة أصحاب التعاقدات الثابتة أو الدائمة لاستثمار هذا التوجه لصالحهم ولإفساد الصحافة والصحفيين مما يمثل انتهاكاً صارخاً لقانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لعام ١٩٩٦ الذى ينص على عدم جواز الجمع بين العمل الصحفى ومهمة جلب الإعلانات.

٦- تميزت الحقبة الراهنة عام ٢٠٠٥ باستمرار الصراع الخفى بين الهيئات التى تمثل أجهزة وسيطة بين السلطة والصحافة مثل هيئة الاستعلامات التى تتولى مسئولية الإشراف على تنفيذ قانون المطبوعات ومنح بطاقات لبعض العاملين بالمكاتب الخارجية للصحف غير المصرية باعتبارهم صحفيين والمجلس الأعلى للصحافة الذى يمثل قيداً حكومياً يزاحم النقابة فى صميم اختصاصاتها. هذا

ولم تتوقف المحاولات المستمرة التى تقوم بها السلطة التنفيذية للسيطرة على النقابة وأبرزها التدخل فى جدول القيد مما أسفر عن تسلل أعداد كبيرة من الدخلاء إلى عضوية نقابة الصحفيين فضلاً عن محاولات التدخل فى انتخابات النقابة بفرض مرشحيها ودعمهم بالإمكانيات المادية والدعائية.

٧- لعل أبرز \انتهاك حدث لحرية الصحافة خلال حقبة مبارك يتمثل فى قانون اغتيال حرية الصحافة رقم ٩٣ لعام ١٩٩٥ والذى صدر بصورة مفاجئة فى ٢٧ مايو ١٩٩٥ وأشعل معركة حامية استمرت عاماً كاملاً خاضها الصحفيون تحت لواء نقابتهم بإجماع شمل جميع الأجيال الصحفية وتمكنوا بمساندة القوى الديمقراطية والمثقفين وأساتذة الجامعات من إسقاط هذا القانون واستصدار القانون رقم ٩٦ لعام ١٩٩٦ الذى يمثل خطوة متقدمة نسبياً عن القانون السابق ولكنه حافظ على جوهر النصوص السالبة للحريات خصوصاً ما يتعلق بحبس الصحفيين وتقييد حق إصدار الصحف للأفراد والتحكم فى مصادر المعلومات.

ورغم إعلان نقيب الصحفيين فى المؤتمر الرابع للصحفيين عن قرار الرئيس مبارك بإلغاء عقوبات الحبس فى قضايا النشر بالنسبة للصحفيين ولغير الصحفيين إلا أن الإجراءات الخاصة بالتعديلات القانونية كى يصبح قرار الرئيس نافذاً لم تستكمل مما يعكس استمرار هيمنة العناصر المعادية لحرية الصحافة على السلطة التشريعية التى تم احتوائها واستيعابها لصالح السلطة التنفيذية.

(٣)

حرية الصحافة فى الدساتير المصرية

(رؤية تاريخية معاصرة)

حرية الصحافة فى المواثيق الدولية والدساتير المصرية:

مع بروز تيار دولى مناصر للحريات وحقوق الإنسان جاء الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ ليوفر حماية قانونية دولية للحريات وحقوق الإنسان وفى صدارتها حرية الرأى والتعبير فقد أكدت المادة ١٩ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على حق كل شخص فى حرية الرأى والتعبير وإصدار الصحف وحرية استقاء الأنباء والأفكار وإذاعتها بكافة الوسائل. كما أكدت العديد من المواثيق الدولية والإقليمية على نفس الحقوق مثل (المادة ١٩ من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)، الوثيقة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان والميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان وإعلان اليونسكو للإعلام (١٩٧٨) والمبادئ الخاصة بالنظام العالمى الجديد للإعلام والاتصال (١٩٨٨). ويتفاوت الالتزام بالقانون الدولى لحقوق الإنسان لدى الدول المختلفة وحيث أن النظام القانونى فى مصر يسير على هدى نظرية أحادية القانون ولذلك تم إدراج النصوص المتعلقة بحرية التعبير وحقوق الإنسان خصوصاً نص المادة ١٩ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ضمن القانون الوطنى.

والواقع أن هذه المواثيق الدولية لم تعد وحدها كافية لضمان تحقيق حرية الاتصال فى ظل النظام الإعلام العالمى الراهن الذى يتسم بالخلل وأوجه التفاوت الخطيرة سواء على المستويات الدولية أو القومية والتى تتمثل فى الانسياب غير المتوازن للمعلومات والذى يتدفق من المراكز إلى الأطراف ومن الحكومات إلى الأفراد ومن الثقافة المسيطرة إلى الثقافات التابعة ومن الدول الغنية إلى الدول الفقيرة فى الجنوب. هذا ورغم حرص جميع النظم الديمقراطية والشمولية على تأكيد ضمانات دستورية لحرية الصحافة إلا أن هذه الضمانات غالباً ما تناقضت مع النصوص القانونية والممارسات الإعلامية لحرية الرأى والتعبير مما يؤكد أن الدساتير لا تصنع الحريات وإنما الحرية هى التى تصنع الدساتير.

ولقد أجمعت الدساتير العربية على أن حرية الصحافة مكفولة فى حدود القانون. وتضمنت الدساتير المصرية المتتابعة القواعد المنظمة لحرية الصحافة، حيث نصت المادة (١٥) من دستور (١٩٢٣) على أن الصحافة حرة فى حدود القانون، والرقابة محظورة، وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإدارى محظور كذلك، إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى.

وتكررت نفس المادة فى المادة (١٥٣) من دستور (١٩٣٠). ونص الإعلان الدستورى (١٩٥٣) والمادة (٤٥) من دستور (١٩٥٦) ودستور (١٩٥٨) على أن حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً لمصالح الشعب. وجاء دستور ١٩٦٤ فى المادة (٣٦) ليستبدل عبارة مكفولة "وفقاً لمصالح الشعب" بعبارة "مكفولة فى حدود القانون".

وفى دستور (١٩٧١) نصت المادة (٤٧) على أن "حرية الرأى مكفولة. ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول والكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون والنقد الذاتى والنقد البناء ضماناً لسلامة البناء الوطنى".

ونصت المادة (٤٨) على أن "حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة، والرقابة على الصحف محظورة. وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور، ويجوز استثناء فى حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محدودة فى الأمور التى تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومى. وذلك كله وفقاً للقانون".

وتضمن التعديل الدستورى (١٩٨٠) ست مواد منها ثلاث تدور حول حرية الصحافة. هى المواد (٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨) وثلاث مواد أخرى (٢٠٩-٢١٠-٢١١) تتناول حرية إصدار الصحف وحرية الصحفيين واختصاصات المجلس الأعلى للصحافة.

وطبقاً لهذا التعديل الدستورى - الذى تواكب مع التحول إلى التعددية الحزبية، بإلغاء الإتحاد الإشتراكى، واستحداث مجلس الشورى لينوب عن التنظيم السياسى الواحد فى تنظيم شئون الصحافة - أصبحت الصحافة سلطة مستقلة تمارس رسالتها على الوجه المبين فى الدستور والقانون (المادة ٢٠٦).

وتنص المادة (٢٠٧) على أن "الصحافة تمارس رسالتها بحرية واستقلال وفى خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير، تعبيراً عن اتجاهات الرأى العام، وإسهاماً فى تكوينه وتوجيهه". وتنص المادة (٢٠٨) أن "حرية الصحافة مكفولة، والرقابة على الصحف محظورة، وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور، وذلك كله وفقاً للدستور والقانون". وتنص المادة (٢٠٩) عن أن "حرية إصدار الصحف وملكيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة للأحزاب السياسية مكفولة طبقاً للقانون. وتخضع الصحف فى ملكيتها وتمويلها والأموال المملوكة لها لرقابة الشعب على الوجه المبين بالدستور والقانون".

وبينما تؤكد المادة (٢١٠) "حق الصحفيين فى الحصول على الأنباء والمعلومات، تحدد المادة (٢١١) اختصاصات المجلس الأعلى للصحافة فى دعم حرية الصحافة واستقلالها، والحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع، وضمان سلامة الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى".

هذا وقد حرصت الدساتير التى أعقبت الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية على تأكيد التزام نصوصها بالمواثيق الدولية المنظمة للحريات وفى مقدمتها حرية الصحافة.

ومما يجدر ملاحظته توسع المشرع الدستورى فى فرض الضوابط على حرية الصحافة، وبوجه خاص فى الدساتير التى صدرت بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الأمر الذى يمثل تراجعاً عن الحرية التى شهدتها الصحافة المصرية خلال الحقبة الليبرالية (١٩٢٤-١٩٥٢).

فإذا كان دستور (١٩٢٣) قد قيد حرية الصحافة "وقاية للنظام الاجتماعى" فإن الدساتير التى أعقبته استحدثت قيوداً جديدة تحت مسميات مختلفة مثل: مصالح الشعب، وسلامة البناء الوطنى، والنقد البناء، والطوارئ والسلامة العامة، والأمن القومى، وسلامة الوحدة الوطنية، والسلام الاجتماعى. وبينما خلت دساتير ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من التنظيمات والمجالس المنظمة لشئون الصحافة، استحدثت دساتير ما بعد الثورة تنظيمات تعكس رغبة السلطة السياسية فى فرض هيمنتها على الصحافة مثل الإتحاد القومى، والإتحاد الاشتراكى، ومجلس الشورى، والمجلس الأعلى للصحافة.

(أ) وإذا استعرضنا تاريخ حرية الصحافة فى مصر، نجده جزء من تاريخ الحركة الوطنية المصرية.

(ب) فإذا كان قانون المطبوعات لعام ١٨٨١ قد قضى على صحافة الثورة العرابية فإن قانون ١٩٠٩ قضى على صحافة الحزب الوطنى بزعامة محمد فريد.

(ج) وقد شهدت مصر أول مظاهرة شعبية ضمت عشرة آلاف متظاهر، يوم الجمعة ٢٦ مارس ١٩٠٩، للاحتجاج على إعادة قانون المطبوعات. وتجددت المظاهرات يوم الأربعاء ٣١ مارس ثم الخميس أول أبريل ١٩٠٩ احتجاجاً على تفاوض حكومة بطرس غالى مع "تيودور هرتزل" حول تهجير اليهود إلى سيناء ومد مياه النيل إليها.

(د) ولم يتوقف الصراع من أجل حرية الصحافة، على مدى ما يزيد من قرن، حيث تجددت الأزمات مع تزايد إحساس أنظمة الحكم المختلفة بالخطر من ممارسة الصحافة المصرية لدورها الوطنى بحرية، ومن ثم توالت التشريعات المقيدة للحرية والمغلظة للعقوبات فى عهد حكومات أحمد زيور (١٩٢٥) ومحمد محمود (١٩٢٨) وإسماعيل صدقى (١٩٣٠). وعندما تقدم أحد النواب عام (١٩٥١) بمشروع قانون استهدف تقييد نشر أخبار القصر الملكى، نشطت الأقلام الوطنية والأصوات الحرة داخل البرلمان لإسقاط هذا المشروع.

وفى عهد حكومات ثورة يوليو تجددت الأزمات بإلغاء الأحزاب وتوقف صحفها عام ١٩٥٣، وفرض الرقابة على الصحف، وتولى ضباط الجيش مسئولية المؤسسات الصحفية، ثم تأميم الصحف من خلال قانون تنظيم الصحافة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ ونقل الصحفيين إلى مؤسسات لا علاقة بها بالعمل الصحفى خلال السنوات ١٩٦٤، ١٩٦٦، ١٩٧٣، ١٩٨١.

ورغم أن السادات قد بادر بإلغاء الرقابة على الصحف، فى إطار التحول إلى التعدد الحزبى، وعودة الصحافة الحزبية بعد توقف دام قرابة الربع قرن، فإنه لم

يحتمل حرية الصحافة طويلاً، فواجهها بسلسة من القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، حتى بلغت الأزمة ذروتها بإجراءات سبتمبر ١٩٨١.

وقد شهدت الثمانينيات والتسعينيات، هامشاً أوسع من حرية الصحافة، تخللته فترات توتر وصدام، ورغبة فى تحجيم هذه الحرية، عبر عنها القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، والذى أثار أزمة سياسية ودستورية امتدت لعام كامل، شهدت أروع ملحمة فى النضال من أجل حرية الصحافة، التأمت فيها وحدة الصحفيين بمختلف أجيالهم وتياراتهم واتجاهاتهم لتنتهى الأزمة بسقوط القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، وانتصار حرية الصحافة.

إن المتتبع لتاريخ التشريعات الصحفية فى مصر، يلاحظ جنوح المشرع المصرى إلى الأخذ بالمنهج الجنائى فى التعامل مع جرائم الصحافة والنشر، حيث توالت القوانين وتعديلاتها، فى مختلف العهود، بفلسفة عقابية، تبقى على رصيد القوانين القديمة، وتضيف إليها بتغليظ العقوبات، واستحداث جرائم جديدة بعبارات غامضة ومطاطة، تستهدف فى الأساس إرهاب الصحفيين وردعهم، والحيلولة دون قيام الصحافة بواجبها فى التصدى للفساد والاستبداد.

لقد توارثت الصحافة المصرية رصيداً ضخماً من القوانين، بلغ ما يقرب من ١٨٤ قانوناً وتعديلاً، صدر معظمها فى ظروف استثنائية، لمواجهة صحف بعينها وصحفيين وكتاب بعينهم.

وإذا استبعدنا القوانين الملغاة، يتبين أن الإطار القانونى الراهن للصحافة المصرية يتضمن ٢٢ قانوناً هى:-

- القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة.
- القانون ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات.

- قانون العقوبات ٥٨ لسنة ١٩٣٧.
- القانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن الإجراءات الجنائية.
- القانون ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بشأن نقابة الصحفيين.
- القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف.
- القانون ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر أنباء الجيش.
- القانون ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن نشر الوثائق الرسمية.
- القانون ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء.
- القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المخابرات العامة.
- القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة.
- القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظام الأحزاب السياسية.
- القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بشأن الأحكام العسكرية.
- القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن الشركات المساهمة.
- القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات التعاونية.
- القانون ٥٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن حالة الطوارئ.
- القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ بشأن حماية الوحدة الوطنية.
- القانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بشان حرية الوطن والمواطنين.
- القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن محاكم أمن الدولة.
- القانون المدنى.
- القانون ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع.
- القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بشأن إصدار قانون العمل.

وفى ضوء هذه القوانين، تتعدد الجهات التى تتعامل مع الصحافة، سواء بمنح التراخيص والموافقات، أو بتنظيم تدفق المعلومات وحظرها، أو بالتأديب والمساءلة الجنائية والسياسية. ومن بين هذه الجهات مجلس الشورى، والمجلس الأعلى للصحافة، ونقابة الصحفيين، ووزارات الإعلام والداخلية والعدل، والمخابرات العسكرية، والقضاء العادى، ومحاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية، وجهاز المدعى الاشتراكى، وجهاز الكسب غير المشروع، ومصلحة الشركات، والإتحاد العام للتعاونيات.

وفى إطار تكامل حلقات التشريع وتداخلها تبرز عدة حقائق أولها: سيادة المنهج الجنائى والفلسفة العقابية فى كافة العهود الخديوية والملكية والجمهورية. **وثانيهما** التطور المعاكس لحركة التاريخ والتطور الديقراطى، حيث تدرجت معظم التشريعات من المنح إلى المنع، ومن المرونة إلى التغليظ. **وثالثها** حرص المشرع المصرى على الإبقاء على التراكم التشريعى المقيد والمعوق لحرية الصحافة، دونما مراعاة لطبيعة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى شهدتها مصر على امتداد القرنين التاسع عشر والعشرين.

ما العمل: البدائل المطروحة:

فى إطار التحديات التى يطرحها الواقع الراهن للإعلام والصحافة العربية التى تحمل فوق أكتافها تراثاً تاريخياً مرموقاً على المستويين الوطنى والديمقراطى وتزخر فى ذات الوقت بكم هائل من التناقضات الناتجة عن صراع المصالح وتزامن القديم والجديد والوافد والموروث دون تفاعل حقيقى حيث تهيمن أيديولوجية السوق برموزها الاستهلاكية على مجمل الواقع المجتمعى وفى قلبه الصحافة والإعلام كل ذلك يفرض ضرورة تبنى استراتيجية فاعلة وقادرة على تجاوز

الصراعات والاختراقات والانتهاكات وسائر المخاطر التى تهدد الإعلام العربى مقروءاً ومسموعاً ومرئياً سواء فى صميم وظائفه المهنية أو أدواره المجتمعية.

وينطلق التصور الاستراتيجى البديل من النمط الاستهدافى المستقبلى سعياً لتغيير الوضع الراهن للأسس التشريعية والمهنية المنظمة لمهنة الصحافة والإعلام العربى حيث تتزامن مستحدثات التكنولوجيا الاتصالية والمعلوماتية مع تركة الموروثات المهنية والإدارية والتشريعية التى يعانى منها الإعلام العربى والتى تتجلى فى كثير من الأزمات بسبب ترسانة القيود الأمنية وتحالفها مع أباطرة السوق مضافاً إليها الاختراقات النفطية والصهيوأمريكية. الأمر الذى لا يهدد فحسب الإعلام العربى بل ينذر بتهميش المجتمعات العربية وشل فاعليتها وقدرتها على المشاركة فى صنع مستقبلها.

هذا وتتضمن منظومة البدائل المستهدفة كل من الجوانب التشريعية والقانونية التى تتحكم فى الصحافة والإعلام العربى كما تشمل الأوضاع المهنية التى تضم بيئة العمل الإعلامى والسياسات الإعلامية ودور النقابات والاتحادات الصحفية.

أولاً: البدائل التشريعية:

سعياً لإزالة التناقض بين منظومة التشريعات والقوانين التى تتحكم فى الإعلام والصحافة العربية التى ترتكز على قيمة السلطة وبين تجليات الثورة التكنولوجية فى مجالى الاتصال والمعلومات التى تدعم قيمة الحرية يمكن بلورة منظومة من البدائل التشريعية والإعلامية التى اقترحها فقهاء التشريع والقانون المستنيرين ونخبة من علماء وأساتذة الإعلام وذلك على النحو التالى:

أولا: حرية إصدار الصحف والبث الإعلامى. وتعتبر هى المقدمة الأولى التى تستند عليها كافة الحريات الأخرى المرتبطة بحرية الرأى والتعبير فى المجال

الإعلامى إذ رغم مشروعية المخاوف التى تجعل المشرع العربى متردداً إزاء إطلاق حرية تملك وإصدار الصحف استناداً إلى الخوف من سيطرة رأس المال الأجنبى ومصالح المتحكمين فى السوق العالمية إلا أن ثورة الاتصالات والتدفق اللامحدود للمعلومات عبر قارات العالم قد افقد المنظومة التشريعية المقيدة للحريات مبررات وجودها وإزاء تلك الحقيقة الساطعة لا بديل أمام الحكومات العربية إلا أن تسعى بجدية إلى تصفية ترسانة القيود التشريعية وتنقية القوانين المنظمة للعمل الإعلامى والصحفى من النصوص السالبة للحريات وذلك فى إطار الاستجابة للتحديات التى تواجه الإعلام والصحافة العربية فى ظل التحولات الدولية المعاصرة.

ثانياً: تفعيل التشريعات التى تنص على حق الصحفى فى الحصول على المعلومات خصوصاً وان هذه التشريعات تفتقر إلى تحديد الآليات الضرورية لتفعيل هذا الحق فضلاً عن عدم تحديدها لنطاق ومفهوم سرية المعلومات التى لا يجوز نشرها فى الصحافة أو بثها فى الإعلام العربى الأمر الذى ادى إلى توسع السلطة التنفيذية فى فرض السرية على قطاع هائل من المعلومات تحت مسميات مطاطة تتعلق بالحفاظ على الأمن القومى والأمن العسكرى وهى فى الحقيقة تستهدف تأمين مصالح النظم الحاكمة علاوة على أن هذه المحظورات لم تعد صالحة للتطبيق فى ظل التقدم التكنولوجى الهائل فى وسائل الرصد والمراقبة وآليات الاختراق المعاصرة.

ثالثاً: إذا كان من غير المقبول دستورياً وأخلاقياً عدم التصدى للانحرافات المهنية التى تصدر من بعض الإعلاميين والصحفيين خصوصاً فيما يتعلق بجرائم السب والقذف والمقترنة بسوء القصد. إلا أنه من غير المقبول أيضاً المبالغة فى تجريم الممارسات الإعلامية التى تسعى لتفعيل حرية الراى والتعبير والتى تشكل جوهر مهنة الصحافة والإعلام باعتبارها مهنة رأى. وهنا تبز الإشكالية الخاصة بقضايا جرائم السب والقذف سواء عن طريق النشر فى الصحف أو البث فى الإعلام

المرئى والمسموع حيث يستلزم الأمر ضرورة تعديل مواقف المشرع العربى من جرائم النشر وذلك بالسعى الجاد من أجل إلغاء عقوبة الحبس للصحفيين والاكتفاء بعقوبة الغرامة مع التعويض المدنى وإلقاء عبء إثبات سوء نية الصحفى على سلطة الاتهام.

ومن هنا يأتى التشديد على ضرورة مواصلة الجهود من أجل إلغاء النصوص القانونية السالبة للحريات وضمان حماية الحقوق المهنية للصحفيين ليس لأهمية ذلك فى حد ذاته ولكن لارتباط ذلك فى الأساس بجوهر العملية الديمقراطية وكفالة تحقيقها فى ضوء ما أقرته المواثيق العالمية بشأن ضمان حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

البدائل الإعلامية:

وفى إطار التعددية الإعلامية الراهنة التى يشهدها العالم العربى برزت العديد من الإشكاليات المهنية التى كانت سائدة وازدادت وطأتها فى ظل التطورات التكنولوجية والضغوط الأجنبية من أجل الإصلاح الديمقراطى واستمرار قبضة الحكومات تشريعياً وأمنياً ومعلوماتياً مع ظهور مخاطر جديدة هددت حرية الرأى والتعبير فى وسائل الإعلام تمثلت فى النفوذ المتصاعد لرجال الأعمال والمستثمرين واختراقاتهم المتواصلة للإعلام العربى من خلال الإعلانات وإنشاء قنوات فضائية خاصة علاوة على محاولات شراء سكوت العديد من الإعلاميين.

هذا ولا شك أن استنهاض الإرادة الجماعية للإعلاميين والصحفيين العرب من أجل تطوير الإعلام العربى حتى يصبح قادراً على مواكبة التطورات العالمية من خلال الكفاءة المهنية والالتزام الأخلاقى والوعى بثقافة حقوق الإنسان. كل ذلك يستلزم طرح بعض البدائل على النحو التالى:

أولاً: السعى الجاد لتحديث بيئة العمل الإعلامى فى العالم العربى والتى تشمل تطوير البنية البشرية للإعلاميين والصحفيين العرب تأهيلاً وتدريباً وتسليحهم بالوعى بالقوانين المنظمة للعمل الإعلامى وتشجيعهم على ممارسة النقد البناء الملتزم للسياسات والممارسات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية فضلاً عن ضرورة السعى الدؤوب لدمقرطة العلاقات المهنية مع رؤسائهم وزملائهم وتدريبهم على مقاومة الإغراءات والضغوط من جانب المصادر وذلك بتأمين حقوقهم الاقتصادية والمهنية ويتصدرها حقهم الأصيل فى حرية الرأى والتعبير.

ثانياً: تحديث البنية التكنولوجية للمؤسسات الإعلامية إذ أدت التغيرات الهيكلية الناتجة عن استخدام التكنولوجيا الحديثة على ظهور أنماط جديدة للعمل الصحفى والإعلامى الذى يقوم على الجهد الجماعى. كذلك سيؤدى استخدام التكنولوجيا الرقمية إلى تغيير الشروط المهنية الواجب توافرها فى الأجيال الجديدة من الإعلاميين حيث ستصبح اليد العليا للقيم والمعايير المؤسسية التى لا تكتفى بالكفاءة المهنية بل تتطلب أيضاً القدرة على المواجهة التنافسية فى السوق الإعلامية المعاصرة.

ثالثاً: تنشيط دور النقابات والاتحادات الصحفية فى العالم العربى والسعى لتحريرها من النفوذ الحكومى والاختراق المالى من جانب رجال الأعمال والمستثمرين وحث الصحفيين على مواصلة الجهد من أجل تفعيل مواثيق الشرف الصحفى التى تستهدف حماية حقوق الصحفيين وضمانات ممارسة المهنة والحفاظ على كرامتها وتراثها العريق فى الدفاع عن حرية الرأى والتعبير والكشف عن الفساد ومساوئ الإدارة والظلم الاجتماعى والسعى لإعداد خطة قومية متعددة المستويات لتثقيف وتدريب الصحفيين تحت إشراف اتحاد الصحفيين العرب والنقابات الوطنية.

(٤)

الإعلاميون العرب والجمهور في ظل التعددية

رغم أن الخريطة المهنية للإعلاميين العرب تضم بضعة آلاف يعملون فى مختلف قطاعات الاتصال والإعلام المقروء والمرئى والمسموع غير أن الصحفيين العرب يشغلون عن جداره موقع الصدارة بحكم انتمائهم إلى أقدم المهن الإعلامية فى الوطن العربى وأعنى بها الصحافة العربية التى ترجع نشأتها الرسمية على أيدى العثمانيين فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر وإن كان يؤرخ لبدايتها الفعلية بنشأة الوقائع المصرية عام ١٨٢٨ . ويكشف التاريخ المهنى الطويل للصحفيين العرب أن أغلبهم لا يتمتعون بالحرية ولا يمارسون حقوقهم الاتصالية على الرغم من المبادئ الطنانة التى تزخر بها القوانين والدساتير العربية حيث يلاحظ تعدد وتنوع أشكال القيود المستترة أحيانا والتى تسفر عن وجهها فى أغلب الأحيان عندما تتخذ صورة العنف المباشر الذى يصل إلى حد السجن والاغتيال فضلا عن المطاردة فى الرزق والتشريد من الأوطان ويواجه الصحفيون العرب العديد من المخاطر النفسية والاقتصادية أثناء ممارسة المهنة تتمثل فى حدها الأدنى فى أشكال الرقابة السافرة والمقنعة التى تمارسها الحكومات العربية وتتراوح ما بين المنع من الكتابة والفصل من العمل بصورة متعسفة والنقل إلى وظائف أخرى والمنع من السفر وصولاً إلى الاعتقال والمحاكمات العسكرية وذلك رغم تصاعد نبرة الخطاب السياسى العربى فى تأكيد حريات التعبير والرأى وكفالة ممارستها. غير أن الواقع يؤكد عكس ذلك إذ شهدت فى السنوات الأخيرة العديد من الدول العربية سلسلة

من الممارسات المنافية لحرية الرأى والتعبير والنشر والإبداع والحق فى تداول المعلومات وأشارت إليها بالتفصيل تقارير منظمات حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية وجميعها تؤكد تزايد أعداد الصحفيين الذين يتعرضون للاعتداءات الأمنية والمطاردات والسجون لفترات تتراوح ما بين ٤٨ ساعة وثمانية أشهر عدا تعرض العديد من الصحفيين للضرب والتعذيب.

ونظراً للقيود القانونية والمهنية التى تحاصر الصحفيون العرب وسقوط العديد منهم فى قبضة المعلنين وعدم صمودهم أمام إغراءات رجال الأعمال والمستثمرين ووكلاء الشركات المتعدية الجنسية علاوة على صعود الإعلام الفضائى والالكترونى وازدياد حاجة هذه الوسائل الاتصالية المستحدثة إلى كوادر بشرية مؤهلة ومدربة لتغطية المجالات الإخبارية وإعداد البرامج وإنتاج المواد الدرامية أدت هذه العوامل مجتمعة إلى اشتغال العديد من الصحفيين العرب فى الفضائيات وبرامج الإعلام الالكترونى. وشهدت الساحة العربية صعود نجم العديد من هؤلاء الصحفيين فى الإعلام الفضائى العربى والأجنبى خصوصاً فى البرامج الحوارية والرياضية والمنوعات.

ورغم تزايد أعداد الكوادر الإعلامية المرئية والالكترونية إلا أنه لوحظ أن مستوى الكفاءة المهنية للمذيعين ومقدمى البرامج تتفاوت من دولة عربية إلى أخرى علاوة على تباين مستوى الوعى الثقافى والسياسى لدى هؤلاء الإعلاميين ففى حين تتفوق بعض الفضائيات العربية فى هذا المجال نلاحظ أن هناك العديد من الفضائيات تفتقر إلى الكوادر الإعلامية القادرة على توظيف مناخ التعددية الإعلامية فى إثراء الساحة السياسية والثقافية من خلال الإسهام بصورة جادة وفعالة فى تحقيق التنوع الفكرى وتلبية الاحتياجات الاتصالية للجمهور العربى علاوة على إعادة تشكيل الوعى الجمعى.

الجمهور العربى:

وعندما ننتقل إلى الطرف الثانى فى المنظومة الاتصالية والمقصود به الجمهور يلاحظ أن وسائل الإعلام العربية تتوجه إلى جمهور أغلبه من الأميين (٧٠٪) ولذلك تشير الدراسات إلى أن الخريطة الإعلامية العربية الراهنة تعكس المواقع الهامشية التى يشغلها جمهور المتلقين حيث تتعامل أغلب وسائل الإعلام العربية مع جماهيرها باعتبارهم مستهلكين وليسوا مشاركين أو محاورين. وتستند في ذلك إلى النظرة التقليدية إلى الاتصال التى تعمد إلى إفراغه من محتواه كعملية اجتماعية تعتمد على المشاركة وتبادل المعلومات والخبرات الإنسانية إذ تصر على قصر أدواره على الوظيفة الإعلامية ذات الطابع الإقناعى الدعائى الأحادى الاتجاه. ورغم ما أتاحته الفضائيات من برامج حوارية إلا أن تأثيرها لا يزال محدوداً ويقتصر على قطاعات عشوائية يتم اختيارها من الجمهور بالمدن والعواصم. والواقع أن الجماهير العربية تقف عزلاء تحاصرها القيود التشريعية وتسيطر عليها مشاعر الإحباط واللامبالاة في مواجهة سطوة وسائل الإعلام العربية التى لا تعترف أصلاً بالحقوق الاتصالية للجمهور سواء في التعبير أو المشاركة.

وهنا يجدر الإشارة إلى حقيقة هامة تشير إلى المركزية الشديدة فى الأنشطة الإعلامية التى تسود فى الوطن العربى حيث يتركز الإنتاج الإعلامى فى العواصم مما أدى إلى حرمان سكان الريف والبوادى الذى يشكلون ٨٠٪ من سكان الوطن العربى وجاءت الثورة التكنولوجية فى الاتصال والمعلومات كى تخلق فجوة جديدة بين المستفيدين من الخدمات الإعلامية الحديثة وبين هؤلاء المحرومين منها حيث أصبح استخدام القنوات الفضائية المحلية والدولية وشبكات المعلومات مقصورا على الأغنياء والقادرين وأصبحت تكنولوجيا الاتصال القديمة من نصيب الفقراء.

ممـا أدى إلى تعميـق فجـوة المعلومـات والمعرفـة بـين هـؤلاء الـذين يملكونهـا ويستخدمونها بما يعنيه ذلك من قدرة للوصول إلى المعلومات ومصادر المعرفة وبين أولئـك الـذين لا يـستطيعون امتلاكهـا واسـتخدامها. ويمكـن القـول بـأن الثـورة التكنولوجيـة قـد أضـافت تـصنيفا جديـدا للخريطـة الإعلاميـة فى الـوطن العربـى فأصبح هناك إعلام الأغنياء وإعلام الفقراء سواء كانوا من المتعلمـين أو الأميـين فى الريف أو الحضر علاوة على الإعلام المقروء وأعنى بها الصحافة العربية التى تخص المتعلمين فقط. هذا ويطلق خبراء المعلوماتية على الفجوة الطبقية فى مجال المعلومات مـصطلح الفجـوة الرقميـة. ويعكـس هـذا المـصطلح جمـاع الفـروق الاقتـصادية والاجتماعية والثقافية والنوعية والعمرية وثنائية الريف والحضر.

(٥)
أزمة النخب وتهميش الجماهير

عندما نلقى نظرة تأملية لتاريخ الفكر العربى خلال القرنين الماضيين تنكشف أمامنا الحقيقة الغائبة أو المغيبة أو المسكوت عنها والتى تشير إلى أن هذا الفكر كان ضحية الانتماءات الأيديولوجية التى سيطرت على العقل العربى وأجبرته على قراءة واقعنا وتاريخنا بعيون مؤدلجة تحلقت حول الأفكار والمبادئ الأيديولوجية ولم تحاول أن تمد البصر إلى الواقع المعاش بتشابكاته وتعقيداته علاوة على تجاهل المعرفة العلمية بتاريخ مجتمعاتنا من خلال القراءة المتعمقة واستخلاص القوانين التى حكمت مسار المجتمعات العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ومن هنا نشأت الفجوة بين الفهم الصحيح للواقع والإدراك الواعى للتطورات التى مرت بها مجتمعاتنا واستيعاب أسباب نهوضها وانكساراتها علاوة على تجاهلنا لأصوات الجماهير الغفيرة التى تصنع وتبنى مقومات الحياة اليومية فلم نحاول الاقتراب منها أو التعرف على مشاكلها وهمومها وطموحاتها وحقوقها الحياتية. وإذا كان مسار الفكر العربى قد بدأ بالتوجهات الإصلاحية النهضوية فى القرن التاسع عشر مروراً بالتوجهات الاشتراكية والليبرالية والقومية خلال القرن العشرين إلا أنه لوحظ فشل أغلبها فشلاً كلياً أو جزئياً ونجحت بعضها واقعياً بصورة نسبية وتركت جميعها ميراثا من الأفكار التى لم تصل إلى الجماهير ولم تؤثر فى اتجاهاتها ومواقفها بل ظلت حبيسة داخل جدران وعقول النخب والطلائع المثقفة المعزولة عن جماهيرها. لقد حاولت النخب العربية مواجهة التحدى الحضارى الغربى معتقدين عن حق

أن الإنجازات التى حققتها الحضارة الغربية فى مختلف المجالات العلمية السياسية والاجتماعية والثقافية ترجع جذورها إلى الحضارة العربية الإسلامية حيث نقل الغربيون علومهم عن العرب ولولاهم ما انجزت أوربا نهضتها فى مجالات الحرية والمساواة والتسامح وقبول الآخر فضلاً عن قيم التعاون والتكافل والمشاركة التى تعد من صلب الحضارة العربية الإسلامية ولكن لم تدرك النخب الثقافية العربية أن تفعيل هذا القيم والأفكار وإعادة غرسها فى المجتمعات العربية التى يختلف سياقها المجتمعى وزمانها لابد أن ينتج حداثة مبتورة ومنقوصة خصوصاً فى ظل نظم حكم متسلطة ذات طابع عائلى وعشائرى وقبلى وطائفى.

كذلك انتكست الأفكار الاشتراكية والماركسية رغم تراثها المضيء فكرياً ونظرياً ولكنها لم تحقق أهدافها فى تأسيس بدايات حقيقية للتغيير المجتمعى وفى قلبه العدالة الاجتماعية والطبقية حيث اصطدمت بنظم الحكم المتسلطة ذات التوجه القبلى التابع فى معظمه للنفوذ الغربى والمسنودة بحلفائها من أصحاب المصالح (التجار ورجال الأعمال وزعماء القبائل والإقطاع الزراعى، البيروقراطية الفاسدة) فكان مصير المبشرين بالاشتراكية السجون والمعتقلات ثم التهميش والتشريد والمطاردة الأمنية وظلت الثروات العربية متمركزة فى أيدى قلة من النخب المسيطرة على مفاصل الحياة السياسية والثقافية بما فى ذلك القوانين والقضاء والتعليم وتحويل الجيوش وأجهزة الأمن إلى مجرد ذراع للسلطة كما اتسعت طوابير الفقراء والمفقرين المهمشين وأصبحوا يشكلون ما يزيد عن ٧٥٪ من المواطنين العرب. ولم يتدارك المفكرون الاشتراكيون العرب الخطأ الفادح الذى أفقدهم القدرة على تصحيح مسارهم رغم نبل مقاصدهم وضخامة تضحياتهم من أجل مبادئهم. ويكمن هذا الخطأ فى اقتصارهم على الأطر الفكرية والمبادئ العامة للفكر الماركسى والاشتراكى ولم يحاولوا الاستفادة من استلهام التجارب المماثلة (فى الصين مثلاً) التى استوعبت

واقع وتاريخ شعوبها. فيما لم يحاول الاشتراكيون العرب دراسة وفهم التاريخ العربى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى كما لم يحاولوا الاقتراب من دراسة التراث العربى الإسلامى والتعرف على مدى تأثيره على الجماهير العربية. إذ استغرقت الأفكار الماركسية المبهرة حياة اليساريين العرب الذين تمركزا فى المدن والعواصم دون محاولة النزول إلى الشارع والريف العربى والالتحام بالجماهير ودراسة طبائعهم والتعرف على احتياجاتهم المادية والروحية والتعلم من خبراتهم وتاريخهم الشعبى غير المدون. فضلاً عما أصاب التنظيمات اليسارية من تشرذم وعجز عن التوحد بسبب آفة الانقسامات التى عانت منها جميع التنظيمات الأخرى القومية والليبرالية. ورغم أن وحدة الأرض واللغة والثقافة العربية والتاريخ الوطنى المشترك ضد النفوذ الأجنبى قد زود التيارات القومية برصيد وزخم ملحوظ خلال حقبة التحرر الوطنى مما رفع راية الوحدة العربية فوق الاختلافات والتناقضات التى اعتبرها القوميون طارئة ومصطنعة إلا أن الغموض والالتباس ظل يكتنف المفهوم القومى العربى حيث لا اتفاق على مفهوم القومية العربية أو مضمونها ولا تصور موحد لمقوماتها أو آليات تفعيلها خصوصاً بعد الانكسار الحاد الذى زلزل الوطن العربى عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧. أما التيار الليبرالى فقد انحصر فى النخب العربية ولم يتسلل إلى النسيج الاجتماعى والفكرى للأكثرية الشعبية بسبب تركيزه على الحريات السياسية وتجاهله المتعمد للعدالة الاجتماعية التى تمثل الفريضة الغائبة للجموع الشعبية الساحقة والتى لا تزال تحيا على الموروث الثقافى التقليدى وتسيطر على توجهاتها الانتماءات والقيم الطائفية والقبلية والمذهبية وتعانى من سياسات الفقر والإفقار المتواصل من جانب الحكومات العربية وحلفائها الطبقيين.

وفيما يتعلق بالموروث الدينى فالمعلوم أن كل جيل يتلقى النصوص الدينية فى سياقها التاريخى ويتم تأويلها وتفسيرها فى إطار السياق الذى ظهرت أثنائه ولكن

شهد العالم العربى خلال الحقبة العثمانية ركوداً فكرياً تجسد فى استمرار إغلاق باب الاجتهاد فى الفقه الإسلامى فضلاً عن اختلاط الدين بالسياسة إذ استخدمت حركات وجماعات الإسلام السياسى التاويلات السلفية للنصوص الدينية لتبرير مشروعها السياسى وقد ترتب على ذلك شيوع الجمود الفكرى فى المؤسسات الدينية وظهور أجيال من الائمه والفقهاء الذين يدينون بالولاء للحكام فضلاً عن عجزهم فكرياً عن تجديد الفقه الدينى يضاف إلى ذلك إسهامهم فى ابتعاد الجموع الساحقة من البسطاء الأميين عن صحيح الدين واستمرار خضوعهم للحكام. فى سياق هذه الخلفية المأزومة برزت منذ ثمانينات القرن العشرين إشكالية الديموقراطية فى الخطاب السياسى العربى باعتبارها الإشكالية المركزية وتوالت الأبحاث والندوات والمؤتمرات عن إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدنى وحقوق الإنسان العربى. وفى ظل تصاعد اهتمام المثقفين والإعلاميين العرب بالقضايا السياسية توارت القضايا الأخرى مثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماهير أو حقوق المواطنة وتعد هذه الإشكالية جوهر الأزمة التى تعيشها النخب العربية وترتب عليها الخلل والتردى المخيم على المجتمعات العربية وقد برزت تجلياته بصورة غير مسبوقة عقب الثورات العربية منذ يناير ٢٠١١ والتى جاءت بقدر غير متوقع من الوعود والآمال ولكن كان الاضطراب والدمار والإحباط الذى أعقبها فاتحة لمرحلة جديدة من التساؤلات المنهكة حول مصير الجماهير العربية وحقوقها المشروعة فى العدالة والمواطنة وقدرتها على مواجهة أنظمة القمع والفساد وكيفية التصدى لسيطرة مصالح دوائر المال وأباطرة السوق وسطوة الفقهاء التقليديين الغارقين فى اجترار التأويلات السلفية للدين فضلاً عن استمرار تبعية النخب العربية للفكر الغربى.

(٦)
تصحيح المسار الإعلامى كيف؟

سعياً لإزالة التناقض بين منظومة التشريعات والقوانين التى تتحكم فى الإعلام والصحافة وترتكز على قيمة السلطة وبين تجليات الثورة التكنولوجية فى مجالى الاتصال والمعلومات التى تدعم قيمة الحرية يمكن بلورة منظومة من البدائل التشريعية والإعلامية التى اقترحها فقهاء التشريع والقانون المستنيرين ونخبة من علماء وأساتذة الإعلام وذلك على النحو التالى:

أولاً: تفعيل الحق فى حرية إصدار الصحف والبث الإعلامى. وتعتبر هى المقدمة الأولى التى تستند عليها كافة الحريات الأخرى المرتبطة بحرية الرأى والتعبير فى المجال الإعلامى إذ رغم مشروعية المخاوف التى تجعل المشرع العربى متردداً إزاء إطلاق حرية تملك وإصدار الصحف استناداً إلى الخوف من سيطرة رأس المال الأجنبى ومصالح المتحكمين فى السوق العالمية إلا أن ثورة الاتصالات والتدفق اللامحدود للمعلومات عبر قارات العالم قد افقد المنظومة التشريعية المقيدة للحريات مبررات وجودها وإزاء تلك الحقيقة الساطعة لا بديل أمام الحكومات العربية إلا أن تسعى بجدية إلى تصفية ترسانة القيود التشريعية وتنقية القوانين المنظمة للعمل الإعلامى والصحفى من النصوص السالبة للحريات وذلك فى إطار الاستجابة للتحديات التى تواجه الإعلام والصحافة العربية فى ظل التحولات الدولية المعاصرة.

ثانياً: تفعيل التشريعات التى تنص على حق الصحفى فى الحصول على

المعلومات خصوصاً وأن هذه التشريعات تفتقر إلى تحديد الآليات الضرورية لتفعيل هذا الحق فضلاً عن عدم تحديدها لنطاق ومفهوم سرية المعلومات التى لا يجوز نشرها فى الصحافة أو بثها فى الإعلام المرئى والمسموع الأمر الذى أدى إلى توسع السلطة التنفيذية فى فرض السرية على قطاع هائل من المعلومات تحت مسميات مطاطة تتعلق بالحفاظ على الأمن القومى والأمن العسكرى وهى فى الحقيقة تستهدف تأمين مصالح السلطة الحاكمة علاوة على أن هذه المحظورات لم تعد صالحة للتطبيق فى ظل التقدم التكنولوجى الهائل فى وسائل الرصد والمراقبة وآليات الاختراق المعاصرة.

ثالثاً: إذا كان من غير المقبول دستورياً وأخلاقياً عدم التصدى للانحرافات المهنية التى تصدر من بعض الإعلاميين والصحفيين خصوصاً فيما يتعلق بجرائم السب والقذف المقترنة بسوء القصد. فلا شك أنه من غير المقبول أيضاً المبالغة فى تجريم الممارسات الإعلامية التى تسعى لتفعيل حرية الرأى والتعبير والتى تشكل جوهر مهنة الصحافة والإعلام باعتبارها مهنة رأى. وهنا تبرز الإشكالية الخاصة بقضايا جرائم السب والقذف سواء عن طريق النشر فى الصحف أو البث فى الإعلام المرئى والمسموع حيث يستلزم الأمر ضرورة تعديل مواقف المشرع العربى من جرائم النشر وذلك بالسعى الجاد من أجل إلغاء عقوبة الحبس للصحفيين والاكتفاء بعقوبة الغرامة مع التعويض المدنى وإلقاء عبء إثبات سوء نية الصحفى على سلطة الاتهام.

ومن هنا يأتى التشديد على ضرورة مواصلة الجهود من أجل الغاء النصوص القانونية السالبة للحريات وضمان حماية الحقوق المهنية للصحفيين ليس لأهمية ذلك فى حد ذاته ولكن لارتباط ذلك فى الأساس بجوهر العملية الديموقراطية وكفالة تحقيقها فى ضوء ما أقرته المواثيق العالمية بشأن ضمان حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

البدائل الإعلامية:

الواقـع أن الإعلاميـين والـصحفيين المـصريين يواجهـون فى المرحلـة الحاليـة تحديات كثيرة ومعقـدة فى ظـل تعـاظم نفـوذ الـسلطة التنفيذيـة واحتكارهـا للـسلطة التـشريعية وتأثيرهـا عـلى الـسلطة القـضائية وغيـاب ثقافـة المـسئولية الاجتماعيـة للإعلام.

ورغم أن المشهد الإعلامى الراهن يؤكد اتساع هـامش الحريـات إلا ان ذلـك جاء على حساب الالتزام المهنى والمجتمعى. إذ تشهد الساحة الإعلامية حالياً موجة متصاعدة مـن الانفـلات وتـشويه الأهـداف والطموحـات التـى التزمـت بهـا ثـورة يناير. وأصبح كثير من الصحفيين والإعلاميين خصوصاً حديثى الخبرة يبـالغون فى تقيـيم ذواتهـم قبـل أن يتمكنـوا مـن أدواتهـم المهنيـة وتكـوينهم الفكـرى والثقـافى ويعتبرون أنفسهم شخصيات مقدسة لا يجوز المساس بهم أو مساءلتهم عما يكتبون أو يبثون من أخبار وآراء بل يعتقدون أنهم يملكون حق محاسبة الجميع دون ضوابط أو معايير مهنية وفكرية وأخلاقية. ولا شك أن الـصراعات الـسياسية التـى أعقبـت ثورة يناير قد اكتسحت فى طريقها معظم إيجابيات الرصيد المهنى والأخلاقـى التـى ارسـتها الـصحافة المـصرية عـلى مـدى قـرنين مـن الزمـان إذ أصـبح الإعلاميـون يواجهون صراعات مركبة فى بيئة سياسية مضطربة سيطر فيها الحراك السياسى على معظـم الحـراك المجتمعـى واسـتخدم الإعـلام كـأداة اساسـية مـن أدواتـه للـترويج لمصالحه وزيادة مكاسبه ومحاربة خصومه مما أسفر عن سقوط الإعلاميين بـين شـقى الرحى فهم مطالبون بمسايرة السلطة للحفاظ على أمنهم المهنى والمعيشى وفى ذات الوقت عليهم الالتزام بالضوابط المهنية والأخلاقية. وإذا كان الإعلاميون والإعلام هـم الـضحية الأولى للـصراعات والتجاذبـات الـسياسية والتناقـضات الاجتماعيـة والثقافية فضلاً عن اختراقات أباطرة السوق والمعلنين التى ازدادت ضراوتها فى ظل

تعثر الثورات العربية فإن الخاسر الحقيقى هو الجمهور الذى أُهدرت حقوقه فى المعرفة والمشاركة فى ظل عجز الإعلام عن التعبير عن مجمل الواقع المجتمع بتعقيداته الاقتصادية وتناقضاته الاجتماعية والسياسية والثقافية بعد قيام ثورة يناير وفى إطار تداعياتها. ويظل السؤال مطروحاً عن مدى إمكانية وقدرة الإعلام على الإسهام فى نشر وتعزيز ثقافة التنوير وفكر التغيير الشامل والسعى لتفعيل الحقوق المدنية (حرية الفكر والتعبير) والحقوق السياسية كحق المشاركة فى صنع القرارات الوطنية والحقوق الثقافية كالحق فى الإبداع والاختلاف والحقوق الاجتماعية كالحق فى الصحة والتعليم والحقوق الإتصالية كالحق فى المعرفة والاتصال.

وهناك إلى جانب الضغوط والقيود التى تبالغ الحكومات العربية فى استخدامها لتحجيم الأدوار التى يقوم بها الإعلاميون تبرز الضغوط المهنية والإدارية داخل المؤسسات الإعلامية والصحفية والتى تؤثر بصورة سلبية على بيئة العمل الإعلامى ككل سواء من ناحية مدى مشاركة الإعلاميين فى صنع القرارات ووضع السياسيات الإعلامية أو مستوى الأداء المهنى وعلاقات العمل (علاقة الإعلاميين بالمصادر وبالجمهور وبالزملاء والرؤساء). وتشير الدراسات إلى غياب المعايير الموضوعية لقياس الأداء المهنى للإعلاميين والصحفيين فى أغلب المؤسسات الإعلامية والصحفية فى مصر والعالم العربى فضلاً عن عدم توفر ضمانات ممارسة المهنة من خلال تفعيل التشريعات التى تحقق الحماية المهنية للإعلاميين والصحفيين والتى تنص على ضرورة تيسير الوصول إلى مصادر المعلومات كما تنص على ضرورة الالتزام بشرط الضمير عند التعاقد بين الصحفى والمؤسسات الصحفية.

ولا شك أن المجتمع المصرى بعد ثورة يناير وانتفاضة يونيو تزداد حاجته إلى منظومة إعلامية تعبر عن الأهداف التى قامت من أجلها ثورة يناير واستشهد فى

سبيل تحقيقها ١٥٠٠ شهيد وسقط ١٢ ألف مصاب ومعوق. نحن فى حاجة إلى إعلام يعكس بأمانة والتزام مهنى طموحات وهموم الشرائح الاجتماعية والتيارات الفكرية والسياسية المختلفة دون انحياز لأجندات سلطوية أو قوى تحارب الثورات بكل ما أوتيت من نفوذ سياسى ونفطى أو بيروقراطيات تستغل الظروف السائدة فتغلق منافذ الحرية بحجة حماية المجتمع من المهاترات والفوضى. وهناك عدة معوقات أمام السلطة الحاكمة ستحول دون فرض سيطرتها وهيمنتها على الإعلام بعضها يرجع إلى تنامى دور الإعلام الفضائى والالكترونى خصوصا الانترنت واستحالة السيطرة عليه والأهم من ذلك استمرار نضال الصحفيين والإعلاميين من أجل تحقيق الاستقلال المهنى وتشكيل النقابات وتعديل القوانين المنظمة للعمل الإعلامى والسعى الجاد لاشراك كافة منظمات المجتمع المدنى والأحزاب والنقابات المهنية من أجل خلق إعلام مجتمعى حقيقى. والمطلوب إعادة صياغة الإطار المهنى والقانونى الذى يحدد مسئوليات وحقوق المنظومة الإعلامية بحيث يخلق آليات للمتابعة والمحاسبة المالية والإدارية مع الاستغناء عن القيادات الإعلامية الحالية التى ثبت تورطها فى عمليات فساد كما أنها فقدت صلاحيتها المهنية.

وهناك ضرورة مهنية ومجتمعية تستلزم:

١- تعديل القوانين المنظمة للعمل الصحفى وتفعيل النص الدستورى الخاص بإلغاء العقوبات السالبة للحريات رغم أن الصحف المصرية تخضع حالياً لعشرين قانوناً وأكثر من ثلاثين نصاً تجيز حبس الصحفيين والإعلاميين والمدونين.

٢- تفعيل الاستقلال المهنى والإدارى للمؤسسات الصحفية من خلال اختيار رؤساء التحرير بالانتخاب وإعداد كادر مالى جديد للصحفيين وفصل الإعلان عن التحرير وتطهير المؤسسات الصحفية من عملاء السوق والمعلنين.

٣- إنشاء إدارات لبحوث الجمهور والمستمعين والمشاهدين وإعداد دورات تثقيفية وتدريبية متواصلة للصحفيين مع تفعيل دور نقابة الصحفيين فى إرساء آليات رادعة لحماية الحقوق المهنية من خلال مواثيق الشرف الصحفية.

٤- السعى بجدية لإلغاء الإطار الحالى للمجلس الأعلى للصحافة.

٥- الإسراع فى تأسيس نقابة للإعلاميين فى مجال الإعلام المرئى والمسموع وتفعيل دورها فى حماية حقوق الجمهور فى المعرفة والاتصال.

(٧)
نحو خطاب معلوماتى بديل

انطلاقاً من الحقيقة التى تشير إلى أن تكنولوجيا المعلومات رغم ما تتميز به من إيجابيات كثيرة فإن تجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد كشفت عن كثير من الجوانب المعتمة والمخاطر المستحدثة التى تتمثل فى الفجوة الرقمية والإرهاب الرمزى والابتزاز المعلوماتى وطغيان النزعة الترفيهية، فالواقع أن الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية على رأسها قد أحدثت تحولات عميقة فى أنظمة العمل والعلاقات الاجتماعية وثقافة المجتمعات. وقد نجح أنصار النموذج العولمى الرأسمالى فى توظيف تكنولوجيا المعلومات للحفاظ على موازين القوى وتأمينها لمصالح الأقوياء من أباطرة السوق العولمية.

ورغم أن مناهضى العولمة لم يتوصلوا بعد إلى بلورة مشروع معلوماتى بديل فإنهم استلهموا الكثير من الاستخلاصات والتحليلات من الأبحاث التى يتوالى صدورها عن بعض المراكز العلمية المتخصصة فى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المتخصصة فى أوروبا والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية.

يركز الخطاب المعلوماتى المناهض للعولمة الرأسمالية على إبراز مخاطر وسلبيات النموذج الذى تطرحه العولمة الرأسمالية الاقتصادية لتوظيف واستخدام تكنولويا المعلومات. ويستعين مناهضو العولمة بالمدخل الاجتماعى الثقافى لكشف

تناقضات النموذج العولمى التى تتجلى بصورة ساطعة على صعيد المعلومات خصوصاً فى إطار النقلة النوعية التى أحدثها المتغير المعلوماتى فى حقل الاقتصاد، حيث انتقل من مرحلة الإنتاج فى عصر الصناعة إلى مرحلة تكرار الإنتاج فى عصر المعلومات الذى يقوم على أساس أن المنتج المعلوماتى وأصوله من برامج وبيانات ومعلومات وأفلام ونصوص وأفكارا وموسيقى وفنون جميعها قابلة للنسخ، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يشمل العمالة البشرية أيضاً التى يمكن نسخها عن طريق الروبوت (الإنسان الآلى) والنظم الذكية.

ويسعى مناهضو العولمة إلى طرح رؤاهم البديلة التى لا تزال فى طور التعديل والتطوير من خلال تفنيد الرؤى التى يروج لها أنصار النموذج العولمى الرأسمالى وإبراز التناقضات والمغالطات التى ينطوى عليها مشروعهم المعلوماتى وذلك على النحو التالى:

أولاً: يرى مناهضو العولمة أن مشروع الطريق السريع للمعلومات (Information super highway) الذى يمثل النواة الصلبة للمشروع المعلوماتى العولمى، يستهدف أساساً خدمة الثقافة الأمريكية وترويج منتجاتها من سلع وخدمات، كما يستلزم تحقيق هذا المشروع الخصخصة الكاملة لقطاع الاتصالات على مستوى العالم وتحريره من التشريعات والنظم التى كانت تحد من نشاطه فى الماضى، ويروج له أنصار العولمة تحت شعار براق ترفعه شركات الاتصالات العالمية زاعمين أنه سوف يحقق خدمات اتصالية أكثر تنوعاً وأفضل من حيث جودة الخدمة وتوفرها، والواقع أن هذا النموذج قد أسفر عن نشوء ظاهرة الاندماج المؤسسى بين كل من صناعة الاتصالات والإعلام والسينما ودور النشر وشركات برمجة الكبيموتر وخدمات الإنترنت، الأمر الذى أدى إلى احتكار الكيانات العملاقة لصناعة المعلومات وتحويلها إلى صناعات كثيفة التكنولوجيا

وكثيفة رأس المال، ومن ثم تهميش واستبعاد الكيانات الصغرى من هذا المجال الحيوى الذى تم إخضاعه تماماً لآليات السوق مما ترتب عليه بروز فجوة طبقية فى مجال الاتصال والمعلومات بين هؤلاء الذين ينعمون بخدمات اتصالية ومعلوماتية متقدمة فى دول الشمال المتقدم تكنولوجيا وأولئك الذين يعانون الحرمان من الحدود الدنيا لحقوقهم الاتصالية والمعرفية فى دول الجنوب ويطلق خبراء المعلوماتية على الفجوة الطبقية فى مجال المعلومات مصطلح "الفجوة الرقمية" للدلالة على الفرق بين من يمتلك المعلومة ومن يفتقر إليها، وقد نشأ هذا المصطلح فى الولايات المتحدة الأمريكية فى نهاية التسعينيات من القرن الماضى. ويعكس هذا المصطلح جماع الفروض الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنوعية (ذكر وأنثى) والعمرية وثنائية الريف والحضر. وقد اتسع هذا المفهوم وأصبح يشمل مستويات مختلفة للفجوة الرقمية بين مناطق العالم وداخل كل دولة على حدة.

وتتباين ردود أفعال مناهضى العولمة إزاء الفجوة الرقمية، ولكنهم يجمعون على أنها مشكلة متعددة الأبعاد وتجمع بين جوانبها كل أشكال التفاوت الاجتماعى والاقتصادى والثقافى، ولا يمكن اعتبارها مشكلة تكنولوجية فحسب فالتكنولوجيا كانت دوماً منتجاً اجتماعياً ثقافياً سواء فى نشأتها أو استخداماتها وتوظيفها، ولذلك يرتبط إلغاء الفجوة الرقمية بإلغاء الفجوات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية محلياً وعالمياً. وينظر مناهضو العولمة إلى الفجوة الرقمية باعتبارها أحدث مظاهر الأزمة الهيكلية التى يعانى منها النظام الرأسمالى العولمى الراهن.

ثانياً: يجرى التهليل لثورة المعلومات على أنها ثورة مختلفة تماماً عما سبقها من ثورات تكنولوجية، فهى تتسم باللامركزية ومعاداة السلطوية وتدعمها تقنيات مبتكرة قادرة على تخليص البشرية من تراتبية القوى المركزية وقدرتها الطاغية على

تهميش الأطراف وتعد شبكة الإنترنت وهى تكنولوجيا طورتها وزارة الدفاع الأمريكية مثالاً ساطعاً على هذا التحو من نظم المعلوماتية المركزية إلى نظم المعلومات اللامركزية، فهى شبكة بلا سلطة مركزية وبلا تراتبية سلطوية، ورغم أن مناهضى العولمة الرأسمالية يقرون بأهمية الإنترنت باعتبارها من أعظم منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية خصوصاً وأنها شكلت أساساً متيناً فى تنظيم مظاهراتهم واحتجاجاتهم على مستوى العالم.

كما بثت الإنترنت روحاً جديدة فى فلسفة وأداء الحركات المناهضة للعولمة، حيث وفرت لهم آليات الاتصال والتنسيق دون الحاجة إلى وجود مركز رئيسى للقيادة ومع أقل قدر من البيروقراطية، فإن هذه المزايا الإنترنتية لم تحوِّل أبصارهم عن تفنيد المزاعم والوعود التى يروج لها المتحكمون فى سوق التكنولوجيا المعلوماتية والتى تدور حول تحقيق التنمية من خلال نشر المعرفة للجميع. ففى الوقت الذى تقدم فيه ثورة المعلوماتية مزايا وفوائد للدول الغنية وعدد قليل من الشرائح العليا فى بعض الدول النامية فإن المليارات من البشر لم يشملهم حزام المعلومات حالياً، ويواجهون تهميشاً سياسياً واقتصادياً، وإذا كان آل جور نائب الرئيس الأمريكى الأسبق قد ذكر فى إحدى خطبه فى جمع من أباطرة التكنولوجيا الرقمية عام ١٩٩٤، بأنه يتوقع عودة عصر أثينا الديمقراطية من جديد من خلال المنتديات التى سوف تنشئها البيئة الأساسية العالمية للمعلومات، فإن مناهى العولمة يرون أن التلغراف الذى مارست به بريطانيا والقوى الإمبريالية الأخرى هيمنتها على أقصى أركان المعمورة لم يحقق ما زعموه وقت ظهوره على أنه يمثل (حزاماً من الحب يحيط بالأرض ويوحِّد الإنسانية) بل جعل البشرية أكثر توحداً تحت سيطرة الحزام البريطانى المحكم الذى لا يسوده بالتأكيد الحب فالمعلومات العالمية التى تحدث عنها آل جور يمكن أن تكون فى نهاية الأمر حزام الحب الذى يحيط بالأرض ويوحّد البشرية، ولكن تحت هيمنة أمريكا فى هذه الحقبة من تاريخ العالم ويضيفون

قائلين: إن المعلومات قوة وآية ذلك أن وصول تليفزيون إلى إحدى قرى الهند يمكن أن يساعد الفلاحين فى الحصول على أفضل الأسعار ويزيد من فرص العمال، لكن هؤلاء الذين لا يستطيعون توفير تكاليف هذه الوسيلة سيجدون أنفسهم وقد أزيحوا وسقطوا فى أسفل قاع الخريطة الاقتصادية والسياسية حتى فى داخل السياق المحدود لقريتهم.

ويستشهدون بما جاء على لسان "نيلسون مانديلا" فى إحدى خطبه من أن ثلثى سكان العالم لم يجر مكالمة هاتفية واحدة طيلة حياته، والواقع أن المشهد التنموى يشير إلى أن معظم الدول النامية لا تمتلك نظام اتصال تليفونى يعمل بكفاءة، وهو يعد عامود خيمة البنية الأساسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات وتحتاج تكلفة توفير هذه المستلزمات إلى مليارات إن لم تكن تريليونات من الدولارات.

يرى مناهضو العولمة الرأسمالية أن الأشكال الجديدة لممارسة الديمقراطية التى بشّر بها آل جور وسواه من العولميين الرأسماليين والتى ستوفرها الإنترنت من خلال إسقاط الحلقات الوسيطة بين الحكام ومواطنيهم لن تتحقق بسبب سيطرة رأس المال والحكومات الاستبدادية على وسائل الإعلام وتوظيفها فى تضليل الجماهير خصوصاً وهى تسعى حالياً لضم شبكة الإنترنت ضمن الترسانة الإعلامية مما يخشى معه فى ظل هذا الوضع أن تتحول ديمقراطية الإنترنت إلى نوع من الفوضى سيؤدى بدوره إلى مزيد من تدخل الحكومات من أجل إحكام السيطرة على الرأى العام.

كما يحذرون من احتمال ظهور نوع جديد من البيروقراطية يطلق عليه خبراء المعلوماتية مصطلح (المعلوقراطية) حيث تحل الآلة محل طبقة البيروقراطيين التقليديين وتحكم قبضتها على مصائر البشر وذلك فى ظل ظهور ما يعرف بمصطلح الحكومة الإلكترونية.

ولمواجهة هذه التحديات التكنولوجية التى قلبت أحوال البشر ومصالحهم وعلاقاتهم تبدو الحاجة الملحة للمساءلة عن مدى مشروعية من هم فى السلطة ومسئولياتهم عن ضمان وكفالة الحقوق المعلوماتية لجميع المواطنين أو بمعنى آخر تحقيق المواطنة المعلوماتية خصوصاً وأن هذه الحقوق غير مكفولة واقعياً وتشريعياً بسبب تحكم القوى العولمية فى امتلاك واستخدامات الموارد العظيمة للمعلومات والاتصالات التى يعج بها عالمنا اليوم.

ومن هنا تبرز ضرورة تفعيل المقولة التى يرددها أنصار العولمة الرأسمالية والتى تشير إلى أن مجتمع المعلومات يجب أن يتسم بالتدفق الحر والمفتوح للمعلومات لجميع مواطنيه ومؤسساته ويتطلب تحقيق ذلك ضمان المساواة فى الوصول والنفاذ إلى المعلومات الذكية ووجود بنية تحتية للاتصالات.

وهذا غير متحقق بالفعل للغالبية العظمى من سكان الكوكب الأرضى ولن يتحقق فى ظل سياسة الاستقطاب والاحتكار المعلوماتى السائد حالياً. وسعياً لتحقيق المشاركة المعلوماتية نشدد على ضرورة تكاتف مؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى من أجل إنشاء شبكات معلوماتية مستقلة تعبر عن جموع المهمشين فى جميع المجتمعات مع ضمان حمايتها بتشريعات وضوابط تكفل لها تحقيق المصداقية واحترام حقوق الآخرين فى الاختلاف وتجنب حروب وقرصنة الفضاء المعلوماتى.

وفى ضوء ذلك نقترح تصميم أجندة معلوماتية جديدة تقضى بضرورة إدخال تكنولوجيا المعلومات للمجتمعات الريفية بإنشاء منافذ وأكشاك للكمبيوتر فى القرى والتجمعات النائية تشرف عليها الجمعيات الأهلية وبث برامج لتوعية الفلاحين بحقوقهم وإرشادهم إلى الأساليب الزراعية الحديثة لمساعدتهم على تحسين إنتاجهم، وتشمل سائر الخدمات الموجودة على الخط (On line) مثل توفير فرص العمل وأساليب الحفاظ على البيئة ومنظومة القيم الثقافية والأخلاقية وتعمل على صيانة التراث الشعبى من الاندثار.

وتستهدف هذه الأجندة المعلوماتية المناهضة للاستخدام التجارى لتكنولوجيا المعلومات، تأسيس المعرفة بمعناها العلمى والإنسانى المتكامل والتى لا تتحقق من خلال التدفق الحر للمعلومات الذى لا يصنع معرفة حقيقية، بل أدى بالفعل إلى نوع من التخمة المعلوماتية التى أهدرت إمكانية تشكيل المعرفة الصحيحة فضلاً عن توظيفها فى فهم الواقع وتفسيره توطئة لتغييره إلى الأفضل والأكثر عدالة.

(٨)

ميادين الثورات العربية

ميدان التحرير نموذجاً

في ظل التدهور الاجتماعي الذى أصاب مصر خلال العقود الماضية . أصبحت الميادين مجرد مواقع جغرافيه حيث انتشرت أعراض التفتت والانعزال بين الفئات الاجتماعية المختلفة وساعد على تفشى ذلك النظام الحاكم المعزز بالمؤسسة الأمنية حيث حرص على افتعال إحداث الفتنه الطائفية مع اختراق النظم التعليمية من جانب القطاع الخاص والأجنبى حتى أصبح التعليم سلعة ومع هجرة ملايين المصريين الى الخليج وأوروبا وأمريكا تراجع الانتماء للوطن بموروثاته الثقافية وقيمه الاجتماعية حتى أصبح الهرولة والسعى لاكتساب الجنسية الأمريكية عملا لا يثير الاستياء أو الدهشة ومع تراجع دور النقابات والروابط المهنية بسبب الضغوط والقيود الأمنية والسياسية فقدت النقابات والأحزاب دورها الاجتماعي كساحة للتفاعل الاجتماعي والإنسانى. ولا شك ان ثوره يناير والالتحام الفذ بين الجماهير والطلائع الثورية الشابة أعادت اللغة المشتركة بين المجموعات البشرية التى شاركت في أحداث الثورة واستعاد الميدان دوره الاجتماعى حيث أصبح ساحة للتفاعل والتواصل بين الجماهير الذين جمعتهم أحلام الخلاص من القهر والأمل في رد الاعتبار لأنفسهم وبعد الانحسار الجزئى للمواجهات بين الثوار والشرطة تصاعد التواصل بين الأفراد وبدأو يعبرون بصيغ مختلفة عن أفكارهم ومشاعرهم من خلال الأشعار المحفوظة والمرتجلة والأغانى ولوحات الخط على الورق

والجدران والقماش وكلما طالت الإقامة المشتركة في الميدان توثقت روابط التفاعل بين المعتصمين وبدأ اكتشاف كل منهم للأخر وتوارت الصور النمطية المشوهة وحل محلها الصور الواقعية عن أولاد الشوارع وعيال النوادى والعيال السيس والبنات المزز والأقباط والأفندية وسلفيو كستا والألتراس والمنايفة والصعايدة. كل هذا الخليط من النماذج البشرية. انصهر في بوتقه الثورة وسقطت الأقنعة والمبالغات السلبية وحل محلها الرؤية الواقعية المحسوسة في هذه اللحظة المشحونة بالزخم الثورى والوجدانى والتى تتراوح بين الأمل والخوف والقلق والتحفز ظهرت صيغ جديدة ومتجددة للتعبير عن كوامن العقل والوجدان واتخذت أشكالاً وصيغاً متنوعة منها الشعار ولوحات الخط على الجدران والقماش والورق وأشكال التعبير الحركى والموسيقى والغناء واهم ما يميز هذه الصيغ الطابع الجماعى فلم يعد دور الجمهور يتوقف على التلقي السلبي للنصوص أو الرسوم بل يضيف إليها وو يعدل فيها وابرز الصور في هذا الإبداع الجماعى ظهرت بصورة كثيفة على الجدران وعرفت باسم الجرافيتى وانتشرت في الشوارع المحيطة بالميدان ومن أشهرها ما ظهر على جدران الجامعة الأمريكية وشارع محمد محمود وشملت صور الشهداء والثورة وقصيدة أمل دنقل (لا تصالح) وفؤاد حداد (إيمانى بالنصر قوة مصر بالإنسان). لقد قدم الشباب لوحة حيه للثورة بصيغ فنية جماعية رفيعة المستوى قام بحراستها الفتيان الذين عرفوا بأولاد الشوارع كما شارك الشباب في شرح محتوياتها وأهدافها للجمهور وهكذا تحول شهداء الثورة إلى أبطال ورموز جليلة لانتفاضة الشعب المصرى. ولا تزال جدريات الثورة تلقى استجابة جماهيرية متواصلة ولا شك أن هذه الجداريات تمثل امتداداً عضويا للتراث الثقافي المصرى بدءاً برسوم الفراعنة على جدران المعابد ومرورا بالأيقونات القبطية على جدران الكنائس وحرص الحجاج المصريين على تزيين واجهة منازلهم بروسوم تسجل رحلتهم المقدسة إلى بيت الله الحرام ولذلك تعد رسوم الجرافيتى نموذجا عصريا للتراث المصرى بجذوره الفرعونية والقبطية والعربية الإسلامية.

(٩)
الصراع بين الوعى والإرهاب

تعتبر الثورات الشعبية التحريرية العفوية التى لا يسبقها تدبير أو تنظيم نقطة البداية فى طريق اكتساب الوعى الجمعى تدريجياً عبر مسار متعرج زمنياً يرتبط بمدى قدرة المجتمع على مقاومة المحاولات التى لا تتوقف، لمسخ الوعى الذى اكتسبته الشعوب من خلال الثورات. فالقوى المضادة للثورات لا تتوقف عن محاولاتها تشويه وطمس هذا الوعى الذى انبثق عن الثورات، والذى يصطدم بالاضطراب المترتب عليها. ولا شك أن هذا الاضطراب يؤثر سلباً فى بناء واستكمال عملية الوعى ويطيل أمدها. وهذه هى المعضلة التى تواجه الثورات العربية التى أنتجت مساراً تحريرياً مضطرباً انزلق إلى العنف بدرجات متفاوتة وأصبح فى متناول القوى المضادة للثورات أن تجد فى الإرهاب فرصة لطمس الوعى، بحيث أصبح الأمن مقدماً على ما عداه تحت شعار "لا صوت يعلو على صوت المعركة". وتبدو حالة مصر فى الذكرى الرابعة لثورة يناير بالغة الدلالة، خصوصاً تداعياتها فى أوساط الشباب الذى أصيبت قطاعاته الأوعى بصدمة وليس فقط بإحباط. بسبب نجاح القوى المضادة للثورة فى القفز على موجتها الثانية فى ٣٠ يونيو وتوجيهها فى اتجاه معاكس لأهداف ثورة يناير. فقد نشطت آلة طمس الوعى من خلال الإعلام، مستغلة الارتباك المجتمعى ومستثمرة الأخطاء الفادحة لجماعة الإخوان، حين وصلت إلى السلطة واصطدمت بالجميع. ورغم أن الاضطراب الذى تصاعد وتفاقم عقب الجولة الثانية فى ٣٠ يونيو عطل الأثر

المتوقع باتجاه انحسار الإرهاب الذى تنامى مجدداً متزامناً مع سعى القوى المضادة إلى تشويه الثورة وإنكار طابعها السلمى، مما أدى إلى إسقاط الخط الفاصل بين الثورات السلمية والعنف الإرهابى، وبين الاحتجاج المدنى والعمل المسلح. ومن الثابت أن هناك عدة أصوليات أفرزت الإرهاب، أبرزها الأصولية اليهودية، التى ترجع إلى ستة عقود، وأفرزت إسرائيل العلمانية وعدوانها اليومى على كل ما هو عربى إسلامى ومسيحى فى فلسطين التاريخية، ويعتبرها الغرب أصولية صديقة متحالفة مع مصالح الغرب، وأفرزت إرهاباً لا يهدد مصالح الغرب بل يدعم نفوذه، وأصولية سنية وشيعية انفجرت من واقع ملئ بالفقر والفساد واستبداد الحكام العرب وشيوع النفاق والازدواجية فى التعامل الدولى ويجرى التعسف معها واعتبارها إرهاباً يهدد الغرب ومصالحه. ولا شك أن أبرز إنجاز حققته الثورات العربية أنها اتاحت للجموع الشعبية إدراك أن طغيان الحكام وفسادهم وتبعيتهم للغرب وإهدارهم للكرامة الإنسانية هو موطن الداء وأن تحرير المجتمعات العربية يبدأ بتنوير وتوعية شعوبها من خلال الثورات، فما لم يتعود الناس أن يفكروا بأنفسهم لأنفسهم (على حد قول الفيلسوف الألمانى عمانويل كانط) سيبقون كالدمى فى أيدى حكام جدد يحلون محل الطاغية المخلوع. هذا وتبرز المشكلة التى واجهت المجتمع المصرى فى ظل ثورة يوليو ١٩٥٢. عندما أثيرت قضية (أزمة المثقفين)، وها هى تواجهنا بذاتها بعد ثورة يناير وجولتها الثانية فى ٣٠ يونيو، فقد بادرت النخب المثقفة المعارضة إلى اعتزال الوضع السياسى القائم على قمة السلطة الجديدة، وذلك بسبب وطأة التناقض ما بين مسيرة حفظ الكيان الوطنى واستعادة التعافى الاقتصادى من جهة وبين مسار الحريات المدنية والسياسية للأفراد والجماعات من جهة أخرى، مما يهدد باتساع الفجوة بين المثقفين والسلطة. فالمثقف العربى يواجه الآن تحدياً مزدوجاً يعيش من خلاله بين شقى الرحى تتنازعه متطلبات الحفاظ على كيان الدولة وحمايتها من الإرهاب المتصاعد وبين السعى إلى

تحقيق أهداف الثورة بالعيش الكريم، على أساس من الحرية والعدالة والكرامة للمجتمع ككل.

كيف يوفق المثقف الثورى بين هذه المتناقضات، ونحن نعيش فى أعقاب ثورة شعبية أطاحت بنظام تسلطى فاسد وانتفاضة ثانية أطاحت بمشروع لإقامة نظام تسلطى بديل تحت شعار (الإسلام السياسى) كما أننا نعاصر أجواء عربية مضطربة تتساقط فى ظلها الكيانات المجتمعية ويتصاعد الإرهاب بأشكاله المختلفة. هل ينعزل المثقف الحقيقى المهموم بقضايا وطنه أو يعتزل وينزوى أم يصمد ويواصل دوره التاريخى فى نشر الوعى بين الجموع المتعطشة للتغيير؟ هذا هو السؤال والإجابة محسومة لصالح التغيير.

(١٠)
الإعلام وقضايا الفقر والجوع فى مصر

سوف ابدأ هوامشى بتلك الصورة الكاريكاتيرية التى رسمها أحد الرسامين الأمريكيين خلال فترة الحروب الأهلية فى كل من الصومال ويوغوسلافيا القديمة والجمهوريات الآسيوية للاتحاد السوفيتى السابق ابرز هذا الرسام الأمريكى صورة الشعوب وهى تتصارع وتتقاتل بالأيدى وبالرشاشات والبلط والسيوف والخناجر بينما جلس الرأسماليون العالميون موحدين مبتسمين يرسمون الخرائط ويدخنون السيجار ويجمعون الأموال فى غرف مجالس إدارتهم. هذا هو الواقع العالمى الذى نعيشه والذى تثبته تلك الأحداث التى جرت ولا تزال تجرى فى العالم منذ انتهاء الحرب الباردة ولا شك أن هذه الصورة الكاريكاتيرية الدالة تشير إلى التناقض الحاد الذى يشطر العالم إلى قسمين غير متكافئين الشمال بأضوائه وثرواته وتقدمه التكنولوجى المبهر – حيث التجمعات الدولية الاقتصادية العملاقة التى تنتقل بأعمالها وأنشطتها حيثما تتوفر الظروف المثلى لنموها وأرباحها فتوحد الأسواق وتزيل الحواجز وتتحكم فى مفاتيح التقدم التكنولوحى وتفرض العولمة قوانينها والنصف الآخر من الصورة يشير إلى الجنوب حيث المواقع الأكثر فقرأ والأقل قدرة على المواجهة والتى امتلكت بحكم تراثها التاريخى تركه هائلة من الهموم السياسية والاجتماعية لم تمكنها من مواجهة تحديات مرحلة ما بعد الاستقلال السياسى وتعيش أغلبها على الزراعة القديمة أو الصناعة البدائية وبالتالى لم يتحقق لها التراكم

الرأسمالى الذى يسمح لها بتجاوز دائرة التخلف والاستنزاف ولذلك ظلت تنتظر القادمين من الشمال من أجل الاستثمار وزيادة الدخل القومى والتحرر من أسر التبعية الفقر والإفقار المتواصل ولكن ذلك لم يتحقق ابدأ إلا فى تلك المواقع التى تخدم مصالح ذلك الضيف القادم بأمواله والذى يدعى السعى لتقديم خدماته للشعوب الفقيرة المغلوبة على أمرها.

يقوم المهاتما غاندى أن الفقر هو أسوأ أشكال العنف كما يضيف هو شى منه أن الحرية الحقيقية هى تلك التى تؤدى إلى التحرر من الفقر وإذا كان الأول قد خاض أنبل عملية نضال سلبية ضد المستعمر البريطانى وتولى الثانى قيادة ملحمة النضال التاريخية للشعب الڤيتنامى ضد فرنسا ثم الولايات المتحدة فإن كليهما اتفق على أن الاستقلال عن قوة الاحتلال الأجنبية لا يكفى لتحقيق الحرية والتحرر وانما يتم تحقيقهما بالخلاص من الفقر وتنطبق أقوالهما على جميع شعوب العالم الثالث التى لم تناضل من أجل انتزاع استقلالها كى نضعه فى متاحف التاريخ أو كى تواصل الاحتفالات الموسمية فى ذكرى الاستقلال وإنما كى تبدأ منه مسيرة التحرر الحقيقى للناس أى رفع البؤس والفاقة والعوز الذى ظل يحاصرهم قبل وبعد الحصول على الاستقلال.

تشير التقارير الدولية إلى الثالوث الخطير الذى يحاصر شعوب العالم الثالث ويجعل ٩٠٪ من أبنائه محرومين تماماً من ممارسة حقهم الطبيعى فى المشاركة السياسية والاقتصادية ويتشكل هذا الثالوث من القوانين التفصيل لأصحاب النفوذ والبيروقراطية وسوء توزيع الثروة فعلى امتداد هذا العالم الجنوبى توجد فوارق رهيبة بين الطبقات داخل المجتمع الواحد. هناك تحيز مشين فى نظم حيازة الأرض لصالح الأغنياء (فى مصر مثلاً مازال ٢٠٪ يسيطرون على ٧٠٪ من الأراضى الزراعية) بالإضافة إلى إهمال الزراعة فى كثير من بلدان الجنوب فى الوقت

الذى لم يتحقق انخفاض ملموس فى معدلات الزيادة السكانية الأمر الذى أدى إلى زيادة العجز فى الموازين التجارية لهذه البلدان وبالتالى زيادة حجم المديونية الخارجية وزيادة أعباء خدمتها.

هذا بالإضافة إلى إهدار القلة المسيطرة سياسياً على نظم الحكم للفوائض الاقتصادية المتاحة فى أوجه انفاق استهلاكية بذخية علاوة على تحكم المنظمات الاقتصادية الدولية وفى مقدمتها البنك الدولى ودوره فى توجيه الاستثمارات فى تلك البلدان فلم تحظ الصناعات الإنتاجية والقاعدة التكنولوجية للاقتصاد القومى بالأولوية الواجبة وأتجه معظم الاهتمام الى الصناعات الاستهلاكية وصناعات التجميع.

وقد تفاقم التفاوت الواضح فى الدخل والثروة بين الفقراء والأغنياء من جراء عدد لا يحصى من السياسات المحلية والعالمية فقوانين الضرائب على سبيل المثال والتى تبدو مثالية لأقصى درجة على الورق نجدها فى التطبيق تجبى بلا تمييز من أولئك العاجزين عن إخفاء أموالهم بعيداً فى البنوك الأجنبية والعاجزين عن التهرب من الضرائب وبالمثل تعمل اللوائح فائقة الصرامة ضد الفقراء حيث يدفع فقراء الريف والحضر نسبة عالية من دخولهم فيما يسمى ضرائب الفساد التى ترتبط بالحصول على إذن من البيروقراطية البيزنطية بما يتطلبه ذلك من أوراق لا نهاية لها وعلى مدى السنين وفى إطار هذا الاقتصاد الخفى ترسخت قيم الرشوة دافعة أمامها جزءاً كبيراً من الأرباح إلى أباطرة السوق السوداء المشبوهين.

إن الميزانيات القومية لا تتحيز فقط للتنمية الاقتصادية الحضرية دون التنمية الريفية أو للإنفاق العسكرى دون الإنفاق الاجتماعى بل هى تسيء أيضاً التوزيع بين القطاعات التى تستهدف ظاهرياً خدمة الفقراء وأعنى بها التعليم والصحة حتى المعونة الدولية للتنمية التى تستهدف بالقطع أفقر الفقراء اتجهت لا للوفاء

بحاجة القطاع الأفقر من المواطنين فى بلدان العالم الجنوبى بل أتجهت صوب القطاع الأعلى. كذلك أهملت الأبحاث الزراعية على المستويين الوطنى والدولى المعدمين من الفقراء. وبنفس الطريقة توجه ميزانيات التعليم نحو الأغنياء ويتاح لأبنائهم فرصاً استثمارية لاستكمال تعليمهم الجامعى من خلال جامعات استثمارية تضمن لهم السيطرة على سوق التعليم والعمل فى آن معاً. وفى مجال الرعاية الصحية يخصص فى معظم دول الجنوب حوالى ٧٠-٨٥٪ من نفقات الصحة العامة للرعاية العلاجية الباهظة بينما لا ينال الطب الوقائى ورعاية الصحة العامة أكثر من ٣٠٪ فقط.

وفى حين تضييق مصيدة الفقر العالمية خناقها ويتزايد الإحساس بعدم الأمان والحرمان لدى فقراء العالم الجنوبى تمتد ظروف التدهور البيئى إلى المزيد من الأراضى وان كانت الخبرة العالمية تشير إلى أن الفقراء لا يؤذون بيئتهم عمداً إلا وهم مكرهون فهم يدفعون إلى هاوية المجاعة ويطردون من أراضيهم وينقلون إلى أطراف البلاد من جراء ضغوط النمو السكانى ويحرمون من البدائل بقوانين جائرة بينما لا يتوفر لديهم كميات كافية من الأرض والماء ورأس المال ولذلك فالمحور الأساسى الذى تدور حوله دوامة الفقر هو غياب الموارد وفساد السياسات المحلية والعالمية.

المشهد العالمى الراهن:

قبل أن أتطرق إلى تناول مواقف ومسئوليات الإعلام العربى تجاه قضايا الفقر فى الريف والحضر سواء فى دول الشمال الصناعى المتقدم أو دول الجنوب النامى أود أن أشير فى عجالة إلى بعض الحقائق التى تلقى بظلالها السلبية على كافة الممارسات الإعلامية.

أولاً: أن العالم لا يزال يعيش فى ظل نظام اقتصادى وسياسى واجتماعى وحضارى تعمل آلياته تلقائياً لصالح المركز الذى يتكون من عدد محدود من الدول الغربية والمؤسسات الاقتصادية الدولية ويفرض سياساته على الأطراف أى دول الجنوب من خلال أساليب متنوعة تتفاوت ما بين القوة العسكرية التى تستخدم فى العدوان المباشر أو التهديد به وأشكال الهيمنة الاقتصادية التى تشمل مجالات الصناعة والتكنولوچيا ورؤوس الأموال وأخيراً أنماط السيطرة الإعلامية التى تتمثل فى وكالات الأنباء الغربية والأقمار الصناعية ووكالات الإعلان الدولية وتكنولوچيا الاتصال وبنوك المعلومات وشبكات المعلومات الدولية.

ثانياً: الدور الذى تقوم به المنظمات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية فى إدارة الاقتصاد الدولى وتوجيهه لمصالحها هذا بالإضافة إلى زيادة سطوة الاحتكارات العالمية التى تتمثل فى اتساع سيطرة الشركات المتعددة الجنسية والتى تهيمن على ٧٠٪ من التجارة العالمية و٨٠٪ من الاستثمارات الخارجية وتتحكم فى نقل التكنولوچيا وتسيطر على الأسواق العالمية.

ثالثاً: رغم أن أشكال النهب الاستعمارى القديم لا تزال سائدة مثل ارتفاع أسعار فوائد القروض الأجنبية وارتفاع نسبة ما يحول من أرباح الاستثمارات الأجنبية واتجاه نسب التبادل الدولى فى غير صالح الدول النامية فى الجنوب إلا أن آليات الاستغلال الجديدة تتمثل فى استراتيچيات الدول الصناعية المتقدمة لتوجيه أنماط التنمية فى دول الجنوب بما يلائم التشكيل الجديد للتقسيم الدولى للعمل فى ضوء ثورتى التكنولوچيا الاتصالية والمعلوماتية وبما يبقى على استمرار تشوه الهياكل الإنتاجية للدول النامية ويضمن استمرار تخلفها التكنولوچى لتكون فى خدمة استراتيچيات التنمية فى البلدان الرأسمالية ويتم تنفيذ هذه الاستراتيچيات

من خلال المنظمات الاقتصادية الدولية التى سبق الإشارة إليها (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى... الخ) ولعل من أبرز الأمثلة على أشكال الاستغلال الجديدة ما يتمثل فى سيادة نمط عقود تسليم المفتاح الذى تبقى المستثمر والمنتج المحلى معزولاً عن أسرار التقدم الصناعى والتكنولوچى خاضعاً لشروط الشركات الأجنبية فى التشغيل والصيانة.

رابعاً: الدور الذى تقوم به وكالات الإعلان الدولية (١٠ وكالات عالمية) فى الترويج للتكنولوچيا الملوثة للبيئة وتشجيع الأنماط الاستهلاكية التى تهدف فى الأساس إلى إلحاق الضرر بخطط التنمية الوطنية فى دول الجنوب فضلاً من تأثيرها السلبى على مصداقية وسائل الإعلام لدى الرأى العام.

خامساً: التقدم التكنولوچى الهائل الذى احرزته وسائل الإعلام ووصولها إلى مجموعات سكانية متنوعة وعدم اقتصارها على سكان المدن والعواصم مما أدى إلى حدوث تحول أساسى فى طبيعة الأدوار والوظائف التى تقوم بها وسائل الإعلام المقروء والمرئى والمسموع فى معالجتها لمختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفى قلبها قضايا الفقر والجوع والتى تتحدد وفق القوانين التى تحقق مصالح النخب والقوى الاجتماعية التى تتحكم فى مصادر الثروة الاقتصادية والنفوذ السياسى.

سادساً: رغم صعوبة حصر عدد الفقراء والجوعى فى العالم إلا أن هذه الصعوبة لا ترجع إلى نقص المعلومات على صعيد العالم بل ترجع إلى التفاوت فى مناهج تعريف الجوع والفقر وقياسه وتفيد تقارير الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى أن مليارين من سكان العالم الذى يضم ٦.٨ مليار إنسان يعيشون تحت خط الفقر وأن عدد المعدمين يتزايد سنوياً بنحو ٢٥ مليون نسمة وأن عدد الجياع فى العالم ٩٢٤ مليون نسمة يشكلون ٢٩٪ من سكان العالم النامى فى الجنوب

ويتوزعون على النحو التالى: ٥٧٪ فى أسيا والمحيط الهادى، ٢٧٪ فى أفريقيا، ١١٪ فى أمريكا اللاتينية والكاريبى و٧٪ فى الشرق الأوسط.

سابعاً: تعانى النساء فى دول الجنوب النامى من التهميش والاستبعاد عن مراكز التأثير وصنع القرار فى المواقع السياسية والاقتصادية سواء بسبب التقاليد أو القوانين التمييزية أو حرمانها من التعليم. ولم تتغير الحياة بالنسبة للمرأة الريفية فى دول الجنوب ويبلغ عددهن ٥٠٠ مليون نسمة إلا تغيير طفيفاً رغم أن الدراسات تشير إلى أنه كلما زادت معرفة النساء بالقراءة والكتابة ارتفع مستوى الدخل ومستوى التغذية ومعدل بقاء الأطفال على قيد الحياة.

ثامناً: يشير تقرير اليونيسيف إلى أن العالم قد انفق عام ٢٠٠٧ تريليون، ٥٠٠ مليار دولار على التسليح منها ٧٠٠ مليار دولار انفقتها الدول النامية الفقيرة على التسليح وتشير أحد تقارير برنامج الأمم المتحدة الانمائى إلى أن ١/٤ ما تنفقه الدول النامية على التسليح يكفى لتوفير موارد تحقق الأهداف التالية:

١- الرعاية الصحية لجميع الفقراء فى دول الجنوب.

٢- تحصين جميع الأطفال الفقراء.

٣- القضاء على سوء التغذية الحاد بين الطبقات الفقيرة والمعدمة.

٤- توفير مياه الشرب النظيفة لسكان الريف.

٥- التعليم الأساسى لجميع الأطفال فى سن المدرسة.

٦- تخفيض نسبة الأمية ما لا يقل عن ٦٠٪.

ولكن لوحظ أن قائمة الأولويات لدى حكام الدول النامية تتسم بالعشوائية والتبعية المطلقة لقائمة أولويات الدول الصناعية الكبرى التى تمثل المصدر الرئيسى للسلاح حيث صناع السلاح الأباطرة الذين يوجهون الحكومات ويتحكمون فى صنع القرار السياسى ولا هم لهم إلا الربح. ومن المعروف أن الولايات المتحدة

تحتل المكانة الأولى فى بيع السلاح تليها فرنسا وباقى الدول الخمس ذات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن – هذا عدا التجارة الدولية للأسلحة الخفيفة التى تمتلئ بها شوارع العالم الجنوبى والتى يقودها تجار السلاح ومافيا المخدرات.

هذا وتشير تقارير (الفاو) المنظمة العالمية للأغذية والزراعة إلى أن إنتاج العالم من الأغذية يزيد بنسبة ١٠٪ على إحتياجات مجموع سكانه وتأسيساً على ذلك فإن قضية الجوع لا تعنى نقص الأغذية فحسب بل تعنى فى الأساس سوء توزيعها وقد بدأت هذه القضية تتفجر فى المحافل الدولية منذ عقد الثمانينات. وقد توقع المراقبون انفجار حروب الجوع فى النصف الأول من القرن الحالى إذا ما استمر هذا الاختلال الفادح بين شمال متخم وجنوب معدم. وصدقت توقعاتهم.

تاسعاً: تمثل الشعوب الفقيرة ٤٠٪ من سكان العالم ولكنها لا تحصل إلا على ٣٪ من عوائد التجارة العالمية وتمثل الدول الغنية ١٤٪ من سكان العالم ولكنها تحصل على ٧٥٪ من الأرباح. وتنتج البلدان الصناعية نصف الحبوب فى العالم ولكنها تضم أقل من ربع سكان العالم ورغم تحسن الوضع الغذائى لجميع السكان فى معظم القارات. إلا أن هناك ٧٨ دولة تعانى قلة الغذاء وانخفاض الدخل وهناك ٢٩٪ من الأطفال دون الخامسة يعانون من نقص الوزن و٣٦٪ منهم يعانون تأخر النمو وذلك على مستوى العالم.

عاشراً: تنفق الدول الغنية مليار دولار يومياً فى دعم مزارعيها وهو ما يزيد ستة أضعاف على ما تقدمه من مساعدات للدول الفقيرة الأمر الذى يسفر عن وجود فوائض كبيرة فى السكر والقطن وغيرها من المنتجات الزراعية مما يؤدى بدوره إلى انخفاض أسعارها فى الأسواق العالمية.

الفقر فى مصر

إذا كان الفقر يعد مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد والتأثيرات ولا يكاد يخلو منها مجتمع رأسمالياً أو نامياً مع تفاوت حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها إلا أنه لا يوجد منظور واحد لتحديد ماهية الفقر بل هناك ثلاث منظورات فى التعامل مع تعريف الفقر فى الأدبيات العلمية. يركز المنظور الأول على التعريف الموضوعى الذى يشير إلى مستوى معين من الدخل والإنفاق ويؤدى عدم التوازن بينهما إلى نشوء الفقر. أما المنظور الثانى فهو يستند إلى رؤية كل فرد إلى مدى إشباع احتياجاته الأساسية. ويركز المنظور الثالث على التوصيف السوسيولوجى الذى يحدد الفقراء قياسا إلى الإعانات والمساعدات الاجتماعية التى يحصلون عليها سواء من الدولة أو الأفراد أو المجتمع الأهلى. ولكن فى مصر تطغى فوضى الإحصاءات فالحقيقة غائبة بين التناقض فى الإحصاءات والاختلاف فى إسناد المعطيات واختلاط التقارير فهناك تقاريرالتنمية البشرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى عام أو تقارير البنك الدولى والتقرير الاقتصادى الاستراتيجى الذى يصدره الأهرام سنوياً.

وتجمع التقارير الدولية على رصد وإدانة مظاهر التدهور فى الصحة والتعليم والبطالة والعمل فى مصر. إذ تشير منظمة الأغذية والزراعة التابع للأمم المتحدة (فاو) فى تقريرها الصادر عام ٢٠٠٩ إلى معاناة ٦٠٪ من الأسر المصرية من سوء التغذية نتيجة تدنى الأجور ومستوى الدخل إضافة إلى ظاهرة الزواج المبكر للقاصرات من رجال يكبرونهن سناً هرباً من الفقر. كما أظهرت دراسة أعدتها

وكالة بلومبرج الألمانية للأنباء عام ٢٠٠٩ عن احتلال مصر المركز السابع والخمسين من بين ٦٠ دولة فى معدلات التضخم العليا وارتفاع الأسعار واستفحال البطالة وتدهور مستوى الأجور وعدم تناسبها مع حركة الأسعار.

وتتضارب إحصاءات البطالة فى مصر ففى حين تؤكد وزارة القوى العاملة أنها لا تتجاوز ٧٪ يفيد تقرير البنك الدولى أنها تجاوزت ٢٢٪ وتشير منظمة العمل العربية أنها لا تقل عن ٢٣٪ مما يشكل تهديداً مباشراً للأمن الاجتماعى والاقتصادى علماً بأن مصر حصلت على المركز ١١١ فى الشفافية والنزاهة من ١٨٠ دولة.

مستقبل الفقر في مصر - البدائل والاحتمالات:

لقد طرح عالم الاجتماع المصرى د. سمير نعيم ثلاث سيناريوهات عن مستقبل الفقر فى مصر استناداً إلى بعض الدراسات المستقبلية التى أجريت على المستويين العالمى والمحلى ويمكن إجمالها على النحو التالى:

١ - السيناريو المرجعى، وهو امتداد للأوضاع الراهنة فى مصر ويشير إلى القيام ببعض الإجراءات الحكومية للتخفيف من حدة الفقر تطبيقاً لروشتة البنك الدولى مثل مشروعات الأسر المنتجة والقروض الصغيرة ورفع الحد الأدنى للأجور وخلق فرص عمل جديدة للشباب وتحسين أحوال العشوائيات مع استمرار التمسك بمبدأ السوق الحرة واستمرار الاعتماد على مصادر الدخل القومى الريعية (السياحة - قناة السويس - البترول - تحويلات المصريين فى الخارج). ويشير هذا السيناريو إلى استمرار زيادة أعداد الفقراء وسوء أحوالهم مع ارتفاع التضخم وغلاء الأسعار وتدهور مستوى الصحة والتعليم والمواصلات والثقافة علاوة على ازدياده حدة المشكلات الاجتماعية وتدهور منظومة القيم الاجتماعية وتدنى قيم الانتماء للوطن وانتشار أشكال العنف والعنف المضاد مع تفاقم واتساع

الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء وتدنى أحوال الطبقة الوسطى وانحدارها إلى طبقة الفقراء وانتشار الأنشطة الطفيلية وتصاعد الاحتقان الطائفى وسيادة الثقافة الاستهلاكية.

وقد تحقق هذا السيناريو بكافة تفاصيله ولا يزال مسيطراً على المشهد العام فى المجتمع المصرى. بل أن استمرار هذا المشهد قد أفرز التداعيات الموضوعية التى أدت إلى السيناريو الثانى الذى أطلق عليه آلن هاموند خبير التنمية الأمريكى بمعهد دراسات المصادر العالمية بواشنطن سيناريو القلاع الحصينة ويرصد د. سمير نعيم ملامح هذا السيناريو بالتطبيق على الواقع المجتمعى الراهن فى مصر فيشير إلى الاستقطاب الجغرافى الناتج عن الاستقطاب الطبقى حيث أصبح للأثرياء فى مصر مجتمعات سكنية خاصة تقع فى مناطق نائية ومعزولة عن الكتل السكانية الفقيرة ومحاطة بأسوار عالية وحراس عتاه مما يعد ظاهرة اجتماعية غير مسبوقة فى تاريخ مصر وان دل ذلك على شئ فهو يدل على عدم إحساس الأثرياء بالأمان فى ظل ازدياد أعداد الفقراء فضلاً عن حرص هؤلاء الأثرياء على التمتع بنمط حياة مماثل لحياة أثرياء الشمال الذين يعيشون فى أحياء خاصة معزولة عن سائر مواطنيهم. ولا يمكن التنبؤ بمدى استمرارية هذا السيناريو فى ظل الاحتقان الطبقى والطائفى والتدهور الاقتصادى وانهيار الخدمات علاوة على الاستبداد السياسى والأمنى الذى يسود المجتمع المصرى فى الفترة الراهنة.

أما السيناريو الثالث الذى أطلق عليه سمير أمين المفكر المصرى العالمى المعروف السوق المقنن ويتحقق هذا السيناريو فى حالة إدراك النخبة الحاكمة لمخاطر سيناريو القلاع الحصينة واضطرارها للخضوع للضغط الشعبى من ناحية والاستجابة لمحاولات التغيير السلمى الذى تتبناه الطلائع المستنيرة من النخب الثقافية والسياسية فى مصر من ناحية أخرى. وهذا السيناريو لن يؤدى إلى القضاء

على الفقر ولكنه يسعى إلى تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء بالقدر الذى يسمح بانتقال مصر من منظومة العالم الرابع (الدول المفعول بها) وانضمامها إلى دول العالم الثالث الفاعلة فى المنظومة الرأسمالية العالمية.

ويلاحظ أن هذا السيناريو يتسم بقدر كبير من الواقعية المحاصرة بمعطيات وملابسات وتعقيدات الظروف المحلية والعالمية الراهنة إذ لا يتطلع إلى إمكانية إعادة توزيع الدخل القومى أو العالمى بما يكفل القضاء على الفقر وليس مجرد تخفيف حدته. الأمر الذى سوف يغلق الأفق أمام طرح بدائل أو سيناريوهات أخرى تستهدف إحداث تغييرات جذرية فى منظومة العولمة الرأسمالية وتؤدى إلى تحجيم تداعياتها المأساوية على شعوب الجنوب وفى قلبها مصر. ولكن خبرة التاريخ تؤكد أن استمرار الحال من المحال فالانتفاضات والاحتجاجات المناهضة للعولمة الرأسمالية والتى تجتاح العالم شمالاً وجنوباً وفى مصر تتفاوت أشكالها وحدتها وتتراوح ما بين الإضرابات والاعتصامات والاحتجاجات العمالية والمهنية قد يؤدى تراكمها واستمراريتها إلى بروز أفق مستقبلى يطرح آليات جديدة للتغيير. ولا شك أن هذا السيناريو الغائب وأعنى به سيناريو التغيير الجذرى لابد أن يلقى مقاومة ضاربة من جانب القطاعات المستفيدة من الأوضاع الراهنة والمسنودة بقوى وآليات السوق العولمية.

الإعلام وقضايا الجوع والفقر:

عندما نتنقل إلى دور الإعلام فى مواجهة قضايا الفقر والجوع نلاحظ أن كافة الدراسات التى أجريت للتعرف على مستوى الوعى المجتمعى السائد فى دول الشمال المتقدم صناعياً وتكنولوچيا والمهيمن سياسياً واقتصادياً وثقافياً تؤكد هذه الدراسات على أن وسائل الإعلام المقروء والمرئى والمسموع تلعب دوراً مركزياً فى تشكيل الوعى لدى الجمهور العام سواء فى إطار تزويده بالمعلومات الصحيحة أو

فى تشكيل اتجاهاته ومواقفه تجاه قضايا وتحديات العصر وأيضا فى تحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولا شك أن ارتفاع معدلات الأمية وانتشار العوز الاقتصادى والجمود الإجتماعى فى أغلب دول الجنوب يؤثر بصورة حاسمة على مستوى أداء وفاعلية وسائل الإعلام فى تشكيل الوعى المجتمعى فى هذا الجزء من العالم.

وتشير الخبرة العالمية فى هذا المجال إلى وجود نموذجين رئيسيين يسيطران على خريطة الاهتمام الإعلامى بقضايا الفقر والجوع فى شمال العالم وجنوبه.

يعتمد النموذج الأول على الاهتمام الموسمى المؤقت المرتبط بالأزمات والنكبات المجتمعية والبيئية وغالباً ما يصاحبه نمط التغطية الإعلامية القائم على الإثارة والاكتفاء بالجوانب الصارخة وتحاشى الإشارة إلى الأسباب الكامنة وراء النكبات علاوة على إنتهاء الاهتمام الإعلامى بانتهاء حدة الحدث وعدم الحرص على متابعته أو تفسير أثاره. كذلك تخضع المعالجات الإعلامية لقضايا الفقر والجوع فى إطار هذا النموذج لآليات المنافسة التى تفرضها السوق الإعلامية العولمية ويمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة وأكثرها وضوحاً مشكلات الفقر والمجاعات فى أفريقيا. فقد لوحظ أنه عندما إذاعت محطة الـ بى. بى. سى. البريطانية أول تقرير عن المجاعة فى أثيوبيا عام ١٩٨٤ علقت صحيفة سن البريطانية التى تتميز باتساع قاعدة قرائها (١١ مليون) بأنها لا تهتم بهذا الموضوع ولا تضعه على قائمة أولوياتها ولكن بعد مرور خمسة أيام نشرت ما نشيت عن (السباق فى انقاذ الأطفال ضحايا المجاعة فى أثيوبيا) وكذلك كان رد فعل شبكات الإذاعة والتليفزيون البريطانى بالنسبة لهذا الموضوع. وهناك مثال آخر يتمثل فى موقف الإعلام والصحافة المصرية من قضايا الفقراء فى مصر والذين يمثلون **٤٦**٪ من سكان المحافظات الحضرية، **٥١,٤**٪ بمحافظات وجه بحرى، **٦١**٪ بمحافظات وجه قبلى ويبلغ نصيبهم من التغطية الإعلامية **٠,٨**٪ من مجمل ما تنشره الصحف

من أخبار وتقارير وتحقيقات و٥,٠٪ من برامج مسموعة ومرئية إذ تتناول الصحافة المصرية قضايا الفقر فى ثنايا القضايا ا لأخرى مثل الديون والقروض ومشكلات البيئة والتسلح ومساعدات الدول الصناعية والمؤسسات المالية الدولية لانقاذ الدول الفقيرة وتقارير صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. ونادراً ما تنشر الصحف المصرية والعربية تحقيقات أو تقارير عن الفقر والفقراء ناهيك عن عدم تخصيص حملات إعلامية عن هذه الظاهرة.

أما النموذج الثانى للاهتمام الإعلامى بقضايا الفقر والجوع فهو يعتمد على النظرة المتكاملة لهذه القضايا سواء فى علاقتها العضوية بالقضايا المجتمعية الأخرى (السياسية والاقتصادية والثقافية) أو فيما تتميز به من سمات الاستمرارية وعدم الانقطاع مما يستلزم معالجات إعلامية تتسم بالشمول ولا تقتصر فقط على الأزمات والمجاعات ويرتبط هذا النموذج بنمط التغطية الإعلامية ذات الطابع النقدى التربوى الذى يرى أن نشر المعلومات الصحيحة عن الفقر والجوع ليس كافياً بل لابد من توعية الجمهور بحقوقه المجتمعية والمسئوليات المترتبة على هذه الحقوق علاوة على اهتمام وسائل الإعلام بمحاولة اشراك الجمهور فى عملية تقييم الموضوعات التى تنشرها وتذيعها بحيث يسهم الجمهور المتلقى فى تعديلها وتطويرها. ويتميز هذا النمط النقدى فى معالجة قضايا الفقر والجوع بقدرة أصحابه من الصحفيين والإعلاميين على تقديم رؤية نقدية لكشف كافة أشكال التضليل الإعلامى التى يقدمها أنصار النموذج الأول. كذلك يمتلكون القدرة والإمكانيات المعرفية على مواجهة إدعاءات الحكومات وأصحاب المصالح التجارية والاستثمارية الذين يحاولون تجميل وجه سياساتهم وممارساتهم الضارة بالاقتصاد الوطنى والتى تستبعد مصالح وحقوق الفقراء.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن استجابة الجمهور بالإسهام فى حل مشكلات الفقر والإفقار يرتبط بمدى حصول هؤلاء على حقوقهم المعيشية فى العمل

والسكن والتعليم والعلاج والمشاركة السياسية ولا شك أن التحدى الذى يواجه النمط الإعلامى النقدى التربوى يأتى من سيطرة النمط الأول القائم على الإثارة والتغطية الجزئية المشوهة لقضايا الإفقار والجوع حيث تقع وسائل الإعلام فى أغلب الأحيان كفريسة فى أيدى أصحاب المصالح الذين يستخدمونها للترويج لسياساتهم ومصالحهم فى إطار تنافسى بغيض يقوم على حجب المعلومات عن الجمهور مما يتعارض مع المواثيق الدولية التى تنص على حق كل مواطن فى المعرفة والإعلام الصحيح المتكامل. وهناك مجموعة من السلبيات تتمحور حول الرؤية الخاطئة لمفهوم الفقر والإفقار والجوع لدى الإعلاميين والتى تتمثل فى أحادية المعالجة الإعلامية أى اقتصارها على رؤية المسئولين المحليين والدوليين وتهميش روية الفقراء. كما أنها تقتصر على التغطية الخبرية وغياب التحقيقات الصحفية الموثقة بالمعلومات ويعزى ذلك إلى افتقار معظم الإعلاميين والصحفيين إلى الثقافة المجتمعية المتكاملة علاوة على صعوبة وصولهم الى المصادر المعرفية الدائمة والمتجددة عن قضايا التنمية البشرية. ويضاف إلى ذلك الدور السلبى الذى يقوم به أصحاب المصالح التجارية فى شراء سكوت الصحفيين والإعلاميين عن طريق الإعلانات وغيرها من الأساليب المقنعة.

المراجــع

اعتمدت الورقة البحثية على عدة مراجع محلية ودولية توجز أبرزها على النحو التالى:-

١- تقارير التنمية البشرية - برنامج الأمم المتحدة الانمائى ٢٠٠٧، ٢٠٠٩.

٢- البنك الدولى، أصوات الفقراء صيحة للتغيير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ٢٠٠٠.

٣- محمد أبو مندور: الإفقار فى بر مصر - كتاب الأهالى رقم ٦٣ نوفمبر ١٩٩٨.

٤- عزت حجازى: الفقر فى مصر - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة - ١٩٩٦.

٥- برنامج الأمم المتحدة الانمائى: مكافحة وإزالة الفقر - العناصر الرئيسية لإستراتيجية القضاء على الفقر فى البلدان العربية. دمشق، ١٩٩٨.

٦- برنامج الأمم المتحدة الانمائى: مناهضة وإزالة الفقر - تقرير اجتماعات الخبراء - دمشق - فبراير ١٩٩٦.

٧- سمير نعيم: الفقر فى بر مصر - قراءة مستقبلية - الهيئة القبطية الإنجيلية، مؤتمر الفقر فى مصر ٢٧ - ٢٩ سبتمبر - الإسكندرية، ٢٠٠٩.

٨- سمير أمين: الفجوة بين الفقراء والأغنياء (الإشكاليات والآليات والمستقبل) - مركز البحوث العربية والإفريقية - القاهرة ٢٠٠٥.

٩- عثمان جلال: للجوع معنى آخر - مجلة وجهات نظر، العدد ١٣٣ - فبراير ٢٠١٠.

١٠- هالة عامر: معدلات الفقر فى مصر ترتفع إلى ٢٣٪ ونصف الأسر يعانى من سوء التغذية - الحياة اللندنية، ٨ أبريل ٢٠١٠.

(١١)

الجامعات المصرية بين التحديات والقصور الذاتى

من الثابت تاريخياً أن الجامعة المصرية ظلت منذ نشأتها وحتى أوائل الستينات حكراً على أبناء الطبقات العليا فى المجتمع المصرى باستثناء بعض الطلاب المتفوقين الذين ينتمون إلى الطبقات الشعبية. ومع تحقيق المجانية الكاملة للتعليم الجامعى عام ١٩٦٢ استطاعت جميع الشرائح الاجتماعية الحصول على فرص متكافئة من التعليم تطبيقاً للتوجهات الناصرية التى اعتمدت على التعليم كوسيلة أساسية لإذابة الفوارق الاجتماعية بين الطبقات ولتحقيق الحراك الاجتماعى فيما بينها.

وإذا كانت هذه السياسة تمثل الوجه المضئ لثورة يوليو فى مجال التعليم عموماً والتعليم الجامعى على وجه الخصوص إلا أنها انطوت على جوانب أخرى غير مضيئة تمثلت فى سيطرة البيروقراطية والهيمنة الأمنية المباشرة وغير المباشرة على أجواء التعليم الجامعى وبرامجه خصوصاً بعد دخول الأمن إلى حرم الجامعات فى منتصف الخمسينات وتعيين وحدات الاتحاد الاشتراكى بالكليات وتأسيس القطاع الجامعى للاتحاد الاشتراكى وبهذه الإجراءات وغيرها نجحت ثورة يوليو فى تعبئة الطلاب وأساتذة الجامعات لصالح القيادة السياسية للثورة خصوصاً بعد أن تلقت الجامعات أول درس فى الانصياع فى إطار ما عرف بحركة التطهير حيث تم اعتقال وإبعاد العديد من الأساتذة والطلاب الذين طالبوا بعودة الديموقراطية ورجوع الجيش إلى ثكناته عام ١٩٥٤. كما قامت السلطة السياسية باستقطاب بعض أساتذة الجامعات للدفاع عن النظام الحاكم.

هذا وقد تعددت القوانين التى أصدرتها السلطة السياسية من أجل إعادة صياغة المنظومة الجامعية وفى الوقت نفسه إحكام السيطرة عليها بالقانون والإجراءات التنظيمية والبيروقراطية ومنذ تلك اللحظة بدأ صراع الأدوار فى الجامعة بين موقفها كمؤسسة حكومية وبين رسالتها فى إنتاج المعرفة العلمية وتطوير المجتمع حيث حوصرت التوجهات النقدية وأصحاب الرؤى المخالفة للقيادة السياسية داخل الجامعات وأصبح الهدف الأساسى للسلطة السياسية ضمان الاستقرار الجامعى. ومنذ ذلك التاريخ أصبح اشتغال الطلاب الجامعيين بالسياسة عملاً غير مشروع إلا فى الحدود التى يرسمها النظام الحاكم والتى تعنى الولاء المطلق لهذا النظام وتوجهاته وسياساته وبانتهاء الفترة الناصرية ومجئ السادات إلى السلطة عام ١٩٧٠ برز على الساحة المصرية نظام اقتصادى – اجتماعى مغاير جذرياً للتوجهات الاشتراكية التى تميزت بها الحقبة الناصرية. إذ بدأت حركة التحول من الاقتصاد الموجه إلى الانفتاح والاقتصاد الحر حيث استعاد كبار الملاك ورجال الأعمال والمال نفوذهم الاقتصادى وهيمنتهم على صنع القرارات الوطنية.

وقد تزامن مع هذه التطورات بروز الحقبة النفطية بعد ارتفاع أسعار النفط عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وكان لذلك انعكاساته على مجمل الأوضاع المجتمعية ولعل أبرز نتائجها تدفق الهجرة المصرية إلى بلاد النفط فى إطار تشجيع الدولة. وإذا كانت الجامعات المصرية قد شهدت فى تلك الفترة نمواً ملحوظاً فى أعداد الطلاب فضلاً عن التوسع فى إنشاء الجامعات الاقليمية فى طنطا والمنصورة والزقازيق وحلوان والمنيا والمنوفية خلال الفترة من ١٩٧٢-١٩٧٩ إلا أن القرار السياسى الخاص بالتوسع فى هذه الجامعات الإقليمية كان له آثاره السلبية التى تمثلت فى التعجل فى إصدار قرارات الإنشاء دون الاستعداد الكافى سواء بإقامة المبانى اللائقة أو بتوفير أعضاء هيئات التدريس ومتطلبات البحث العلمى. مما جعل هذه الجامعات الإقليمية تعتمد كلياً فى البداية على الانتدابات من الجامعات الأقدم فى

القاهرة والاسكندرية وعين شمس. ولا تزال الجامعات الإقليمية تعانى من هذه القصورات البنيوية حتى اليوم فضلاً عن غياب دورها فى تنمية المعرفة العلمية بسبب اقتباسها واعتمادها على المقررات الدراسية فى الجامعات الأم.

أما حقبة مبارك (١٩٨١) فقد شهدت تراجعاً متواصلاً فى دعم الدولة للخدمة التعليمية. وقد تجسد ذلك بالنسبة للتعليم الجامعى فى إعادة المصروفات فى مستوى الدراسات العليا (دبلوم – ماجستير ودكتوراه) وذلك خلافاً للنص الدستورى الذى يؤكد مجانية التعليم فى مختلف مراحله (المادة ٢٠ من دستور ١٩٧١) علاوة على الصيغ التعليمية التى ابتكرها المجلس الأعلى للجامعات والتى يتحمل فيها الطالب تكلفة تعليمه وتتمثل فيما عرف بنظام الانتساب الموجه والتعليم المفتوح والانتساب العام وهى صيغ تعكس معايير الاقتصاد الحر وتستند إلى نصائح وتعليمات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى التى تزعم أن العائد الاقتصادى للاستثمار فى التعليم الأساسى أعلى من التعليم الثانوى وهذا أعلى من التعليم الجامعى وبالتالى فإن عائد التعليم العالى قد يكون عائداً سلبياً.

وفى إطار هذه التطورات التى بدأت منذ الانفتاح ظهرت توجهات التوسع فى تأسيس المدارس الخاصة ومدارس اللغات الخاصة والتى توجت عام ١٩٩٢ بإصدار القانون ١٠١ لعام ١٩٩٢ بإنشاء الجامعات الخاصة وتم تنفيذ هذا القانون عام ١٩٩٦ بإنشاء أربع جامعات خاصة هى: جامعة ٦ أكتوبر وجامعة ٦ أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب وجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا وجامعة مصر الدولية. وتم وضع لائحة تنفيذية لهذه الجامعات ويلاحظ أن معظم هذه الجامعات تفتقر إلى هياكل تعليمية مستقلة بل لا تزال معتمدة على إعارة وانتداب أعضاء هيئات التدريس من الجامعات الحكومية. ويضاف إلى الجامعات الخاصة ظهور الجامعات الأجنبية البريطانية والفرنسية والألمانية والكندية والتى يعتمد التعليم فيها على لغة

دولها. وإذا كان المبرر الرسمى المعلن لتشجيع التوسع فى التعليم الجامعى الخاص والأجنبى هو التخفيف من الضغوط على الجامعات الحكومية واستيعاب الطلب المتزايد على التعليم الجامعى إلا أن ذلك لم يتحقق حتى الآن فلا يزال أعداد الملتحقين بالجامعات الخاصة والأجنبية محدوداً بسبب رسومها الباهظة واستخدامها للغات الأجنبية فى التدريس. ويبدو أن إمكانياتها الحالية لا تسمح باستيعاب أعداد أكبر للالتحاق بها. ولا شك أن هذا التباين فى مسارات التعليم الجامعى بين الحكومى والخاص والأجنبى قد أسفر عن زيادة الفجوة الطبقية بين الشرائح الاجتماعية المختلفة وأدى إلى تآكل تكافؤ الفرص بين الخريجين حيث لم يثبت أن الجامعات الخاصة والأجنبية تقدم تعليماً أفضل لطلابها بل من المحتمل أنها تتيح لهم فرصاً أفضل للعمل.

التحديات الراهنة:

فى ضوء استعراضنا للتأثيرات الايجابية والسلبية لممارسات القيادة السياسية لثورة يوليو منذ عبد الناصر ومروراً بالسادات ووصولاً لفترة مبارك تبرز أمامنا مجموعة من التحديات التى تواجه الجامعات المصرية نوجزها على النحو التالى:

أولاً: استقلال الجامعات

رغم أن الخطاب الرسمى قد دأب منذ السبعينيات على تأكيد استقلال الجامعات مالياً وإدارياً بمعنى حق كل جامعة فى أن تضع لنفسها ما تراه من لوائح، وأكاديمياً بمعنى حق كل جامعة فى أن تنشئ من الكليات والتخصصات ما تشاء فى إطار احتياجات المجتمع إلا أن الجامعات لا تزال بعيدة عن الاستقلال الحقيقى فالدولة بحكم إنفاقها على الجامعات تتولى تعيين القيادات الجامعية رؤساء الجامعات ونوابهم وأمناء الجامعات. ويتولى رؤساء الجامعات تعيين العمداء والوكلاء ورؤساء الأقسام بشرط موافقة السلطات الأمنية.

ويشار فى هذا الصدد إلى أن الجامعات المصرية ظلت تحتفظ باستقلالها الذاتى حتى أزمة مارس ١٩٥٤ حيث أنهت حكومة الثورة استقلال الجامعة بادئة بحملة التطهير ثم بتغيير قانون الجامعات فى ١٩٥٨ ونسفت بذلك كل جوانب الاستقلال الجامعى. منذ ذلك الحين أصبحت الجامعات المصرية تابعة للسيطرة السياسية وملحقه بها وقد كان لكل جامعة قبل ثورة يوليو قانون مستقل بها ينظم شئونها الإدارية والأكاديمية كما توافرت لها قوانين مستقلة أخرى تنظم شروط توظيف أعضاء هيئات التدريس وما يرتبط بها من قضايا وكان يقوم بالعملية التنسيقية بين هذه الجامعات (القاهرة – عين شمس – الاسكندرية) المجلس الاستشاري للجامعات الذى أنشئ بالقانون رقم ٤٩٦ لعام ١٩٥٠ بيد أن استقلال الجامعات أخذ يتناقص مع القوانين اللاحقة التى أحكمت رباط المركزية بدعوى التنسيق. ففى عام ١٩٥٤ صدر قانون موحد رقم ٥٠٨ لإعادة تنظيم الجامعات المصرية وتبع ذلك حل المجلس الاستشارى للجامعات وإنشاء المجلس الأعلى للجامعات وفى عام ١٩٥٨ صدر قانون رقم ١٨٤ بشأن تنظيم الجامعات ونص على أن وزير التربية والتعليم هو الرئيس الأعلى للجامعات بحكم منصبه وفى عام ١٩٦١ أنشئت وزارة التعليم العالى وبعدها بعامين عُدل قانون تنظيم الجامعات بحيث أصبح وزير التعليم العالى هو الرئيس الأعلى للجامعات ومنذ ذلك الوقت برزت إشكالية استقلال الجامعة ودورها فى تطوير المجتمع من ناحية وبين كونها أداة لضمان السيطرة الفكرية والسياسية على الجامعة أساتذة وطلاباً وتوظيفها لخدمة أهداف النظام الحاكم. وقد تفاقمت هذه الإشكالية منذ السبعينيات من القرن العشرين بتزايد سلطة المؤسسة الأمنية داخل الجامعات.

وخلاصة القول أن الاستقلال الفعلى للجامعات المصرية لم يتحقق بعد رغم أهميته القصوى.

ويقودنا الوضع الراهن لقضية استقلال الجامعات إلى طرح بعض التساؤلات التى تدور حول كيفية تحقيق التوازن بين مبدأ الإدارة المستقلة للجامعة مع اعتمادها على التمويل الحكومى الذى يصل إلى ٧٥٪ من مجمل الميزانية، وما هى الحقوق التى تترتب على هذا التمويل؟

وهل يحق لوزير التعليم العالى أن يصدر توجيهاته للجامعات حتى بشأن قرارات مجالسها؟ وهل يكفى أن نستبعد التدخل الحكومى والأمنى كى تصبح الجامعات مستقلة تماماً؟

وهنا قد يحق لنا أن نستلهم الخبرة التاريخية الخاصة بالتعليم الجامعى فى مصر بالرجوع إلى أول قانون لتنظيم الجامعة المصرية الذى صدر عام ١٩٢٧ وعدل فى عامى ١٩٣٣ و١٩٣٥ وينص على أن الجامعة (تدير أموالها بنفسها) ويقوم على إدارتها مدير الجامعة (يدير الجامعة ويمثلها أمام الجهات الأخرى) ومجلس إدارة الجامعة (يختص بالجوانب المالية والإنشائية) ومجلس الجامعة (يختص بالجوانب العلمية والإدارية). ويلاحظ أن ذلك القانون قد راعى التوازن فى المسئولية بين المعينين من قبل السلطة السياسية والمنتخبين فبينما يعين مدير الجامعة بمرسوم فإن وكيل الجامعة كان ينتخب من مجلسها الذى يتكون فى أغلبه من أعضاء منتخبين من مجالس الكليات.

ثانياً: الحريات الأكاديمية فى الجامعات:

يشير تاريخ الجامعة المصرية منذ بدايتها الحكومية عام ١٩٢٥ إلى المعارك العديدة التى خاضتها من أجل الحفاظ على استقلالها الذى يحمل فى مضمونه الأساسى معانى ومقاصد الحرية الأكاديمية باعتبارها القيمة النهائية لتكامل ولاستمرارية المنظومة العامة للحريات. ولذلك حرص المشرع المصرى على تحديد اختصاص الجامعات تحديداً جامعاً إذ قررت المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لعام ١٩٧٢ أنها:

(تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى من الإسهام فى رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية).

ولاشك أن المشرع كان يؤكد من خلال هذه الصيغة على الرسالة الفكرية والعلمية السامية للجامعات وإنها لا تستطيع القيام بدورها على الوجه الأكمل إذا حاصرتها قيود التبعية لسلطة دينية أو سياسية أو تنفيذية من خارجها. هذا وقد ظهرت بدايات الدعوة للحرية الأكاديمية فى القرن ١٢ فى أوربا لمقاومة سلطات الحكومة والكنيسة واشتدت الدعوة فى أواخر القرن ١٨ وكانت البداية فى الجامعات الألمانية ثم انتشرت الدعوة فى الجامعات الأمريكية فى نهاية القرن التاسع عشر وما لبثت أن أصبحت جزءاً من أفكار فلسفة الحرية وانتشرت بصورة واسعة فى الجامعات الأوربية والأمريكية.

ويجمع العديد من الباحثين والمؤرخين على أن المجتمع المصرى سياسياً ودينياً واجتماعياً كان فى حاجة ملحة لوجود الجامعة تطلعاً للنهوض والرقى الفكرى والاستنارة وسعياً للتحرر من سطوة الاحتلال البريطانى ولكن حوصرت هذه الجامعة منذ ميلادها الحكومى عام ١٩٢٥ بالضغوط السياسية والدينية التى حالت دون قيامها بالدور التنويرى والنهضوى المفترض. إذ قوبلت كل محاولة للاقتراب من الحدود الفكرية الحداثية بمنتهى الحزم والقسوة وابرز مثال على ذلك أزمة طه حسين وكتابة (فى الشعر الجاهلى) والشيخ أمين الخولى ومحمد خلف الله أحمد ثم أزمة حامد نصر أبو زيد. فقد جسدت هذه الأزمات الفكرية المتلاحقة غياب الحرية الأكاديمية داخل الجامعة المصرية. كما تجلى من قبل البعد السياسى لهذه الأزمة فى إصرار السلطة السياسية على نقل طه حسين من عمادة كلية الآداب إلى وزارة

المعارف بسبب رفضه منح درجة الدكتوراه الفخرية لرئيس الوزراء آنذاك الأمر الذى ترتب عليه استقالة لطفى السيد من رئاسة الجامعة فى ٩ مارس ١٩٣٢ احتجاجاً على هذا التدخل الجائر من جانب السلطة السياسية فى شئون الجامعة والمساس باستقلالها.

هذا وقد شهدت الجامعات المصرية فى نهاية حقبة السبعينيات من القرن العشرين وتواكبا مع سيطرة ثقافة النفط وسعى السلطة السياسية لاستقطاب التيارات الإسلامية وتصفية التيارات اليسارية شهدت هذه الحقبة ظهور الاتجاهات الدينية المتطرفة التى اختزلت جميع القضايا الحيوية للوطن فى بعدين هما الحلال والحرام وقد كان لهذه التيارات انعكاسات سلبية على المناخ الفكرى والأكاديمى داخل الجامعات. وفى نهاية الثمانينات والتسعينيات انفجرت موجات التطرف داخل الجامعات واشتدت رقابة الدولة على الجامعات وأصبح تعيين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم مرهوناً بموافقة الأمن. كما ازداد تدخل الأمن فى انتخابات أندية أعضاء هيئات التدريس وتعيين رؤساء الجامعات للعمداء بعد أن كان اختيارهم يتم من خلال الانتخابات. ويتجلى التضييق على الحريات الجامعية فى ضرورة الحصول على موافقة الأمن على أسماء المحاضرين الذين يستضيفهم الأساتذة من خارج الجامعة لإجراء لقاءات حوارية مع الطلاب كذلك فى إلغاء التكليف الصادر لبعض المعيدين بسبب اتجاهاتهم وانتماءاتهم الفكرية والسياسية. فضلاً عن التدخل السافر للأمن فى الانتخابات الطلابية.

ثالثاً: مجانية التعليم الجامعى:

يعود لمجانية التعليم العام والجامعى فضل لا ينكر فى الطفرة التعليمية الهائلة التى شهدها المجتمع المصرى خلال الحقب الثلاثة لثورة يوليو. ولولا المجانية لما تعلمت الأغلبية الساحقة من أبناء الريف والطبقات الفقيرة. وإذا كانت مجانية

التعليم الجامعى تعود إلى الحقبة الناصرية (عام ١٩٦١-١٩٦٢) غير أن هناك بعض الظواهر السلبية التى طرأت على المجانية المنصوص عليها دستورياً خلال حقبتى السادات ومبارك ومن أبرز هذه الظواهر الدروس الخصوصية التى انتشرت بصورة وبائية فى مختلف مراحل التعليم الرسمى والخاص. ورغم وعود الحكومات المتعاقبة بالقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة إلا أن هذه الوعود لم تتحقق بل تأسست ظاهرة الدروس الخصوصية وأصبحت تشكل شبكات مصالح ذات نفوذ قوى فى المجتمع المصرى. وقد ساعد على استمرار وتفشى هذه الظاهرة تدنى مرتبات المعلمين وأساتذة الجامعات علاوة على إعتماد العملية التعليمية على أسلوب التلقين والحفظ فضلاً عن ضآلة الميزانيات الحكومية المخصصة للتعليم الجامعى. وتتعلق الظاهرة الثانية بنظم التعليم بمصروفات التى استحدثها المجلس الأعلى للجامعات مثل التعليم المفتوح وإنشاء شعب التدريس باللغات الأجنبية ونظام الانتساب الموجه وجميعها تمثل محاولات الدولة للالتفاف حول مجانية التعليم وتصفيتها دون ضجيج وبصورة تدريجية الأمر الذى أسفر عن ظهور فجوة طبقية بين الطلاب الذين يتلقون التعليم الجامعى التقليدى وبين زملائهم طلاب الشعب الأجنبية وكذلك ظهرت بوادر التمايز الاقتصادى بين دخول الأساتذة ودخول زملائهم المشاركين فى التعليم المفتوح وبرامج التدريس باللغات الأجنبية.

ويضاف إلى ما سبق ظاهرة ارتفاع أسعار الكتب الجامعية بمعدلات غير مسبوقة - ولجوء بعض الأساتذة إلى سياسة إجبار الطلاب على شراء مؤلفاتهم رغم ارتفاع أسعارها. كذلك تضاعفت مصروفات الدراسات العليا عدة مرات.

كل هذه الظواهر السلبية أدت إلى تفريغ مجانية التعليم من مضمونها وتحول التعليم الجامعى من خدمة تقدم مجاناً إلى طلاب العلم المؤهلين والراغبين إلى سلعة لا يستطيع الإقدام على شرائها إلا القادرين مالياً. وهنا يجدر الإشارة إلى الدور الفعال للمؤسسات المالية الدولية منذ بداية التسعينيات فى رسم وصياغة الخيارات

السياسية للتعليم الجامعى والتى استهدفت تخفيض أعداد المقبولين فى التعليم العالى وإلغاء المجانية وضرورة تخلى الدولة تماماً عن دورها فى تمويل التعليم العالى وان تخصص ما تنفقه على التعليم العالى لصالح تدعيم التعليم الأساسى والتوسع فيه بادعاء تحقيق المساواة ومراعاة وصول الدعم لمستحقيه. وقد أصدر البنك الدولى عدة تقارير حول ضرورة مراقبة الحكومة للأداء التعليمى ككل وضرورة إخضاع السياسة التعليمية بمستوياتها المختلفة إلى اليد السحرية للسوق أو اللامركزية. وطرح البنك الدولى أيضاً ضرورة أن يتحمل الطالب الرسوم الدراسية بالكامل فى مرحلة التعليم الجامعى. كما استبعد أى دعم حكومى لنفقات الطلاب غير الدراسية مثل السكن والتغذية والصحة.

رابعاً: أزمة التعليم والبحث العلمى

تشير الدراسات القليلة التى تناولت قضايا البحث العلمى فى مصر إلى تفاقم أزمة البحث العلمى فى الجامعات بسبب ضآلة الميزانية المخصصة للبحوث فضلاً عن أن معظم رسائل الماجستير والدكتوراه وبحوث ترقية الأساتذة غير موجهه لخدمة الأهداف التنموية فى المجتمع. إذ أن أغلب الأنشطة البحثية تستهدف تحقيق منافع فردية مثل الحصول على درجة أكاديمية أو الترقية إلى وظيفة علمية أعلى. كما أن معظم نواب رؤساء الجامعات للبحوث والدراسات العليا يركزون على الدراسات العليا ولا يمنحون البحوث الاهتمام المفترض ولا يسعون لتشجيع البحوث الجماعية بين الأقسام والكليات المتناظرة مستندين إلى الحجة التقليدية التى تتمثل فى ضآلة الميزانيات.

ورغم ضآلة الميزانيات الجامعية المخصصة للبحث العلمى إلا أن الجزء الأكبر منها يذهب للبحوث التطبيقية فى كليات الطب والهندسة والزراعة ولا تنال البحوث الأساسية والبحوث الاجتماعية والإنسانية سوى الفتات وإذا حدث ذلك بالفعل فإنه يندر أن تتم المتابعة والتقويم بالكيفية الواجبة.

ومما يجدر ذكره أن البحث العلمى فى مصر يعتمد على التمويل الحكومى حيث تتحمل الدولة ٨٥٪ من هذا التمويل. وكان من المتوقع مع تبنى سياسة الاقتصاد الحر وخصخصة المشروعات الوطنية أن يتزايد إسهام القطاع الخاص ودور رجال الأعمال والمستثمرين فى تمويل مشروعات البحث العلمى خصوصاً فى قطاع التعليم العالى والجامعى ولكن ذلك لم يحدث. علما بأن نصيب قطاع البحث العلمى فى الجامعات لا يزيد عن ١٧٪ من مجمل الإنفاق الحكومى على البحث العلمى فى مختلف قطاعات الخدمات والإنتاج.

ولذلك يجمع العديد من الباحثين المهتمين بالتعليم الجامعى على إرجاع تدهور مستوى خريجى الجامعات المصرية إلى الخلل الواضح فى العملية التعليمية.

فالنجاح فى الجامعة أصبح شبه أوتوماتيكى، تضخمت قواعد الرفع والرأفة والنقل للفرقة الأعلى لطلاب راسبين فى بعض المقررات، حتى أصبح رفع النتيجة جزءاً من حقوق الطلاب. فى المقابل تم إدخال نظام الفصلين الدراسيين مع الاحتفاظ بتنظيم معقد ومكلف للامتحانات يؤدى إلى اختصار أسابيع الدراسة لحوالى عشرة أسابيع فى كل فصل دراسى، مما لا يتيح للطالب الوقت لهضم المقررات والعمل الجاد لينجح بمجهوده هو. كل هذه الإجراءات جاءت "بقرارات سياسية" أو نتيجة "لقرارات سياسية".

ورؤساء الجامعات (المعينون)، رغم كونهم أساتذة جامعيين، إلا أنهم يتبعون التعليمات السياسية التى تصدر لهم على حساب منطق العلم والتخصص.

أيضاً يستحيل فى النظام الحالى تطوير أو تعديل المناهج بشكل مستمر، إذ يتطلب أى تعديل فى اللوائح الداخلية للدراسة فى الكليات أن يوافق عليها المجلس الأعلى للجامعات ووزير التعليم العالى.

خامساً: الحركة الطلابية

تتميز الحركة الطلابية فى الجامعات المصرية بتاريخ وطنى مرموق حيث شارك منذ ميلاد الجامعة الأهلية ١٩٠٨ جموع الطلاب الجامعيين فى الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال والسيادة الوطنية والتغيير الاجتماعى. فقد كان الطلاب فى مقدمة الطلائع الثورية فى ثورة ١٩١٩ وانتفاضة الطلبة عام ١٩٣٥ والانتفاضة الكبرى للطلبة والعمال عام ١٩٤٦ كما تصدروا صفوف الفدائيين فى الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطانى فى قناة السويس عام ١٩٥١ وسجلوا مسيرة ذاخرة بالبطولات والشهداء. وهناك مفارقة تستحق التأمل تتمثل فى التباين الملحوظ بين موقف القيادة السياسية الناصرية التى وافقت عام ١٩٦٨ على إصدار اللائحة الطلابية التى تتيح للطلاب حق العمل السياسى وذلك عقب المظاهرات التى قام بها طلاب الجامعات احتجاجاً على الأحكام الصادرة بشأن من تسببوا فى نكسة يونيو ١٩٦٧ فيما انعكس الوضع عقب العبور العظيم بإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى ثم مشاركة الطلاب فى مظاهرات يناير ١٩٧٧ احتجاجاً على غلاء الأسعار فى الانتفاضة الشعبية التى أطلق عليها السادات (انتفاضة الحرامية) وكان عقابهم صدور اللائحة الطلابية الحالية عام ١٩٧٩ والتى استهدفت حرمان الطلاب وتجريدهم من حقوقهم فى العمل السياسى ووضعهم تحت وصاية الأساتذة ورقابة الأمن وأصبح النشاط السياسى والثقافى الجاد محظوراً فى الجامعات منذ ذلك الوقت. وتركت الساحات الجامعية لنشاط الجماعات الإسلامية وكانت المحصلة ظهور أجيال من الشباب الجامعى التائه المفتقر للوعى والانتماء والذى يتطلع إلى فرصة الهجرة من الوطن بأى وسيلة. ولا شك أن التدخلات السياسية والأمنية التى تستهدف تعقيم النشاط الطلابى ومحاصرة حرية التعبير داخل الجامعات قد أدت إلى انحسار النشاط الطلابى وعزوف الطلاب عن المشاركة فى الإنتخابات التى تحسم فى الغالب لصالح الطلاب المنتمين للحزب الحاكم ومن ثم

أصبحت الجامعات بلا روح وطلابها يدورون طوال يومهم وراء جمع الملخصات ونماذج الامتحان بحثاً عن نجاح دون فكر.

جماعة ٩ مارس:

لمواجهة التحديات والاشكاليات التى يعانى منها التعليم الجامعى بادرت مجموعة من أساتذة الجامعات فى خريف ٢٠٠٣ لتأسيس مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات - ٩ مارس وهى مجموعة غير رسمية وليس لها إدارة أو رئاسة وإنما يتفق أفرادها على أسلوب العمل فيما بينهم ويدعى للمشاركة فيها أعضاء هيئات التدريس المهتمين باستقلال الجامعات بغض النظر عن توجهاتهم السياسية. وتعمل هذه المجموعة على تدارس كافة القضايا والمشكلات المتعلقة باستقلال الجامعات فى اجتماعات غير دورية تعقد داخل الجامعات ونواديها كما تتخذ الإجراءات اللازمة للدفاع عن الأعراف والقيم الجامعية والحقوق المهنية والأكاديمية للأساتذة والطلاب والتنديد بأى مساس بها وتنظم المجموعة منذ عام ٢٠٠٤ احتفالاً سنوياً بيوم استقلال الجامعة يوم ٩ مارس من كل عام وذلك فى ذكرى استقالة أحمد لطفى السيد من رئاسة الجامعة المصرية فى ٩ مارس ١٩٣٢ احتجاجاً على قرار الحكومة بنقل طه حسين إلى وزارة المعارف دون موافقة الجامعة.

وتصدر المجموعة نشرات غير دورية عن انتهاكات الحريات الأكاديمية والتدخلات الأمنية فى الجامعة كما تنظم وقفات احتجاجية ومسيرات سلمية للمطالبة بضمانات استقلال الجامعات وتأكيد الحقوق المهنية والأكاديمية للأساتذة وحقوق الحركة الطلابية.

(١٢)
الصورة الإعلامية للمرأة العربية فى عصر العولمة
التجليات والتحديات

يدور هذا الموضوع حول ثلاثة محاور نوجزهم على النحو التالى:

المحور الأول: يتناول التغيرات التى طرحتها الثورة العلمية والتكنولوجية فى مجالى الاتصال والمعلومات وتأثيرها على الواقع الاجتماعى والثقافى فى المجتمعات العربية وفى قلبها الأسرة والمرأة العربية.

المحور الثانى: يركز على مساحات التجاهل والاهتمام الذى تحظى به صورة المرأة العربية فى الإعلام وتأثير ذلك على منظومة القيم الأسرية والمجتمعية.

المحور الثالث: إبداع المرأة العربية فى مجال الصحافة والإعلام

تفصيلا لذلك:

المحور الأول:

يواجه العالم العربى، فى نهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين مجموعة من التحديات السياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية فى ظل مناخ إقليمى ودولى يشهد تحولات متسارعة ونزوعاً إلى مزيد من الهيمنة الغربية الاقتصادية والسياسية التى انعكست آثارها على الأسرة والمرأة العربية بشكل خاص ولعل من أبرز التحديات التى تواجه العالم العربى فى السنوات الأخيرة ذلك التطبيق القاصر فى مفهوم التنمية البشرية وتجاهل المغزى الحقيقى لهذا المفهوم وما

ينص عليه من توسيع دائرة الخيارات أمام كافة أفراد المجتمع من الرجال والنساء بما ينمى طاقات الشباب من الجنسين للإسهام فى خلق الظروف الملائمة لتحقيق العدالة والمساواة وفق منهج تنموى متكامل وفى مناخ ديمقراطى حقيقى وفى هذا السياق تبرز الحقيقة التى تشير إلى غياب الحوار فى كافة التشكيلات والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية فى الدول العربية مما يقود إلى العنف بمختلف صورة المفضيه إلى التوتر والصراع الذى يقوض تماسك الأسرة العربية وتنال المرأة العربية النصيب الأكبر من تداعيات العنف وآثاره. كذلك تشهد المنطقة العربية منذ نهاية السبعينيات تطبيقات جائرة لسياسات التكيف الاقتصادى الهيكلى فى كثير من البلدان العربية بما يتضمنه ذلك من تقليص لدور القطاع العام وتخفيض للإنفاق الحكومى على الخدمات مضافاً إليها ما شهده عقد الثمانينيات من تفاقم فى المديونية وتباطؤ فى النمو الاقتصادى، ويضاف إلى ذلك اتساع الفجوة التكنولوجية القائمة بين العالم العربى والدول الصناعية المتقدمة تكنولوجياً مما أدى فى ظل غياب التعاون العربى إلى آثار سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمعات العربية عامة وعلى الأسرة العربية ووظائفها وأدوارها على وجه الخصوص. وتتمثل هذه التغيرات فى بروز صراع الأدوار بين أعضاء الأسرة العربية ذكوراً وإناثاً وتفكك العلاقات الأسرية وظهور أشكال من العنف المادى والنفسى بين أعضاء الأسرة وانتشار ظاهرة الطلاق بكل مرتباتها الحادة على تنشئة الأجيال واستقرارهم الاجتماعى.

وقد أسفر كل ذلك عن تخلخل منظومة القيم الأسرية حيث توارت القيم الأخلاقية وبرزت أهمية الاعتبارات المادية على حساب القيم العاطفية والنفسية والتضامنية ورجحت كفة قيم التطلع المادى والفردية والمنفعة الشخصية لدى الأجيال الجديدة من الشباب. واكتسحت منظومة القيم الاستهلاكية المصاحبة

للعولمة فى طريقها العديد من الجوانب الإيجابية التى تميز بها التراث العربى الإسلامى مثل قيمة العمل والتضامن الأسرى واحترام كبار السن وتقديس الأبوة والأمومة وظهرت منذ نهاية السبعينيات تيارات فكرية وسلوكية جديدة فى سياق التغيرات العلمية والتكنولوجية التى شهدتها دول الشمال والتى تواكبت مع المحاولات الدؤوبة التى تبذلها القوى العالمية من أجل عولمة الثقافة والتعليم والدين وسائر مكونات المنظومة الحضارية التى كانت تحتفظ باستقلال نسبى خارج دوائر وقيم السوق العالمية. وقد كان لذلك كله مردوده السلبى فى مجال العلاقات الاجتماعية والثقافة والإعلام والاتصال حيث احتدم النقاش حول الأدوار الجديدة للإعلام سواء فى المجال السياسى أو الاجتماعى والثقافى. إذ أصبح الإعلام يشغل موقعاً مركزياً فى الاستراتيجيات والسياسات التى تستهدف بناء المجتمعات المعاصرة سواء فى الشمال أو فى الجنوب وإن كان ذلك أكثر وضوحاً فى المجتمعات الصناعية المتقدمة تكنولوجيا حيث يبرز دور الإعلام فى إعادة توزيع مراكز القوى فى مختلف المواقع بدءاً بالأسرة والمدرسة والمصنع والمستشفى ثم مواقع العمل والترفيه على مستوى الأقاليم ثم مستوى الدولة ككل. وإذا كانت العولمة تسعى إلى خلق ثقافة كونيه شامله تغطى مختلف جوانب النشاط الإنسانى وتتطلع إلى خلق الإنسان العالمى المبرمج ذى البعد الواحد المؤمن بأيديولوجية السوق العالمية والمتوحد مع مصالحها ورموزها وشعاراتها فإن ذلك ما كان ممكناً ان يتحقق إلا بفضل الثلاثى التكنولوجى الصاعد الذى يعمل فى تناغم وتكامل غير مسبوق. ويضم حسب ترتيب الأهمية كل من وسائل الإعلام السمعبصرى وشبكات المعلومات وشبكة الاتصالات اللاسلكية وفى ضوء ذلك أصبحت الإمبراطوريات السمعبصرية (الفضائية والأرضية) هى المؤسسة التربوية والتعليمية الجديدة التى حلت مكان كل من الأسرة والمدرسة والتى تقوم بدور أساسى فى تلقين النشء والأجيال الجديدة المنظومة المعرفية المنزوعة من سياقها التاريخى والقيم السلوكية ذات النزعة الاستهلاكية حيث تقوم بتقديم معلبات ثقافية محكمة الصنع تتضمن

منظومة جديدة من القيم تدور حول تشجيع النزعة الاستهلاكية وغرس قيم الأنانية والفردية والروح النفعية.

المحور الثانى:

وقبل أن نتطرق إلى رصد وتحليل صورة المرأة العربية فى الإعلام يجدر بنا أن نشير إلى التغير الذى طرأ على مكانة المرأة بحكم موقعها المركزى داخل الأسرة فى عصر العولمة وتأثير ذلك على صورتها فى وسائل الإعلام حيث يلاحظ تزايد أهمية الدور الذى تقوم به قوة العمل النسائية فى مضاعفة التراكم الاقتصادى لصالح الشركات العالمية والمحلية. فالمرأة فى نظر هذه الشركات تعد منجماً جديداً يجب استغلاله إلى آخر قطره أولاً باعتبارها تمثل قوة العمل الرخيصة غير المنظمة التى لا تحتاج إلى ضمانات صحية أو تأمينية فهى تقبل مالا يقبله الرجل سواء فى مجالات القطاع غير الرسمى أو فى الحرف والخدمات والصناعات التكميلية أو فى المنازل.

وثانياً: باعتبارها ربة بيت لا تزال تقوم بالأعمال المنزلية الحيوية دون أجر فضلاً عن دورها الأساسى فى الاستهلاك الذى يعد عماد السوق فى عصر العولمة والمرأة ربة البيت التى لا تعمل (وهنا يجدر الإشارة إلى أن أكثر من ٧٥٪ من النساء العربيات ربات بيوت) تعد المستهلكة الأولى فى الأسرة بل هى التى تحدد اتجاهات الاستهلاك لدى سائر أعضاء الأسرة كل ذلك يضاعف من مكانة المرأة كركن أساسى فى التراكم الاقتصادى القائم على عولمة السوق لصالح المتحكمين فى مجلس إدارة اقتصاد العالم.

وإذا كنا نتحدث عن المرأة العربية والإعلام علينا أن نؤكد مجموعة من الحقائق أولها أن قضية تحرير المرأة تعد جزءاً عضوياً من قضايا تحرير جميع المستضعفين من الرجال والنساء الذين ينتمون إلى الفئات المقهورة طبقياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً وفى مقدمتهم أهالى الريف والبوادى الذين يعانون أساساً من

التهميش السياسى والاقتصادى ويضاف إلى ذلك التهميش الثقافى والاجتماعى بالنسبة للمرأة أى الطوق الحديدى الذى شكلته العادات والتقاليد السلفية عبر مئات السنين والتى رسخت فكرة النقص الأنثوى، الهيمنة الذكورية. والوجه الآخر لهذه الحقيقة يتمثل فى كون الإعلام جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسى والثقافى العربى ولا يمكن أن نتناوله بمعزل عن هذا النظام وهذا يقودنا إلى الحقيقة الثانية التى تشير إلى بروز وجهين متناقضين للقضية، فإذا كان لابد أن نعترف بأن هناك تحسناً ملموساً فى أوضاع النساء العربيات خلال النصف الأخير من القرن العشرين خصوصاً فى ظل الجهود العالمية التى بذلتها الأمم المتحدة من أجل النهوض بأوضاع النساء ومحاولة إدماج المرأة فى تنمية مجتمعاتها والذى تمثل فى استراتيجية نيروبى ١٩٨٥ ومنهج العمل الصادر عن مؤتمر بكين ١٩٩٥، وهذا هو الوجه المضئ للقضية فإن الوجه المعتم يشير إلى أن معظم الأهداف الواردة فى وثائق هذه المؤتمرات لم تتحقق فلا تزال النساء العربيات محرومات من معظم حقوقهم المدنية والثقافية والاقتصادية فإذا كانت نسبة التعليم تتراوح ما بين ٣٥٪ إلى ٥٠٪ بين النساء العربيات فإن نسبة الأمية تتراوح ما بين ٤٠٪، ٨٨٪ ولا يزال ٧٠٪ من البنات فى سن التعليم خارج المدرسة كما أن مناهج التعليم تكرس التقسيم التقليدى لأدوار الجنسين علاوة على الموروث الثقافى الذى يعزز فكرة النقص الأنثوى، وتشكل النساء نسبة تتراوح بين ١٠٪، ٤٠٪ من قوة العمل العربية ولكنها محصورة فى القطاع الزراعى والخدمى وتفتقر إلى الضمانات التأمينية فى كثير من الدول العربية والنساء العربيات أول ضحايا البطالة. هذا ولا تزيد نسبة مشاركة المرأة العربية فى المؤسسات التشريعية عن ٤٪ بينما تزيد فى الدول النامية عن ١١٪، ورغم أن المرأة العربية شاركت فى جميع معارك التحرر الوطنى والمقاومة ضد الغزو الأجنبى فى مصر وسوريا والجزائر وفلسطين وعدن وجنوب لبنان.. إلا أن مشاركتها فى مواقع صنع القرار لا تزال محدودة إذ لا يزيد عدد الوزيرات عن ١٠ وزيرات من ٦٠٠ وزير فى الوطن العربى.

وهنا لنا وقفة.. علينا أن نتذكر دوماً أن المرأة العربية كانت سنداً ورفيقاً للثوار فى ثورة المليون شهيد فى الجزائر كما كانت حارسة أمينة للتراث العربى الإسلامى على امتداد ١٣٠ عاماً فى مواجهة محاولات الفرنسة وقطع اللسان العربى ومحو الذاكرة القومية.

وفى فلسطين ظلت المرأة العربية على امتداد ٧ أجيال تزود ميادين المقاومة بآلاف الشهداء منذ هبة البراق ١٩٢٩ وانتفاضة القسام ١٩٣٥ والثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦ وحرب ١٩٤٨.. وبعد اغتصاب الوطن الفلسطينى وإقامة الكيان الصهيونى ظلت تواصل دورها الخالد فى المنافى تزود ساحة النضال بمزيد من الشهداء تنجب وتربى وتدفع بسخاء بفلذات أكبادها فداء للوطن.

وفى الجنوب اللبنانى كانت المرأة اللبنانية نموذجاً يحتذى فى مواجهة الغطرسة الصهيونية وأعطت الدرس لجميع نساء العالم صموداً وفداء واستمرارية وفى العراق لا تزال المرأة العربية صامدة شامخة فى مواجهة الحصار الظالم للوطن الشقيق على مدى عشر سنوات. ثم الاحتلال الأمريكى منذ عام ٢٠٠٣ وفى السودان قاومت المرأة السودانية جنباً إلى جنب مع الرجل كافة أشكال السيطرة الأجنبية ومحاولات تمزيق الوطن إلى شمال وجنوب.. وتتوالى صور الصمود والاستبسال من جانب المرأة العربية فى ليبيا واليمن وسوريا ودول الخليج تحاول أن تفك أسر التركة التاريخية من الموروثات البغيضة التى تحاصر عقلها وإرادتها تحت مسميات وحجج عديدة.

ورغم التعديلات التى طرأت على قوانين الأحوال الشخصية مما يضمن للمرأة العربية توفير حماية أكبر وحقوقاً أوسع إلا أنها لا تزال تعانى من بعض صور التمييز التى تتمثل فى احتفاظ الزوج بالحق المطلق فى الطلاق وتعدد الزوجات وحضانة الأطفال ولا تزال محرومة من منح جنسيتها لأبنائها، وتعانى معظم النساء العربيات فى الحضر والريف والبادية من شتى أشكال العنف المادى والمعنوى الذى

يمارس ضدهن سواء داخل الأسرة أو فى أماكن العمل أو فى الأماكن العامة مما يعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان.

ويضاف إلى ذلك الآثار السلبية لسياسات التكيف الاقتصادى الهيكلى من تفاقم المديونية واتساع الفجوة التكنولوجيا بين العالم العربى والدول الصناعية المتقدمة فى ظل غياب التعاون العربى مما أدى إلى بروز صراع الأدوار بين أعضاء الأسرة العربية إناث وذكور وتفكك العلاقات الأسرية وانتشار ظاهرة الطلاق بكل مترتباتها الحادة على تنشئة الأجيال حيث توارث القيم الأخلاقية واكتسحت منظومة القيم الاستهلاكية المصاحبة للعولمة فى طريقها العديد من الجوانب الإيجابية التى تميز بها التراث العربى الإسلامى مثل قيمة العمل والتضامن الأسرى واحترام كبار السن وتقديس الأبوة والأمومة.

المحور الثالث: إبداع المرأة العربية فى مجال الصحافة والإعلام

ويتناول المحور الثالث السؤال المطروح ماذا قدمت المرأة العربية للإعلام؟

كانت المشاركة النسائية فى الصحافة العربية أسبق من كل الميادين فمنذ نهايات القرن التاسع عشر احتلت الصحافة النسائية موقعها على ساحة العمل الإعلامى المصرى حيث برزت هند نوفل فى مجلة الفتاة ١٩٨٢ ولبيبة هاشم فى مجلة النهضة النسائية ١٩٠٦ ثم بلسم عبد الملك (المرأة المصرية) وتفيدة علام فى (أمهات المستقبل) ومنذ عام ١٩٠٨ توالت أسماء الكاتبات والصحفيات جميلة حافظ وفاطمة نعمت راشد ومى زيادة ثم جميلة العلايلى ووداد سكاكينى وأسماء فهمى وسهير القلماوى وبنت الشاطئ وأمينة السعيد.

وقد تزايدت المشاركة النسائية فى الإعلام العربى على امتداد العقود الثلاثة الماضية وأصبحت نسبة الإعلاميات العربيات تتراوح ما بين ٢٤٪ فى اليمن و٣٠٪ فى مصر و١٧٪ فى البحرين و٢٥٪ فى كل من سوريا وتونس كما تبوأت المرأة العربية

العديد من المواقع القيادية فى الإعلام المرئى والمسموع وفى رئاسة تحرير الصحف فى كل من مصر والعراق والجزائر والمغرب وتونس وسوريا والسودان والكويت وليبيا واليمن. هذا علاوة على العديد من الأسماء التى برزت فى مجال الإعداد والإخراج والدراما الإذاعية والتليفزيونية مثل أنعام محمد على وملك إسماعيل وآمال فهمى وفتحية العسال يضاف إليهم الكثيرات فى الصحافة المكتوبة أمثال إنجى رشدى وجاكلين خورى وبهيرة مختار وسناء البيسى وإقبال بركة وسكينة فؤاد وفريدة النقاش وإقبال بركة.

وإذا كان لمصر فضل السبق فى ظهور الصحافة النسائية فى نهاية القرن التاسع عشر فإن القرن العشرين قد شهد منذ بداياته الأولى ظهور الصحافة النسائية فى سائر الدول العربية. إذ حظى لبنان بالمرتبة الثانية فى ظهور الصحافة النسائية وذلك فى أوائل القرن العشرين أما سوريا فكانت الثالثة من حيث الترتيب حيث صدرت عام ١٩١٠ مجلة العروس. وتنوعت اهتمامات الصحافة النسائية فى ذلك الوقت بين الاهتمامات التقليدية للمرأة من ناحية وبين مناقشة قضاياها والمطالبة بحقوقها الشرعية من ناحية أخرى ومن القضايا التى ناقشتها الصحافة النسائية فى مصر تعليم المرأة. أما لبنان فكانت الصحافة النسائية بها تدعو لترقية المرأة ثقافياً والاهتمام بالأمور الأسرية بينما اقتصرت الصحافة فى سوريا على التركيز على تلك الموضوعات النسائية حيث كثرت فيها النصائح الزوجية والبيئية والملاحظات الخاصة بتربية الأطفال وإعداد الطعام واختيار الملابس. هذا واتسمت الصحافة خلال هذه الفترة بالمبادرات الفردية وارتباط تلك الصحف بأصحابها وخلال فترة العشرينيات من القرن العشرين امتد تيار الصحافة النسائية ليشمل العراق إلى جانب مصر ولبنان وسوريا حيث بدأت الصحافة النسائية فى العراق سنة ١٩٢٣.

وتطورت الصحافة النسائية فى مناقشة قضايا المرأة لاسيما فى مصر حيث طرحت الدعوة إلى التوسع فى تعليم المرأة وإشراكها فى التعليم العالى أسوة بالبنين والسعى لتحرير المرأة المصرية من قيود العادات والتقاليد كما شاركت المرأة المصرية فى ثورة ١٩١٩ أول ثورة تحريرية فى الوطن العربى وكان لذلك أثره الإيجابى فى طرح قضايا جديدة مثل السفور والمطالبة بحق المرأة فى المشاركة السياسية حيث طالبت هدى شعراوى ورفيقاتها بحق المرأة فى التصويت فى الانتخابات النيابية.

وفى لبنان استمرت الصحافة النسائية فى الحث على ترقية المرأة أدبيا وعلميا وبث روح التربية الاستقلالية وتحسين الحياة العائلية، هذا إلى جانب الاهتمامات التقليدية مثل التدبير المنزلى وشئون الأسرة والتى ظهرت فى مجلة (ليلى) العراقية التى قادت حملة لتحرير المرأة فى العراق.

هذا واستمرت المبادرات الفردية هى الغالبة فى الصحافة النسائية خلال هذه الفترة.

أما فترة الثلاثينات من القرن العشرين: فقد شهدت ظهور الصحافة النسائية فى بلاد المغرب العربى وبالتحديد فى تونس حيث كانت الدولة الخامسة فى إصدار المجلات النسائية وتميزت هذه المرحلة بجدية وأهمية القضايا المطروحة بالصحافة النسائية خاصة تلك التى تتعلق بحقوق المرأة ففى مصر اهتمت الصحافة النسائية بخلق وعى نسائى بين القراء والقارئات وإقناع المواطنين بمكانة المرأة وما تؤديه من دور هام فى البلاد، كما خلقت الصحافة النسائية أدباً نسائياً له طابعه الخاص ونبهت الصحافة النسائية فى لبنان إلى مخاطر التخلى عن التقاليد وأكدت ضرورة الاهتمام بتعليم المرأة، وعالجت الصحافة النسائية بالعراق قضايا تحرير المرأة وبعض المشكلات الاجتماعية المرتبطة بها مثل "إجبار الفتيات على الزواج" والمطالبة "بتخفيض المهور" وكذلك الدعوة إلى نزول المرأة لميدان العمل هذا ولم تقتصر

الصحافة النسائية العربية على معالجة قضايا المرأة بل تطرقت إلى القضايا والأحداث السياسية كذلك.

ويلاحظ فى فترة الأربعينات من القرن العشرين: أنه بالرغم من صدور عدد كبير من الصحف النسائية خلال هذه المرحلة إلا أنها اتسمت فى معظمها بالاهتمام بالأمور التقليدية للمرأة "كفن التجميل والاهتمام بالمظهر – صحة الأم والطفل". ويمكن أن يستثنى من ذلك "مجلة بنت النيل" لدرية شفيق التى سعت من أجل نيل المرأة لحقوقها السياسية والمطالبة بإصدار التشريعات التى تكفل ذلك، أيضاً مجلة (بنت الوادى) فى السودان أولى المجلات النسائية به والتى طالبت بتعليم وعمل المرأة.

وفى حقبة الخمسينيات من القرن العشرين: دخلت دول عربية جديدة مجال الصحافة النسائية "كالأردن" مثلا التى أصدرت مجلة (فتاة الغد) سنة ١٩٥٠ وعالجت المشكلات الاجتماعية للمرأة. وشهدت هذه الفترة التزاوج بين إثارة القضايا الخاصة بتعليم وعمل المرأة وبين الاهتمام بالأمور التقليدية (التجميل – الأزياء – المطبخ..الخ) وذلك على مستوى الصحافة النسائية العربية ككل.

كما بدأت المبادرات الفردية فى إصدار الصحف النسائية تقل وبدأ يظهر دور الجمعيات والاتحادات ودور الصحف وتجلى ذلك فى صدور مجلة حواء عن دار الهلال عام ١٩٥٧"، مجلة "هريزون" اللبنانية التى أصدرتها الجمعية الخيرية الأرمنية العامة. وكذلك مجلة "الاتحاد النسوى العراقى" التى أصدرها الاتحاد النسائى ببغداد.

(١٣)
الإعلام والمرأة الأفريقية

تؤكد الدراسات الانثروبولوجية والسياسية والاجتماعية ان النساء هن الفئة الوحيدة التى عانت من التمييز منذ عصر الصيد وأن جميع الثورات التى شكلت مسار البشرية من عصر إلى عصر بدءاً بثورة العصر الحجرى التى نقلت البشرية من عصر الصيد إلى المرحلة الزراعية التى شهدت الحضارات القديمة ثم الثورة الصناعية التى نقلت البشرية من مرحلة الزراعة إلى الصناعة وأدت إلى ظهور الرأسمالية الأوربية والطبقات الوسطى وانهيار النظام الاقطاعى. ثم الثورة الثالثة التى نقلت البشرية من مرحلة الصناعة إلى الثورة العلمية والتكنولوجية جميع هذه الثورات لم تغير كثيراً من جوهر التمييز بين المرأة والرجل ولعله من المفيد قبل التحدث عن دور الإعلام الأفريقى فى النهوض بأوضاع المرأة الأفريقية تجدر الإشارة إلى مجموعة من الحقائق الخاصة بالنساء الأفريقيات.

١ - لابد أن نعترف بأن هناك تحسناً ملموساً فى أوضاع النساء الأفريقيات خلال النصف الأخير من القرن العشرين وصولاً إلى الألفية الثالثة. وذلك بفضل الجهود الرسمية والشعبية دولياً واقليمياً ومحلياً وأيضاً اسهام المؤتمرات الدولية فى رفع مستوى الوعى العالمى بقضية المرأة منذ مؤتمرات المكسيك ١٩٧٥ ونيروبى ١٩٨٥ وبكين ١٩٩٥ عدا صدور الاتفاقية الدولية لإلغاء التمايز بين الجنسين عام ١٩٨٢ . وهذا هو الوجه المضئ وعلى الجانب الآخر يأتى الوجه

المعتم إذ أن معظم الأهداف الواردة فى وثائق هذه المؤتمرات لم يتحقق فلا تزال النساء الأفريقيات محرومات من كثير من حقوقهن المدنية والاقتصادية والثقافية وتفضيلاً لذلك.

٢- رغم ما تتميز به الدول الأفريقية من تقارب اجتماعى وثقافى ونضال مشترك ضد المستعمر الأوروبى إلا أن ذلك لا ينفى تنوع أنظمة الحكم والتفاوت الاجتماعى والاقتصادى فضلاً عن اختلاف نمط الإنتاج ومنظومة القيم المجتمعية وينعكس ذلك بوضوح على النساء الأفريقيات فالأزمة الاقتصادية الراهنة تؤثر بصورة سلبية على الفئات الكادحة كافة وعلى النساء بصورة أكبر فالفقر له وجه امرأة كما تتأثر المرأة الأفريقية بالصراعات السياسية والحروب الأهلية والمجاعات خصوصاً فى يوروندى والصومال ونيجيريا والسودان.

٣- لا يزال ٧٠٪ من البنات الأفريقيات فى سن التعليم خارج المدرسة كما تعانى نظم التعليم الأفريقية من أزمة غياب التنسيق مع سوق العمل وما يترتب عليه من تخرج أفواج من العاطلين والعاطلات كما أن المناهج التعليمية والتشريعات القانونية وتفسير النصوص الدينية لا تزال تكرس الموروث الثقافى السلبى الذى يرسخ فكرة النقص الأنثوى ويعزز التمايز بين الجنسين.

٤- تشكل المرأة الأفريقية نسبة تتراوح بين ٣٥-٥٥٪ من قوة العمل الأفريقى علماً بأن هذه الإحصاءات لا تعكس الحقيقة كاملة لأن عمل المرأة المنزلى لا يدرج فى قوة العمل الرسمية. ورغم ذلك فإن النساء والأفريقيات هن أول ضحايا البطالة ولا يزال أجر النساء أقل بكثير من الذكور فى معظم القطاعات الخدمية والاقتصادية.

٥- تتعرض المرأة الإفريقية لأشكال متباينة من العنف البدنى والنفسى أسرياً واجتماعياً.

فى ضوء هذه الحقائق تطرح هذه الندوة من خلال العديد من الأوراق (الصور المتبادلة بين المرأة الأفريقية والإعلام) وهنا يبرز السؤال المحورى: هل يسعى الإعلام الأفريقى لحث المجتمع على سد الفجوة النوعية والحقوقية بين المرأة والرجل أم يسعى إلى الإبقاء على الأوضاع التقليدية للمرأة رغم ما تحمله من ظلم اجتماعى وإنسانى، وهل يسعى الإعلام الأفريقى إلى تفعيل ما تشير إليه الدساتير المحلية والعالمية من تأكيد قيم المساواة القانونية والتشريعية بين المرأة والرجل أم أنه يعمل على تكريس الواقع الراهن للمرأة بكل ما تحويه من قصورات وفجوات حقوقية ساعياً إلى استثمار المرأة من خلال الإعلانات لترويج القيم الاستهلاكية لصالح السوق العالمية؟

كى نستطيع الإجابة عن هذه التساؤلات لابد من الإحاطة بثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: يتناول السياسات الإعلامية تجاه المرأة وتتضمن صورة المرأة الأفريقية فى وسائل الإعلام المقروء والمرئى والمسموع والفضائيات والإعلام الالكترونى وموقف القيادات الإعلامية من قضايا المرأة الأفريقية.

ويركز المحوران الآخران على العنصر البشرى أى الإعلاميات الأفريقيات ووعيهم بقضايا النوع الاجتماعى وهمومهم المهنية والأسرية والاجتماعية والجمهور النسائى وعلاقته بوسائل الإعلام الأفريقية سواء من حيث الاستخدامات أو التفضيلات علاوة على مدى اهتمام وسائل الإعلام الأفريقية بإشراك الجمهور النسائى وتلبية احتياجاته الاتصالية.

يشير المشهد الإعلامى الأفريقى الراهن إلى وجود أربعة تيارات فكرية تتحكم فى اتجاهات ومواقف الإعلام الأفريقى تجاه قضايا المرأة وحقوقها.

١- التيار التقليدى:

الـذى يـستمد مـشروعيته واسـتمراريته مـن الموروثـات الثقافيـة والتفـسير الذكورى السلفى للأديان والخضوع النسائى للموروثات ويكرس فكرة النقص الأنثوى ودونية المرأة وعدم احتساب العمل المنزلى للمرأة اقتصادياً واجتماعياً كما يستفيد من الظروف المتراجعة فى الدول الأفريقية والتى تتمثل فى تفكك المنظومة القيمية وتخلى الدولة عن مسئولياتها الاقتصادية والاجتماعية وغياب الديمقراطية والتبعية الاقتصادية للسوق العالمية. ويعبر هذا التيار عن نفسه بكثافة فى معظم وسائل الإعلام الأفريقية المقروءة والمرئية والمسموعة والفضائيات من خلال الصور التى تحصر المرأة فى أدوارها المنزلية واهتماماتها الأنثوية وخضوعها المطلق للسلطة الذكورية فى الأسرة الأفريقية سواء الأب أو الأخ أو الزوج.

٢- التيار الاجتماعى التحررى:

ويرجع هذا التيار إلى دعوات الرواد المستنيرين الذين طالبوا بتحرير المرأة فى إطار حركة الأحياء القومى وحركات التحرر الوطنى الأفريقية وقد تلقى هذا التيار قدراً كبيراً من الزخم والاستمرارية منذ سبعينيات القرن العشرين بفضل جهود الأمم المتحدة وسعيها الدؤوب من أجل تحقيق المساواة الحقوقية بين المرأة والرجل وإدماج المرأة فى المجالات التنموية والأنشطة المجتمعية كافة.

٣- التيار النسوى الوافد من الغرب:

ويحصر نضال المرأة فى أطر معزولة عن السياق المجتمعى ويدعو إلى تحطيم النظام الأبوى الذى يميز نمط العلاقات القبلية والأسرية فى المجتمعات الأفريقية ويعبر عن نفسه فى بعض الكتابات النسوية ويتجسد فى كثير من المنظمات النسائية الأفريقية التى كرست هامشية النضال النسائى فى معظم الدول الأفريقية.

٤- التيار العولمى:

يستفيد من فلسفة وأفكار التيار التقليدى وتستمر مقولاته وقناعاته فى التركيز على أنوثة المرأة واستخدامها كمادة جاذبة فى الإعلانات كما يركز على النساء الأفريقيات الفقيرات كقوة عمل رخيصة غير مؤمنة على نساء الطبقة الوسطى كعنصر استهلاكى لصالح السوق العالمية والمحلية. لقد انعكست هذه التيارات على مواقف الإعلام الأفريقى من قضايا المرأة. وتبلورت فى مجموعة من الحقائق نطرحها على النحو التالى:

١- انحياز الإعلام الأفريقى طبقياً لنساء المدن على حساب نساء الريف والطبقات الشعبية.

٢- انحياز الإعلام الأفريقى مهنياً للنخب النسائية فى السياسة والفن والرياضة والاقتصاد والبيئة على حساب الجموع النسائية الكادحة فى مجالات العلم والتعليم والطب والعمل الاجتماعى التطوعى وربات البيوت والعاملات والمناضلات السياسات والسجينات والمعوقات.

٣- انحياز الإعلام الأفريقى لمرحلة الخصوبة فى عمر المرأة من سن ٢٠-٤٠ عاماً (الزوجة والأم) وتجاهل الطفلة الأنثى والمراهقة والمسنة.

٤- عدم الاقتراب من قضايا الأحوال الشخصية والأسباب الاجتماعية للجرائم النسائية.

٥- تصاعد الاهتمام بقضايا الأجندة الأجنبية على حساب الأجندة المحلية التى تركز على الفقر والأمية والبطالة والهجرة والرعاية الصحية والاجتماعية للمرأة الأفريقية وسائر هموم ومشكلات الغالبية العظمى من نساء الريف والحضر فى أفريقيا.

٦- غياب الرؤية النقدية فى معالجات الإعلام الأفريقى لقضايا المرأة والتركيز على الإنجازات السطحية ذات الطابع المظهرى والاحتفالى.

كما تشير هذه الدراسات أن السياسات الإعلامية تجاه المرأة الأفريقية لا تزال تدور حول التغطية الإعلامية القائمة على الإثارة والمعالجات الشكلية ذات الطابع الاحتفالى مما يؤكد عليه كل من التيارين التقليدى والعولمى. وفى مواجهة سطوة التيار التقليدى واقتحام التيار العولمى مدعوماً بقوة السوق والإعلانات يحاول التيار الاجتماعى التنموى أن يجد له موقعاً لائقاً فى الإعلام الأفريقى حيث يحرص على أن يطرح رؤية متوازنة لقضايا المرأة الأفريقية والتحديات التى تواجهها مستلهما استنارة الرواد الأوائل وملتزماً بالتوجهات الدولية التى تسعى إلى إنصاف نساء العالم حفاظاً على الصحة النفسية والمجتمعية والتوازن الإنسانى للمجتمعات البشرية فى ضوء كل ما طرحناه قد يحق لنا أن نتساءل كيف للمجتمعات الأفريقية التى يهيمن عليها الفكر الأبوى والانبهار بالرؤى الغربية وغلبة المصالح الفردية وغيبة الرؤية الاجتماعية كيف يتسنى لها أن تأمل فى تحقيق أى تقدم سياسى أو اجتماعى أو ثقافى دون أن تتبنى وتطبق فعلياً قيمة العدالة النوعية التى تعد شرطاً أساسياً لإرساء العدالة المجتمعية بمعناها الشامل سياسياً واقتصادياً وثقافياً فقبل أن نطالب بتحرير المرأة الأفريقية وتغيير صورتها الإعلامية علينا أن نهئ المناخ العام لتحقيق ذلك من خلال اشراك جميع المؤسسات السياسية والاجتماعية والتعليمية والدينية والثقافية لإرساء سياسات للتوعية المجتمعية لكل من الرجال والنساء معاً والسعى بجدية لتصفية التشريعات الجائرة التى تقوم على أساس التمييز النوعى فى مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية والمجتمعية والإعلام. إن الإعلام البديل الذى نتطلع إليه هو الذى يحرص على طرح رؤى نقدية تصمد أمام الإعلام التجارى وتكشف مساوئه ودوره فى تزييف وعى الجمهور بوضعية المرأة الأفريقية وأدوارها وطموحاتها وحقوقها المشروعة ويتشكل من كوادر إعلامية تتبنى الفكر

العقلانى المستنير وتكون قادرة على إرساء استراتيجية إعلامية تشارك المرأة فى إعدادها وتفعيلها وتنتج خطابا إعلامياً منصفا ومتوازناً وقادراً على تصحيح رؤية المجتمع الأفريقى للمرأة ليس فقط لأنها نصف المجتمع بل لأنها أيضاً نصف الحقيقة.

(١٤)

إشكالية الحرية فى كتابات المرأة العربية

(تجربة ذاتية)

لقد فرض الصمت على المرأة عبر التاريخ وتم التعتيم على كل ما يتصل بها وبحياتها حيث أطلق على حياة النساء ما يسمى بثقافة الصمت.

ويرى الناقد الفرنسى أدوين أردنر أن النساء يشكلن المجموعة الصامتة فى المجتمع فى حين يشكل الرجال المجموعة أو الفئة المهيمنة التى تسيطر على اللغة وأساليب التعبير ولذلك كانت المرأة تعبر عن آرائها ومعتقداتها باستخدام الأساليب التى فرضها وكرسها الرجل وإن ما يحدد كتابة المرأة بالأساس هو تجربتها الذاتية وما تتميز به من زخم شعورى. وما يرتبط بها من معاناة وقمع ومحاولة دائبة للنهوض وإثبات الذات وكل هذه العوامل تشكل رؤيتها للذات ويبلور علاقتها بالعالم وموقفها منه.

لقد ظلت الكتابة عبر التاريخ سلطة وصاحب القلم ليس إلا صاحب سلطة وظلت الكتابة امتياز الرجال الخاص وتجسيد لسلطتهم ومنذ البدء عرف العرب أن سلطة الكتابة لا يجب أن تورث إلى النساء وهنا نتذكر وصية الأسلاف فى تربية البنات (لا تعلموهن الكتابة) وكان الهدف منها هو ألا تبعث النساء برسائل يبثونها عواطفهن للرجال) ومن هنا جاء حرمان النساء من التعليم ولم يسمع صوت المرأة

إلا فيما ندر. وتحولت ثقافة الصمت إلى جزء من الثقافة العربية. ومن أجل تغيير ميزان القوى فى المجتمع برزت ضرورة الإنصات لصوت المرأة والاعتراف بوجهة نظرها ورؤيتها الذاتية لنفسها وللعالم كما أنها تطرح فكرة إمكانية خلخلة البنية الاجتماعية والثقافة القائمة ولأن سلطة الكتابة ظلت لمدة طويلة من حق الرجل وتم التعامل مع هذا الأمر بوصفه حقيقة مطلقة ولأن المطلق يصعب تغييره لذلك أثارت كتابات المرأة ضجة لم تهدأ حتى الآن وهذه الضجة ليست سوى خلخلة للبنية الذكورية الراسخة المتحيزة.

ومنذ زمن بعيد فرض الصمت على إمكانية التعبير الإبداعى من جانب المرأة العربية وهذا لا يعنى غياب المبدعات فى التاريخ العربى ولكنه يعنى قله عددهن الملحوظة بالنسبة لعدد الرجال فالعقم الإبداعى فرض على المرأة العربية بسبب ظروف مجتمعية وتاريخية غير منصفة وهذه الظروف نفسها هى التى فرضت خصوصية الكاتبة العربية. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن مجتمعاتنا العربية تسعى حالياً للتحرر من القهر بشكل عام وذلك تحت مسمى (قضية الحريات) التى تتضمن حرية التعبير والبوح والإبداع ولكن هذه المجتمعات لا تزال متحفظة برجالها ونسائها تجاه قضية الإبداع النسوى ويتجلى ذلك فى عدة أشكال أبرزها تغييب الممارسة النقدية النسوية فضلاً عن إحالة كل ما تكتبه المرأة على خبراتها الذاتية علاوة على إحكام أطروحات المحرمات حولها والحصار الذى يطوق العقل الجمعى الذى لا يريد أن يعترف أن المرأة إنسان قبل أن تكون أنثى ولا دخل لنوعها البيولوجى بمكانتها فى السلم الاجتماعى. وهنا تكمن المفارقة فالمجتمع الذى يلح فى المطالبة بحل قضية الحريات لا يعترف بالمرأة كمواطن كامل الأهلية له نصيبه فى تلك الحريات. فالمجتمع يعطى للرجل صلاحيات وامتيازات عديدة منها الكتابة والتعبير عن مشاكله وأحلامه وإحباطاته ونزواته ولكن حينما تكتب المرأة تعبر أسواراً عالية محاطة بالأشواك من كل جانب من جانب الأسرة ومجال العمل والأهل والأصدقاء والجيران وجميع الفئات التى تتعامل معها.

فهناك دائماً من يتحدث بالنيابة عن المرأة ويفكر لها ويوجهها باعتبارها قاصر غير قادرة على اتخاذ القرار وليس لديها منطق وحكمه الرجل ولذلك قامت البنية التحتية للمجتمع الأبوى على مركزية الكلمة الذكورية والمنطق الذكورى الذى لا يستوعب إلا المنطق واللغة المماثلان له ويكتسب إيجابياته من إضفاء السلبية على الآخر المغاير. وتقوم هذه الثقافة الأحادية الذكورية فى جوهرها بوأد كل بذور تنبئ بالاختلاف كما تقاوم أى تميز معرفى للخطاب النسوى وهنا تبرز مسئولية هذه البنية الذكورية التى تكرس التمييز والقهر الواقع على الرجل والمرأة معاً.

لقد مارست ثلاثة أنواع من الكتابة بدأت بتجربتى الصحفية فى جريدة الأهرام على مدى عشر سنوات خلال حقبة الستينيات وأوائل السبعينيات وأتيح لى فرصة التعلم واكتساب الخبرة المهنية من زملائى ورؤسائى من قدامى الصحفيين ولكن كان هناك العديد من الخطوط الحمراء التى فرضتها ظروف المرحلة السياسية خلال الحقبة الناصرية والتى التزم بها جميع الصحفيين والصحفيات وتمثلت فى وجود الرقيب وسلطة رئيس التحرير ومعاونيه من رؤساء الأقسام وكان محظوراً ممارسة أى شكل من أشكال النقد للسلطة الحاكمة وأجهزتها الأمنية ولم يقتصر ذلك على مواد الرأى بل شمل منظومة الأخبار والتعليقات والتحقيقات الصحفية.

كان عدد الصحفيات قليلاً ولم يكن مسموحاً لهن بتقلد أية مواقع قيادية داخل الصحيفة فيما عدا قسم المرأة الذى أنحصر دوره فى تغطية أخبار وأنشطة نجوم المجتمع من نساء الطبقة الوسطى وأدوارهن التقليدية فى رعاية الأسرة والأطفال والحفاظ على الزوج وشئون الطهى والمكياج والأزياء... الخ.

ومن أهم الصعوبات المهنية التى واجهتنى فى تلك الفترة علاقتى بمصادر الأخبار والمعلومات التى كان يحتكرها الوزراء والمحافظين والقيادات التنفيذية فى مجالات الصحة والإسكان والتعليم والاقتصاد والرعاية الاجتماعية إذ كانوا جميعاً

من الرجال المسكونين بالرؤية التقليدية للمرأة باعتبارها أنثى يجب اقتناصها وقد تعرضت للعديد من الإغراءات والمساومات من بعض المصادر الذكورية مقابل حصولى على بعض الأخبار الصحفية الهامة مما كان يضطرنى إلى مقاطعتهم وإبلاغ رؤسائى فى الصحيفة. كما تعرضت لمحاولة تجنيدى فى أجهزة الأمن السياسى ضد رئيس تحرير الأهرام وذلك عقب اعتقالى عام ١٩٦١ ضمن مجموعات اليسار المصرى. والمرة الوحيدة التى تعرضت للفصل من عملى الصحفى كانت على يد أول وزيرة للشئون الاجتماعية د. حكمت أبو زيد عندما تعرضت بالنقد للحركة النسائية المصرية فى مقال نشرته صحيفة (الاشتراكى) التى كان يصدرها الاتحاد الاشتراكى. لقد استمرت هذه الصعوبات وتعددت أشكالها لدى الأجيال الجديدة من الصحفيات والإعلاميات العربيات.

وهنا يجدر الإشارة إلى الحقائق التى أجمعت عليها كل من الدراسات وحلقات النقاش والدورات التدريبية التى شاركت فيها على المستويات المحلية والعربية والدولية والتى كشفت عن العديد من الصعوبات والعوائق التى تعترض المسيرة المهنية للصحفيات العربيات وتعزى إلى المناخ الثقافى الذكورى الذى يسيطر على بيئة العمل الإعلامى ويعيد إنتاج بل يكرس الرؤية النمطية لقضايا المرأة كما يتعمد تهميش أغلب القضايا ذات الأولوية القصوى مثل الأمية وقوانين الأحوال الشخصية والفقر ومشكلات المرأة الريفية كما كشفت هذه الدراسات عن تحيز القيادات الإعلامية ومعاناة الإعلاميات من الصورة التقليدية السائدة لدى رؤسائهم عن المرأة العاملة فى حقل الإعلام إذ يعتبرونهم أقل فى مستوى القدرات المهنية من زملائهم ولذلك يفضلون الرجال للمناصب القيادية والدورات التدريبية والمؤتمرات الدولية. كذلك كشفت الدراسات على الجانب الآخر عن افتقار معظم الإعلاميات العربيات إلى الوعى الثقافى والمجتمعى بقضية المرأة مما أدى إلى إسهامهن بوعى أو بدون وعى فى إعادة إنتاج القيم المعوقة للتطور. كما

لوحظ أن السياسات الإعلامية الخاصة بالمرأة والأسرة لم يطرأ عليها أية تغيرات إيجابية خلال فترة تولى القيادات النسائية لمواقع صنع القرار فى الحقل الإعلامى (مقروءاً ومرئياً ومسموعاً) ورغم الاهتمام العالمى الذى تصاعد خلال العقدين الماضيين وانتقل من التأكيد على أهمية الالتفات لدور المرأة على التأكيد على أهمية الالتفات لرؤية المرأة عند رسم السياسات المختلفة سواء الإعلامية أو التعليمية أو بلورة التوجهات الثقافية فيما يتعلق بقضايا التنوير وإشاعة قيم حقوق الإنسان فى المجتمع والتى تشمل ضمن أمور أخرى قيمة المساواة الحقوقية فى إطار الاعتراف بالاختلاف بين الجنسين وإعادة تعريف مفهوم الخصوصية الثقافية الذى يستخدم على نحو يتضمن أحياناً إهداراً لحقوق المرأة من جانب بعض التيارات السلفية.

أما تجربتى الثانية فى الكتابة فقد كان مجالها البحث العلمى وامتدت عبر أربعة عقود تتلمذت خلالها على أيدى نخبة متميزة من الأساتذة والعلماء المصريين والعرب والأجانب وانتميت إلى المدرسة النقدية فى العلوم الاجتماعية وتمثلت أهم الصعوبات التى واجهتنى فى سيطرة التيار الوظيفى الأمبريقى على مختلف فروع العلم الاجتماعى (سياسة – اقتصاد – إعلام – قانون... الخ) وقد انتقل هذا التيار إلى الحقل الأكاديمى فى الإعلام والصحافة وشكل أنصاره عدد كبير من أشباه العلماء الذين تصدوا بضراوة للتوجهات النقدية وأصبحوا رافداً قوياً للسلطة القائمة حيث تم توظيفهم لتبرير سياساتها التعليمية والعلمية التابعة للغرب وأيديولوجية السوق مما أهدر الخصوصية المعرفية والثقافية للبحوث العلمية فى حقل الإعلام بل عطل نمو التيارات النقدية حيث تم تجاهل البحوث الأساسية والاستراتيجية فى هذا الحقل الهام مع الإستمرار فى الترويج لبحوث التسويق والإعلانات وتهميش وإقصاء الباحثين المنتمين للتيار النقدى عن كافة المواقع القيادية فى الجامعة.

ولعل أبرز ما تحويه تجربة الكتابة البحثية ذلك العدوان الصارخ على الحريات الأكاديمية والثمن الفادح الذى دفعته بسبب كتابى عن الصحافة الصهيونية فى مصر الذى صدر عام ١٩٧٩ وكشفت من خلاله الدور الذى قامت به الحركة الصهيونية فى تحويل مصر إلى منبر للدعاية لما يسمى بالوطن القومى لليهود فى فلسطين وتعرضت لسلسلة من الافتراءات لتشويه سمعتى العلمية داخل الجامعة ومنعى من السفر لحضور المؤتمرات الدولية فضلاً عن التهديدات التى تلقيتها من جماعة كاخ الصهيونية يحذروننى من أنه (إذا لم تتوقفى عن الإساءة إلى الصهيونية سوف نخرسك إلى الأبد).

وقد استلهمت عدة دروس من هذه الدراسة التى كشفت لى بصورة جلية كيف أن الصحف الصهيونية فى مصر كانت تحارب الصحف الوطنية المعادية للصهيونية بشن هجوم مكثف مستخدمه أحط الأساليب والتهم الأخلاقية بل واستعداء السلطات ضدهم متهمة إياهم بإثارة الفتنة الطائفية وتمزيق الوحدة الوطنية والإضرار بالقضية المصرية وهى نفس التهم التى واجهونا بها لدى المدعى الاشتراكى عندما قام السادات باعتقالنا عام ١٩٨١ لمعارضتنا اتفاقية الصلح مع إسرائيل.

وقد اتبعت الصهيونية العالمية نفس الأسلوب مع كورت فالدهايم السكرتير السابق للأمم المتحدة عندما ألصقت به تهمة التعامل مع النازية أثناء الحرب العالمية الثانية مما قضى على مستقبله السياسى فى بلده (النمسا) وذلك عقاباً له على صدور قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية عام ١٩٧٥ أثناء توليه منصب سكرتير عام الأمم المتحدة. ويمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة سواء من واقع التجربة الصهيونية فى مصر أو من داخل الكيان الصهيونى ذاته حيث تبرز قضية البروفيسور إيلان بابيه ومحاكمته وطرده من الجامعة العبرية بسبب موافقته على تسجيل رسالة

ماجستير للطالب تيودور كاتز عن مذبحة الطنطورة التى ارتكبها الجنود الصهاينة وراح ضحيتها المئات من الفلسطينيين عام ١٩٤٨.

ولقد تواصلت أشكال العدوان على حريتى الأكاديمية وتراوحت ما بين بث عيون الأمن داخل المدرجات وتسجيل محاضراتى التى واجهونى بها عند اعتقالى وبين حرمانى من تدريس بعض فروع التخصص التى لها مساس بالرأى العام.

السيرة الذاتية:

التجربة الثالثة فى الكتابة:

تحتل السيرة الذاتية مكانة مرموقة فى الثقافة العربية تبلغ حد التقديس فى السيرة المحمدية والتى تعتبر مصدراً من مصادر التشريع وهى مصدر الهام السيرة الشعبية وإن تم فهمها وتفسيرها بأشكال مختلفة طوال التاريخ العربى. ولم يعرف الأدب العربى أدب السيرة الذاتية كما نعرفه اليوم إلا مؤخراً ويعتبر سلامة موسى أول من استخدم مصطلح السيرة الذاتية فى كتابه المعنون (تربية سلامه موسى). وقد تغير مفهوم السيرة الذاتية فى الأدب العربى نتيجة التأثر بالنصوص الغربية.

وإذا كانت السيرة الذاتية العربية قد استلهمت النوع الأدبى الغربى المشابه وتأثرت به إلا أن الكتاب العرب لم يستوردوا العقل الذى يقف خلف ذلك ان كان له وجود. لقد استلهموا الشكل السردى وتأثروا به. ويمكن القول أن الكتابة الذاتية العربية قد ارتبطت بالتطور الاجتماعى والثقافى فى العالم العربى وليس بالثقافة الغربية التى لم تكن سوى عامل مساعد. ولم يكن للطفولة دور يذكر فى السير الكلاسيكية فى الأدب العربى القديم ولكن كان يتم التركيز عليها فى النصوص الحديثة. أما مرحلة المراهقة فلم تحظى بالاهتمام سواء فى الأدب العربى أو الغربى حيث يتم التركيز على مرحلتى الطفولة والنضج وتغيب هذه المرحلة.

وعند قراءة حصاد السيرة الذاتية العربية سرعان ما نلحظ أنها خرجت عن الصيغ المألوفة فى التراث وكسرت ما هو مألوف وأصبحت السيرة تعبر عن أدب الاحتجاج الاجتماعى الملتزم وتعبر عن رؤية الكاتب للعالم المحيط به. وقد وضح فى النصوص العربية الحديثة تأثير النصوص الأجنبية عليها ومحاكاتها فى بعض الأحيان. ولذلك يشير بعض الكتاب لنصوص بعينها مثل اعترافات جان جاك روسو ومكسيم جوركى وتولستوى وسومرست موم وسارتر مما يشير إلى أن أثر الموروث فى فن السيرة بدأ يتوارى ليحل محله النماذج الغربية. وتغلب تجربة الطفولة على عدد كبير من الأعمال كما تبرز الأيام لطه حسين فى صدارة أعمال السيرة الذاتية وتعتبر مرجعاً أساسياً لكُتاب السيرة الذاتية العرب. وقد لوحظ أن أغلب السير الذاتية العربية تركز على الجوانب العامة والسياسية ولا تملك الجرأة على كشف مكنونات الواقع المجتمعى والحياة الخاصة بتشابكاتها وتعقيداتها وتناقضاتها التى لا تزال محكومة بقوة السلطة الاجتماعية التى تحول دون حرية البوح والإفصاح وسائر الصراعات بين الذات والآخر إذ أن جميع هذه الجوانب لا تزال مخبأة فى صندوق أسود محكم الغلق لا يمكن الإفشاء به أو إعلانه مكتوباً ومدوناً ومعروضاً على الرأى العام وهنا تبرز إشكالية حدود العام والخاص لدى كتاب السيرة الذاتية وقد لوحظ مثلاً أن سيرة انديرا عاندى لم تتعرض لحياتها الخاصة واقتصرت على الجوانب السياسية فقط أما بابلونيرودا فقد غاص فى دهاليز النفس والوجدان وحاول إخراج ما استطاع من أسرار وكوامن مذهلة فى صدقها وتأثيرها وعندما حاول د. جلال أمين فى سيرته الذاتية أن يعرض فى اقتصاب بعض الجوانب الخاصة بقضية غرام والدته بابن خالها قبل زواجها من والده الدكتور أحمد أمين تعرض لنقد شديد من جانب الكثير من المثقفين مما يطرح بإلحاح تساؤلاً جديراً بالتأمل ما هى حدود الحرية المسموح بها لكاتب السيرة الذاتية فى عالمنا العربى فهو يواجه بخطوط حمراء وضعها المجتمع العربى بموروثاته الدينية وتقاليده الثقافية والاجتماعية والتى

يمكن أن تطيح بالقيمة المعرفية والأدبية لمضمون السيرة وكاتبها. كما تبرز عقبة أخرى أمام كاتب السيرة تتمثل فى عدم تأهيله منذ الصغر لكتابة ما يمر به فى حياته من أحداث وأشخاص مما يؤثر سلباً على الذاكرة بمرور الزمن وتوالى الأحداث فيأتى السرد منقوصاً ومفتقراً إلى الدقة والشمول.

هذا ويلاحظ أن كاتبات السيرة الذاتية العربيات لم يبدأن فى كتابة السيرة الذاتية كما هى معروفة حالياً إلا فى وقت حديث نسبياً يرجع إلى أواخر الثلاثينات عندما كتبت بعض النساء مذكراتهن ولكن دون أى قصد أو هدف أدبى وعلى العكس من ذلك شهد الأدب العربى انفجاراً فى كتابات المرأة العربية للسيرة الذاتية فى السنوات الأخيرة.

لقد تزاحمت فى ذهنى التساؤلات المحيرة قبل أن أفكر فى كتابة هذه السيرة ما هو الهدف من كتابة السيرة الذاتية؟ هل هو السعى من أجل الحرية التى تتحقق من خلال الصراع مع أشكال السلطة المختلفة التى تتجسد أصلاً فى الأسرة الأبوية ثم تترسخ فى سائر مؤسسات المجتمع التربوية والسياسية والثقافية أم أن الهدف هو إلقاء الضوء بعيون الطفلة على خفايا أهلى المهمشين فى الصعيد؟ أم الكشف عن المستور فى مسيرة رفاق الطريق من الرجال والنساء سواء الذين ساندونى أو الذين غدروا بى؟!

وما أهمية الطفولة فى السيرة الذاتية؟ وهل تمثل الطفولة بداية الوعى بالذات؟ أعلم أن الطفولة فى مرحلة عمرية متقدمة هى محاولة لاستعادة زمن ولى ولا يمكن استعادته وان السيرة بكل أشكالها تعبر عن الأنا والآخر فى كافة صوره. كما أن التذكر فى كتابه السيرة ليس تسجيلاً سلبياً وإنما عملية خلق مستمرة. على مدى العقدين الماضيين اربكنى الحاح أساتذتى وأصدقائى وطلابى الذين لم ييأسوا من حثى على الكتابة عن طفولتى فى الصعيد وسائر الانحناءات والتعرجات التى

اعترضت طريقى منذ أن اعترضت أمى على مجئ للحياة رفضاً منها للاستمرار مع أبى ومنذ أن بادرنى خالى فى إحدى زياراته للقرية وكنت فى السادسة من عمرى وقال لى (أنت لسه مارحتيش المدرسة لغاية دلوقتى يظهر إنك حتفضلى جاهلة شغلتك الخبيز وحلب البقر مثل عمتك حميدة).

بدأت الفكرة تتبلور أثناء اعتقالى فى سجن النساء عام ١٩٨١ واكتملت فى اليابان ١٩٩١ خلال إحدى المؤتمرات التى شاركت فيها بعد حرب الخليج وشجعتنى صديقتى سانا سوزوكى أستاذة الأدب المقارن بجامعة طوكيو على كتابة سيرتى الذاتية قبل أن تلتهم آلة الزمن ذاكرتى فلا أستطيع أن أنقلها إلى أحفادى وأجيال الغد إذ قالت لى (لابد أن تخطى على الورق تجربتك الحياتية مع الناس الذين عبروا بك وعبرت بهم خلال الطفولة والصبا والشباب هؤلاء الذين أحببتهم وانتميت إليهم وأولئك الذين سقطوا من حياتك هؤلاء الذين وثقوا بك واحتضنوا رعونتك وواصلوا معك الطريق وأولئك الذين يذروا الشك فى ثنايا نفسك وأهانوا الطفل القابع بداخلك وأخيراً الذين قسوا عليك – وأيقظوا روح التمرد والرفض ويسبق هؤلاء جميعاً أولئك الذين تعلمت منهم الكثير ولم يبخلوا عليك بعلمهم وحكمتهم).

اقتنعت بما قالته لى الصديقة اليابانية سانا ولكن بعد عودتى للوطن استغرقتنى مشاغل الحياة ودواماتها المربكة وتقلباتها التى لا ترحم خصوصاً عملى الأكاديمى الذى مارسته بالتزام يصل إلى حد الشغف سواء فى التدريس أو البحث العلمى علاوة على التزاماتى الاجتماعية والإنسانية تجاه أهلى فى الصعيد ومشاركتى فى العمل العام السياسى والاجتماعى من ندوات ومؤتمرات ومظاهرات احتجاج. حاولت أن ألقى الضوء على طفولتى التى أمضيتها فى قرية الزرابى التى يحتضنها الجبل الغربى جنوب أسيوط والمعروف أن الصعيد عموماً قد عانى من التهميش

والتجهيل على مدى عقود طويلة والكثرة الغالبة من المثقفين والمنشغلين بالشأن العام لا يعلمون شيئاً عن دخائل الحياة وأسرارها ومآسيها فى هذه البقعة من الوطن ويكتفون بالمعلومات السطحية المبتورة التى يستقونها من وسائل الإعلام والتى تقتصر على الأنشطة الرسمية والإنجازات الوهمية للحكم المحلى ولا يقتربون من القرى والنجوع التى تحفل بكم هائل من كفاح وصمود البشر المكبلين بالموروثات المعوقة لإرادة هؤلاء البشر وتطلعهم المشروع للنهوض وعلى الأخص ما تواجهه المرأة الصعيدية من قمع وحرمان من حقوقها الإنسانية يتواصل بثبات جيلاً بعد جيل. أردت أن ارصد ما تبقى فى ذاكرتى داخل البيوت والدواوير التى شهدت طفولتى المبكرة واستندت إلى ما كانت ترويه جدتى الكفيفة صفصافة وأمى وخالاتى وعماتى عن خفايا وأسرار العلاقات المتشابكة والمصالح المتعارضة وجبروت التقاليد وقسوة وسطوة الرجال ولم أغفل على الجانب الآخر الجوانب المضيئة والتى تتمثل فى الأفراح القليلة والمواويل والأذكار والأغانى المشحونة بالشجن. حاولت أن أكشف عن روح الشهامة والنقاء والاستقامة الأخلاقية التى تكمن خلف أقنعة الجهامة والجمود التى تغلف وجوه أهلى فى الصعيد.

لقد قدر لى أن يتزامن مولدى مع نشوب الحرب العالمية الثانية وعاصرت حرب فلسطين من خلال حكايات أمى التى كانت تنقل لى ولشقيقى تفاصيل المعارك والمذابح التى ارتكبتها العصابات الصهيونية ضد الأطفال والنساء الحوامل فى فلسطين. كما شهدت مولد ثورة يوليو ١٩٥٢ وانتميت إلى المواقف الوطنية والسياسات الاجتماعية للزعيم جمال عبد الناصر كذلك اكتويت بإخفاقاتها وانكساراتها خصوصاً هزيمة يونيو ١٩٦٧.

كما شغلت تجربة الاعتقال فى سبتمبر ١٩٨١ موقعاً متميزاً فى السيرة فلم اكتفى بسرد وقائعها منذ وصولى بصحبة أبنى إلى مطار القاهرة عائدة من مؤتمر دولى

عقدته الأمم المتحدة ببرلين عن التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا وفلسطين. وقمت بتسليم نفسى إلى شرطة المطار وذهب ابنى مع أبيه ثم تم ترحيلى إلى سجن النساء بالقناطر الخيرية كى الحق بالرفيقات اللواتى سبقونى وهناك عشت الحياة المشتركة فى العنبر الذى ضم ١٠ معتقلات كانوا ينتمون إلى اليسار والجماعات الإسلامية وأمضيت مائة يوم ثم تم الإفراج عنا فى ١٢ ديسمبر ١٩٨١ بعد اغتيال السادات وتولى حسنى مبارك السلطة. وقد حرصت على أن أضم إلى هذه الوقائع حزمة من الأوراق سطرتها فوق جردل مقلوب بجوار حمام العنبر فى بعض الأمسيات ذات الضوء الخافت وقمت بتسريبها خارج السجن بمساعدة السجانات وبعض الأصدقاء. ولم تتوقف السيرة عند تجربة الانتخابات التى خضتها فى جنوب أسيوط عام ١٩٨٤. حيث أتاحت لى جولاتى الانتخابية فى قرى ونجوع الجبل الغربى فرصة نادرة للتعرف على تفاصيل زاخرة بالمرارة والتهميش وقسوة الحياة التى يحياها الفقراء فى صعيد مصر بل أضفت إليها فى إيجاز غير مخل بعض جولاتى فى قارات العالم الخمس حيث زرت ٥٢ دولة فى إطار المؤتمرات والدعوات العلمية واحتفالات الاستقلال الوطنى. وتوطدت خلالها علاقاتى بزعماء التحرر الوطنى الأفريقى مثل جوشوا نكوموا وسام نجوما ومانديلا وأوليفر تامبو ولومومبا وجومو كنياتا.

(١٥)

نحو خطاب إعلامى بديل

عن قضايا العنف الأسرى

إذا كانت العولمة تسعى إلى خلق ثقافة كونية شاملة تغطى مختلف جوانب النشاط الإنسانى وتتطلع إلى خلق الإنسان العالمى المبرمج ذى البعد الواحد المؤمن بأيدولوجية السوق العالمية والمتوحد مع مصالحها ورموزها وشعاراتها فإن ذلك ما كان ممكن أن يتحقق إلا بفضل الثلاثى التكنولوجى الصاعد الذى يعمل على تكامل وتناغم غير مسبوق. ويضم حسب ترتيب الأهمية كل من وسائل الإعلام السمعبصرى وشبكات المعلومات وشبكة الاتصالات اللاسلكية – وفى ضوء ذلك أصبحت الإمبراطوريات السمعبصرية (الفضائية والأرضية) هى المؤسسات التربوية والتعليمية الجديدة التى حلت مكان كل من الأسرة والمدرسة والتى تقوم بدور أساسى فى تلقين النشء والأجيال الجديدة المنظومة المعرفية المنزوعة من سياقها التاريخى والقيم السلوكية ذات النزعة الاستهلاكية حيث تقوم بتقديم معلبات ثقافية محكمة الصنع تتضمن منظومة جديدة من القيم تدور حول تشجيع النزعة الاستهلاكية وغرس قيم الأنانية والفردية والروح النفعية.

ونحاول فى هذا البحث الإجابة عن سؤال مركزى يدور حول رصد وتحليل اتجاهات الخطاب الإعلامى إزاء قضايا العنف الأسرى بهدف الكشف عن الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام وهل تكتفى برصد أشكال وصور العنف الأسرى

والمجتمعى والسعى لتكريسه وتعزيزه أم تسعى وسائل الإعلام إلى طرح بدائل واقعية لتنوير أفراد الأسرة والمجتمع بكيفية التصدى لمواجهة جذور العنف وأسبابه. وقد تم الاستعانة فى إطار النظرية النقدية بالمدخل الثقافى الاجتماعى أى تناول الخطاب الإعلامى فى سياقاته المجتمعية والتاريخية بمنظور نقدى يبرز إيجابيات وسلبيات الخطاب الإعلامى إزاء قضايا العنف بكافة تصنيفاته أسرياً ومجتمعياً. ولا تقتصر الدراسة على الرصد والتحليل بل تحاول تقصى الأسباب الكامنة خلف مظاهر العنف مستهدفة تفسيرها وتقديم بدائل لتمكين صناع القرار الإعلامى والثقافى والاجتماعى والأسرى من تبنيها والالتزام بتطبيق الملائم منها.

وقبل أن نتطرق إلى رصد وتحليل اتجاهات الإعلام إزاء قضايا العنف الأسرى يجدر بنا أن نشير إلى حصاد الدراسات التى أجريت عن مواقف الإعلام المقروء والمرئى والمسموع من قضايا المرأة والأسرة فى مصر والوطن العربى منذ حقبة السبعينيات وحتى نهاية العقد الأول من الألفية التالية ونوجزها على النحو التالى:

أولاً: تتباين الصور والرسائل الإعلامية التى تقدمها وسائل الإعلام المقروء والمسموع والمرئى عن المرأة والأسرة فى مصر والعالم العربى فهى تتفاوت بتفاوت الصور والأنماط الاجتماعية المتنوعة والمتداخلة للأسر العربية فلا يوجد نمط واحد بل يوجد اختلافات واضحة بين الأسر الريفية والأخرى الحضرية والأسر المحافظة والأخرى المتحررة وتلك التى تعيش فى ظل حضارات قديمة مثل مصر والعراق وبين أسر غنية ومتوسطة وفقيرة.

ثانياً: يغلب على الصور الإعلامية المقروءة والرئية الذكورية التى تكرس تميز وسطوة الذكور حتى فى المجالات التى تشارك فيها الإعلاميات والتى تهتم بقضايا المرأة والطفل.

ثالثاً: ينحاز الإعلام العربى للأسر الغنية والشرائح العليا من الطبقة الوسطى من سكان المدن وللقيم الفردية والمادية المدعمة للسلطة والثروة داخل الأسرة أكثر من قيم المساواة فى الحقوق والواجبات بين أعضاء الأسر ذكوراً وإناثاً وأجيالاً.

رابعاً: تتجاهل وسائل الإعلام العربية الاحتياجات الثقافية والاتصالية للأسرة العربية فى الريف والحضر فلا تخصص إلا فى النادر بريد للقارئات أو برامج للمستمعات والمشاهدات كما لا تنظم حملات إعلامية للتوعية الصحية أو البيئية أو للثقافة الأسرية للقطاعات النسائية المحرومة من هذه الخدمات.

خامساً: تتحكم الانتماءات الفكرية والثقافية للقيادات الإعلامية فى السياسات الإعلامية الخاصة بقضايا المرأة والأسرة. وقد لوحظ أن هذه القيادات لا تملك تصوراً محدداً إزاء هذه القضايا إذ يتأرجحون بين الاتجاهات الفكرية السلفية التى تؤمن بالموروثات التاريخية وفكرة النقص الأنثوى وسيطرة النمط الأبوى وبين الاتجاهات المغتربة الوافدة. وقليل منهم يتبنى الاتجاه الاجتماعى المستنير وينعكس هذا الخليط الفكرى فى صورة تناقضات يعانى منها الإعلام الخاص بالمرأة والأسرة العربية.

سادساً: يركز الإعلام العربى على الأدوار الاستهلاكية للمرأة والطفل مستخدماً الإعلانات والأعمال الدرامية التى يتم توظيفها بصورة أساسية لإعلاء صوت الاستهلاك والفردية كقيمة عليا فى عصر العولمة حيث تتوارى قيم العمل والإنتاج والعمل الجماعى وتبرز قيم الإثراء السريع والقيم الربحية. وإن كان هذا لا ينفى وجود بعض الاستثناءات القليلة مثل مسلسل "ليالى الحلمية" و"الراية البيضاء". إلا أن الغالبية العظمى من البرامج والإعلانات تركز على قيم الرفاهية سواء فى أعياد الميلاد أو الزواج أو الوفاة مما يغرس أنماطاً من السلوك الاستفزازى لدى الجمهور المتلقى.

سابعاً: لا يطرح الإعلام العربى رؤية متوازنة لأدوار ووظائف ومسئوليات وحقوق كل من المرأة والطفل والرجل داخل الأسرة العربية بل يتجاهل الإشارة إلى واجبات ومسئوليات الرجل ويركز على المسئوليات والواجبات التقليدية للمرأة ويتعامل مع الطفل كحلية كمالية داخل الأسرة وليس باعتباره مشروع مستقبلى للمواطن العربى.

ثامناً: يتجاهل الإعلام منظومة الموروثات الثقافية وما تتضمنه من رموز وقيم إيجابية تعلى من شأن المرأة وأدوارها الأسرية والمجتمعية الأمر الذى يعزز من صورة الذات السلبية لدى المرأة.

تاسعاً: يغلب على برامج الأطفال الإنتاج المترجم وتندر الأعمال الإعلامية المنتجة محلياً والتى تراعى خصوصية الطفل العربى واحتياجاته الثقافية مما يؤدى إلى اضطراب الأنساق القيمية لدى الأطفال العرب علاوة على تزييف وعيهم بواقعهم وهمومه وتحدياته.

الخطاب الإعلامى وقضايا العنف الأسرى:

فى ضوء المسح التحليلى للتراث العلمى الذى تناول اتجاهات الصحف والإعلام المرئى والمسموع إزاء قضايا العنف الأسرى يمكن رصد الملاحظات التالية:

أولاً: الصحافة وقضايا العنف الأسرى:

رغم الاهتمام النسبى الذى سجلته السنوات الأخيرة من جانب الصحف القومية والحزبية والخاصة إزاء قضايا العنف الإسرى إلا أن معظم هذه المعالجات لا تزال تتسم بالطابع الموسمى والنمطى والتأرجح بين الاستنارة والمحافظة.

وتشير الدراسات إلى أبرز القضايا والمشكلات الأسرية التى طرحها الخطاب الصحفى تتمثل فى العنف الأسرى وحدوث فجوة عاطفية بين أطراف الأسرة الطلاق – عقوق وجحود الأبناء لآبائهم والانشغال بمتطلبات الحياة المادية وإهمال العلاقات الأسرية وجاءت المنفعة فى مقدمة العلاقات بين الزوجين وبين الآباء والأبناء يليها الاحترام ثم الفتور والجحود. وتتمثل أهم القيم الإيجابية التى عكسها الخطاب الصحفى فى إطار تناوله للعلاقات الأسرية فى التعاون والاحترام أما أهم القيم السلبية فهى تتمثل فى الانتقام – البخل – الخيانة – الغدر – جحود وعقوق الأبناء.

وتتميز السمات ونماذج السلوك التى تضمنها الخطاب الصحفى بغلبة الطابع السلبى بالنسبة للزوج حيث ثم وصفه (بالخيانة – البخل – الفجور – الغيرة من نجاح الزوجة – حب التملك والسيطرة على الزوجة) ونسب إليه (تجاهل حقوق الزوجة والأولاد – ضرب الزوجة – قتل طفلته – ونسب للزوجة (الخيانة وقتل الزوج) كما نسب إلى الأبناء الجحود.

وقد دافعت الصحافة عن حقوق المرأة العاملة وأبرزت مظاهر العنف المجتمعى (الإدارى والاقتصادى) التى تمارس ضدها خصوصاً من جانب مؤسسات القطاع الخاص كما نددت بالعنف الأسرى ضد الفتيات وأشارت إلى أشكال العنف الجسدى المتمثلة فى الختان وضرب الزوجات وإجبار الفتيات على الزواج المبكر وإكراه الزوجة على ممارسة العلاقة الزوجية وسائر مظاهر العنف الأسرى التى يصعب إثباتها وتصدت الصحافة المصرية بالنقد لموقف الأزهر من قضية الختان خاصة الفتوى التى أصدرها مجمع البحوث الإسلامية بأن الختان مباح لمن تريد من الإناث رغم التأكيد على خطورة الختان من جانب الأطباء ورجال الدين.

وفى ضوء رفض الصحف لكافة مظاهر العنف الأسرى ضد المرأة فقد أرجعت أسباب انتشاره إلى تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى سيادة الموروث الثقافى والتفسيرات الذكورية للنصوص الدينية والتى تكرس دونية المرأة.

وبالنسبة لمظاهر العنف الموجه من الدولة ضد المرأة فقد أشارت الصحف إلى عدة قضايا منها قضية غياب الرعاية الصحية للنساء الفقيرات وأكدت أن هناك ٧٥٪ من النساء المصريات فى الريف لا تتمتعن بالتأمين الصحى اللائق. فضلاً عن عدم عدالة التشريعات القانونية والتى تطبق على النساء ومنها قضية حبس المرأة الحامل وعدم قيام الدولة بتوفير الضمانات الكفيلة بتفعيل المشاركة السياسية والثقافية للمرأة.

واعتبرت الصحف ان الدولة والأحزاب مسئولين على قدم المساواة عن ضرورة رفع الظلم والتمييز الواقع ضد المرأة على صعيد مشاركتها السياسية. كذلك طرحت الصحافة قضية التمييز ضد المرأة فى القوانين والتشريعات الذى تمارسه الدولة ضد المرأة مثل التمييز القانونى بين الزوج والزوجة فى حالة القتل بسبب الخيانة فضلاً عن عدم وجود قانون يجبر الرجل على إجراء تحاليل النسب فى حالة وجود دعوى بذلك وتركها اختيارية للرجل مما يعد أحد مظاهر العنف ضد المرأة علماً بأنه يوجد ١٤ ألف قضية إثبات نسب لم يصدر بشأنها أحكام لغياب النصوص القانونية. وإذا كانت الصحف قد اهتمت بتسليط الضوء على بعض مظاهر العنف الموجه من الدولة ضد المرأة إلا أنها تجاهلت العديد من قضايا العنف التى تتعلق بالتمييز الحقوقى فى القوانين والمرتبات والأجور والمعاشات والتأمين الصحى وتولى المواقع القيادية. كما لوحظ أن الكاريكاتير الصحفى قد ركز على بعض مظاهر العنف النفسى والمعنوى الذى يمارسه الزوج ضد المرأة وأغفل صور العنف الأخرى مثل العنف الجسدى والعنف الاقتصادى. كما أتسمت العديد من الرسوم الكاريكاتورية بالتحيز الذكورى.

العنف فى صحافة الأطفال:

تشير الدراسات إلى أن أكثر مجلات الأطفال نشراً لصور العنف ورموزه على التوالى سوبر ميكى – ميكى – باسم – كابتن سمير – ماجد بينما كانت أقل المجلات نشراً للعنف علاء الدين والعربى الصغير وقطر الندى. ولوحظ أن أغلب هذه المجلات سواء الأكثر تقديماً للعنف أو الأقل تعرضاً له تتبنى اتجاه الترغيب فى العنف من منطلق أن له مبرراته التى تدعو لقبوله. وقد تبين أن أبرز المجلات التى تضمنت قصصها أعلى تكرارات العنف الواقعى تتمثل تنازلياً فى باسم – سوبر ميكى – كابتن سمير – ماجد – علاء الدين. وبدت أعلى تكرارات العنف القائم على المزج بين الواقع والخيال داخل مجلتى (ميكى) و(سوبر ميكى) تحديداً. وأتضح أن العنف الموجه ضد الآخر هو أكثر الأشكال شيوعاً فى القصص المنشورة فى مجلات الأطفال. وتشير الدراسات إلى أن أكثر المجلات تعرضاً للعنف الموجه ضد الأشياء هما سوبر ميكى، ماجد أما أكثرها تعرضاً للعنف ضد الحيوان كانت قطر الندى وباسم فيما كانت سوبر ميكى وماجد أكثرها تقديماً للعنف الموجه من المرء لنفسه كما بدت باسم وسوبر ميكى وماجد أكثرها نشراً للعنف الموجه ضد الآخرين. كذلك كشفت بعض الدراسات أن ممارسة العنف بهدف الإيذاء كانت الشكل السائد فى أشكال العنف المقدمة للطفل خصوصاً فى مجلات باسم وكابتن سمير وماجد وعلاء الدين. هذا وإذا كانت أكثر المجلات استخداماً لإطار الأعمال الإجرامية هما سوبر ميكى وباسم وماجد وكابتن سمير فإن مجلات علاء الدين وماجد وباسم وكابتن سمير ركزت أيضاً على إطار اللعب والمغامرات والمشاغبات. وكانت أماكن الخلاء هى أبرز أماكن وقوع العنف شيوعاً بين القصص المنشورة فى مجلات الأطفال ثم تلتها المنازل فالشوارع وجاءت أماكن الخدمات العامة (المستشفيات – المطاعم – العيادات ... الخ) والأماكن الترفيهية كالملاهى والسيرك والحدائق الخاصة والقصور فى ذيل القائمة. وجاءت الدوافع

الاجتماعية على رأس الدوافع التى انطلق منها أصحاب العنف لممارسته وتمثلت فى الدفاع عن النفس وعن الآخرين والمنفعة الشخصية والانتقام وسوء الفهم والدفاع عن الأرض. وجاءت الدوافع النفسية فى المرتبة الثانية وتمثلت فى الميل العدوانى والضيق وإثبات الذات والغيرة والغضب. أما الدوافع الاقتصادية فقد جاءت فى المرتبة الأخيرة وتمثلت فى السرقة وتحقيق المكاسب المالية وتوفير المأكل واتسمت صور العنف التى نشرتها مجلات الأطفال بطابعى المبادرة وعدم وجود عقاب على اقتراف العنف.

قضايا العنف الأسرى فى الإعلام المرئى والمسموع:

تنوعت قضايا العنف الأسرى التى قدمتها برامج التليفزيون المصرى وتراوحت ما بين تعدد الزوجات والتعنت فى استخدام الرجل لحقه فى الطلاق خلافاً لموقف الشرع والفكر الدينى المستنير ومنظومة حقوق الإنسان.. وظاهرة ختان الإناث التى أدانتها جميع البرامج التليفزيونية واعتبرتها أحد مظاهر العنف ضد الفتاة المصرية. كما انتقدت أشكال العنف المختلفة التى تمارسها الأسر ضد الفتيات خاصة فى المناطق الريفية وتتمثل فى إجبارهن على الزواج المبكر والحرمان من التعليم. ولوحظ أن العنف الأسرى المادى المتمثل فى مشكلات النفقة وحضانة الأطفال وحق المرأة فى إثبات نسب أطفالها بطرق التحليل العلمية الحديثة والمساواة الحقوقية أمام القانون وحق المرأة القبطية فى الطلاق المدنى قد نالت اهتماماً متفاوتاً فى البرامج التليفزيونية كما اجمعت هذه البرامج على أن أهم أسباب تزايد معدلات العنف ضد المرأة تعزى أساساً إلى إستمرار سيطرة الموروثات الثقافية المعادية للمرأة وغياب التشريعات القانونية المنصفة للمرأة إضافة إلى انتشار الفقر والبطالة والتفكك الأسرى واتساع الفجوة الطبقية ولكنها أغفلت الإشارة إلى سطوة التفسيرات السلفية للنصوص الدينية المتعلقة بالمرأة وحقوقها.

هذا وقد ركزت برامج الإعلام المسموع (الراديو) على موضوعات العنف المجتمعى ضد المرأة فيما تم تهميش موضوعات العنف المادى والجسدى. إذ احتل العنف المجتمعى المرتبة الأولى من كافة أشكال العنف السائدة التى تناولتها برامج الراديو تلاه العنف الأسرى أما عنف الدولة الموجه للمرأة فقد احتل المرتبة الأخيرة. واندرج تحت العنف الأسرى العديد من ظواهر التمييز ضد المرأة مثل التعسف فى استخدام الطلاق وخطورة تعدد الزوجات ولم يخرج عن هذه المنظومة سوى بعض البرامج فى إذاعة القرآن الكريم التى أكدت أن الرجال قوامون على النساء. وفى إطار العنف الجسدى ناقشت البرامج الإذاعية قضايا العنف البدنى واكراه الفتيات على الزواج المبكر وختان الإناث كما تناولت المشكلات الخاصة بقضية النفقة. وقد احتل العنف اللفظى فى العلاقة بين المرأة والرجل المرتبة الأولى فى الدراما المصرية يليه العنف المادى ثم الاثنان معاً. وحظى أسلوب العنف البدنى المرتبة الأولى من إجمالى أساليب العنف المستخدمة بين الرجل والمرأة يليه الصوت العالى والصراخ ثم الإهانة والسب وأخيراً التهديد بالإيذاء. واحتلت العلاقة الزوجية المرتبة الأولى من إجمالى العلاقات التى يحدث فيها عنف بين المرأة والرجل وتلاها علاقة العمل ثم العلاقات العاطفية. ولم تهتم الدراما التليفزيونية بالكشف عن معاقبة مرتكب العنف كما لم تهتم بإبراز آثار العنف فى العلاقة بين المرأة والرجل فى حين أبرزت إثارة النفسية وإثارة العضوية مثل الإصابات البدنية. وكانت المسلسلات أكثر الأشكال الدرامية تصويراً للتأثيرات النفسية الناتجة عن العنف فى حين جاءت الأفلام العربية أكثر تصويراً للإصابات البدنية.

وجاء الذكور فى مقدمة مرتكبى العنف فى الدراما يليهم الإناث كما احتل المتعلمين المرتبة الأولى يليهم غير المتعلمين فى ارتكاب العنف ولكن كانت الإناث من مرتكبات العنف من غير المتعلمات أكثر من الذكور خصوصاً من ربات البيوت تليهم الحرفيات والراقصات ثم الموظفات فى حين حظى بالمرتبة الأولى ذوى

الأعمال الحرة من الذكور ومن الذين ينتمون إلى مستوى اقتصادى مرتفع. كذلك احتل المتزوجون الصدارة فى قائمة مرتكبى العنف يليهم العزاب ثم الأرامل والمطلقات. وبالنسبة للمرحلة العمرية كان الشباب فى المقدمة يليهم الناضجون ثم الشيوخ واحتل ضحايا العنف فى العلاقة بين المرأة والرجل من الإناث المرتبة الأولى يليهم الضحايا من الذكور كما جاء المتعلمون تعليماً عالياً والمنتمون إلى مستويات اقتصادية واجتماعية منخفضة فى مقدمة ضحايا العنف يليهم الحرفيين ثم الموظفين والمهنيين.

وفيما يتعلق بالإعلام المرئى والإعلانات وتأثيرها على الطفل المصرى لوحظ أن بعض المسلسلات التليفزيونية تطرح العديد من الأنماط السلوكية الضارة التى تؤدى إلى تشويه أفكار الطفل تجاه نفسه وتجاه الآخرين حيث ارتبطت بالمكانة المادية للشخصيات المحورية فى المسلسلات والنابعة من مصادر غير مشروعة للحصول على المال مع التقليل من قيمة العلم فى المجتمع وعجزه أمام المغريات المادية الهائلة إذ كشفت عن أن المكانة العلمية التى حصلت عليها بعض هذه الشخصيات المحورية لم تعصمها من السقوط والانحراف بغية تحقيق الأطماع المادية المختلفة. ولم تقدم المسلسلات التليفزيونية الطفل باعتباره أحد أطراف الأسرة فى الواقع الاجتماعى بل ركزت المسلسلات بصورة متكررة على الأب والأم والأبناء وهم فى سن الشباب وأظهرت الدراما قوى الخير فى المجتمع بصورة تتسم بالضعف والاستسلام أمام قوى الشر السائدة فى مجمل العلاقات الأسرية والاجتماعية وتصدر العدوان اللفظى قائمة العنف المستخدم فى الصراع بالمسلسلات التليفزيونية وبرزت دوافع هذا العنف بسبب الفقر ثم التفكك الأسرى ويليها مشاعر الحقد البشرى. وبالنسبة للإعلانات المرئية التى استهدفت تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والمعنوية للمستهلك فى ظل ظروف اجتماعية – اقتصادية غير مواتية مما يمكن أن يغرس فى الطفل مشاعر الإحباط ويدفعه إلى الانحراف

السلوكى خصوصاً فى ظل تركيز هذه الإعلانات على مشاهد الضرب واستخدام الأسلحة ومحاولات للقتل المستقاة من الأفلام علاوة على تقديم السلوكيات اللفظية والحركية المبتذلة.

كذلك تشير الدراسات إلى خطورة الدور الذى يلعبه الكارتون التليفزيونى فى تكوين الاتجاهات العدوانية لدى الأطفال خاصة فى ظل العرض المستمر لأفلام الكارتون الأجنبية المستوردة التى تختلف ثقافياً واجتماعياً عن السياق المجتمعى العربى والمصرى وتكمن خطورتها فى تركيزها على تحقيق الربح والمنفعة الفردية بكافة الوسائل وتأثيرها السلبى على الطفل المصرى فى ظل غياب القدرة على إنتاج فيلم كارتون عربى.

الجمهور والعنف الإعلامي:

كشفت الدراسات عن أن الجمهور العام كان هو المستهدف الأساسى لكافة الكتابات الصحفية والبرامج التليفزيونية والإذاعية التى تناولت قضايا العنف ويلى ذلك المرأة كجمهور مستهدف وتأتى الأسرة فى المرتبة الثانية. أما الرجال والأطفال فقد جاء ترتيبهم فى ذيل قائمة الجمهور المستهدف وكذلك الجمهور النوعى والشباب وهذا يعد تقصيراً ملحوظاً فى الدور التوعوى الذى تقدم به وسائل الإعلام تجاه كل من الأسرة والمجتمع معاً. وعندما نتأمل بنية الجمهور المستهدف من المعالجات الإعلامية لقضايا العنف الأسرى نلاحظ أن الجمهور العام الذى ينتمى إلى الشرائح العليا من سكان العواصم قد شغل المرتبة الأولى فيما لم ينل جمهور المناطق الريفية والشعبية سوى اهتمام ضئيلاً وموسمياً وعلى الأخص أهالى صعيد مصر. ويلاحظ أن كل من الجمهور العام والنوعى والشباب قد احتل المرتبة الأولى فى المعالجات الصحفية التى تناولت العنف الأسرى ثم يليه التليفزيون وأخيراً الإذاعة ويختلف الأمر بالنسبة للمعالجات الموجهة للشباب فقد تراجعت المعالجات

التليفزيونية للمرتبة الأخيرة كما يلاحظ أن الصحافة قد أولت اهتماماً نسبياً إلى الجمهور فى المناطق الشعبية والريفية والبدو دون غيرها من الوسائل الإعلامية الأخرى. أما الإذاعة المصرية فهى الوحيدة التى أولت بعض الاهتمام إلى الجمهور فى صعيد مصر، وتشير الدراسات الميدانية للجمهور التى تناولت اتجاهات الأطفال إلى أن المشاهدة المتكررة من جانب الأطفال لمشاهد العنف فى المسلسلات العربية قد أصابهم بنوع من الجمود العاطفى واللامبالاة. كما ارتفعت نسبة محاكاة الطفل للسلوكيات العدوانية التى يشاهدها فى المسلسلات التليفزيونية مثل العراك بالأيدى وترديد الألفاظ الخارجة عن الأدب وانتشار ذلك بين أطفال الأحياء الشعبية وأطفال الحضر عن أطفال الريف كما أشار الأطفال الذين خضعوا للدراسات الميدانية إلى أن امتناع آبائهم عن تلبية رغباتهم من السلع التى يشاهدونها فى الإعلانات التليفزيونية يولد لديهم شعوراً بالحزن والتوتر والإحباط. وفى إطار مسح التراث العلمى الخاص بالدراسات التى أجريت عن اتجاهات الجمهور النسائى والرجال أيضاً إزاء المعالجات الإعلامية لقضايا العنف الأسرى لوحظ غياب هذا النوع من الدراسات.

نحو خطاب إعلامى بديل عن العنف الأسرى:

تأكيداً للنتائج التى توصلت إليها الدراسات السابقة عن الإعلام وقضايا العنف الأسرى وسعياً للإجابة عن السؤال المركزى الذى طرحناه فى صدر هذه الدراسة تم استخلاص مجموعة جديدة من الحقائق والاشكاليات التى تحدد ملامح الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة فى رصد وتحليل قضايا العنف الأسرى وأسبابها وتداعياتها. وفى ضوء تحليل هذه النتائج وتفسيرها فى إطار السياق الثقافى والاجتماعى والسياسى والاقتصادى للمجتمع المصرى كان من الضرورى تصميم رؤية مستقبلية تستهدف تغيير الوضع الراهن للأسس

المعرفية للمفهوم السائد عن العنف وتصحيح مسار الاتجاهات الإعلامية إزاء قضايا العنف الأسرى وذلك فى إطار المستجدات المتوقعة بالنسبة للسياسات الرسمية ومدى فاعلية منظمات المجتمع المدنى والتغيرات المحتملة بالنسبة للمنظومة الإعلامية. وفى ضوء استعراضنا لأنماط الدراسات المستقبلية والتى تشمل كل من النمط الحدسى والاستطلاعى والاستهدافى ثم نمط النماذج الكلية. استقر الرأى على اختيار النمط الاستهدافى الذى يسعى إلى إنجاز التغيير بصورة عمدية ولا يترك الظاهرة المدروسة لإيقاع التغير التقليدى الذى يتسم بالبطء والعشوائية بل يبدأ برسم الصورة المستقبلية المرغوبة فى إطار ما يسمى بشجرة العائلة وينطلق التصور المستقبلى من الاتجاهات الراهنة للإعلام المصرى إزاء قضايا العنف الأسرى الذى كشفت الدراسة عن ملامحها الأساسية ثم يحاول استشراف الأفق المستقبلى للاتجاهات الإعلامية إزاء العنف الأسرى واضعاً فى الاعتبار ما يمكن أن يطرأ على هذه الاتجاهات من متغيرات إيجابية وسلبية فى سياق منظومة الأوضاع الثقافية والمجتمعية السائدة.

وبناء على ما سبق يمكن طرح التصورات والبدائل المستقبلية التالية:

أولاً: تغيير المفاهيم السائدة عن العنف الأسرى والمجتمعى باعتباره وسيلة فعالة وطريقة مثلى لحل المشكلات ومتنفس صحى لهموم النفس البشرية وإحلال مفاهيم جديدة عن العنف. فقد أكدت الدراسات النفسية والاجتماعية أن العنف ليس الوسيلة الفعالة لعقاب الأفراد بل هناك أساليب عقابية أكثر فاعلية كالعقاب الإيجابى أو السلبى لمن يرتكب خطأ ما وليس هو الطريقة المثلى لحل المشكلات بل يجب تنمية قدرات الفرد على حل الصراعات من خلال تعليم فن التفاوض الذى أصبح فرعاً متميزاً من فروع المعرفة العلمية وله قواعده وآلياته التى تستبعد اللجوء للعنف. كما أن العنف ليس المتنفس الصحى لما يعترى النفوس من هموم وضغوط

بل هناك مجالات عديدة للتنفيس مثل الأدب والفن والرياضة والأنشطة الاجتماعية والعلمية وغيرها من المجالات الإيجابية المفيدة للفرد والمجتمع. ولا شك أن عملية الإحلال والإبدال يجب أن تبدأ فى إطار التنشئة الاجتماعية الأسرية والتعليمية للأطفال فى البيوت والمدارس والأندية ومنظمات المجتمع المدنى وهنا تبرز ضرورة نشر وبث المفاهيم البديلة عن العنف من خلال البرامج المرئية والمسموعة والمسلسلات والدراما والإعلانات.

ثانياً: تعديل المفاهيم السلبية غير المنصفة السائدة عن المرأة ويتحقق ذلك بمواجهة الموروثات الثقافية التى تكرس النظرة الدونية للمرأة والسعى لتغيير المفاهيم والتصورات السائدة لدى كل من الرجال والنساء فى المجتمع المصرى عن كون المرأة مجرد أنثى لا تصلح إلا للمتعة وخدمة الأسرة ورعاية الزوج والأطفال فقط والنظر إليها على أنها كائن اجتماعى كامل الأهلية وليست الطرف الأدنى فى علاقة الشراكة الأسرية والمجتمعية وتتطلب هذه المواجهة جهداً جماعياً متواصلاً يشارك فيه علماء الاجتماع والتربية ورجال الدين المستنيرين والمبدعين من الأدباء والفنانين ويتوج هذا الجهد الكُتاب والمثقفين وجموع الإعلاميين والصحفيين من الرجال والنساء من خلال المقالات والكاريكاتير والدراما والمسلسلات وسائر البرامج المرئية والمسموعة.

ثالثاً: تعديل المفاهيم الذكورية السائدة عن منظومة الحقوق والمسئوليات داخل الأسرة المصرية ويتحقق ذلك من خلال الحملات الإعلامية التى تسعى إلى توعية الآباء والأمهات والأطفال بأصول وفنون الممارسة السوية للعلاقات الأسرية وعدم احتكار القرارات الأسرية من جانب الآباء والأمهات واستبعاد الأساليب القمعية للأبناء التى تؤدى إلى تراكم الكبت وتداعياته السلبية. مع التأكيد على ضرورة ترسيخ الالتزام بقيم المساواة والمشاركة والاحترام المتبادل تحقيقاً للتوازن

الأسرى. ويتحقق ذلك من خلال حملات إعلامية متواصلة تستضيف علماء النفس والاجتماع والمهتمين بقضايا الأسرة ومن خلال الدراما والمنوعات والمسلسلات وبرامج المرأة والأسرة.

رابعا: تفعيل منظومة الحقوق الأساسية للأسرة المصرية وفى قلبها الحقوق التى تسعى المرأة من أجل الحصول عليها واستكمالها، وتتمحور حول ما يلى:

أ – حق التحرر من الفقر والإفقار فى ضوء ارتفاع نسبة الفقر والإفقار بين السواد الأعظم من المجتمع المصرى خصوصاً فى الريف وتستهدف الرؤية المستقبلية القضاء على الفجوة والتمييز بين الإناث والذكور فى امتلاك الأصول الاقتصادية وإدارتها مع السعى الجاد لتفعيل حق المرأة فى الميراث طبقاً لما أقرته الشرائع الدينية والقوانين الوضعية وإقرار حقوق جميع أفراد الأسرة فى حياة كريمة آمنة اقتصادياً.

ب- حق الفتاة فى التعليم فى ضوء ارتفاع نسبة الأمية بين النساء فى الريف والمناطق الشعبية والعشوائيات ويتحقق ذلك من خلال جهود مجتمعية متكاملة تسعى للقضاء على الفجوة لتعليمية بين الإناث والذكور من خلال تفعيل سياسات وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار خصوصاً النساء ودعمها من منظمات المجتمع المدنى وتحفيز رجال الأعمال والمستثمرين للإسهام فى القضاء على مستوى الأمية المرتفع بين الفقراء علاوة على الدور الحيوى الملقى على عاتق الإعلام المركزى والاقليمى فى القضاء على مشكلة الأمية بتخصيص حملات إعلامية متواصلة لتغيير الموروثات الثقافية وإزالة العوائق الاقتصادية والاجتماعية التى تكرس الأمية بين جموع النساء الريفيات والفقيرات.

ج – الحق فى العمل لجميع القادرين من النساء والرجال خصوصاً الشباب والنساء فى ضوء إنتشار البطالة بين الشباب وانخفاض نسبة المشاركة النسائية فى

قوة العمل الرسمية خصوصاً فى محافظات الصعيد بسبب سطوة العادات والتقاليد. إذ تشير الدراسات إلى أن عمل المرأة لم يغير من مكانتها الأسرية والاجتماعية فضلاً عن استسلامها للرؤى السلفية المنحازة للذكور ونظراً لأن الجهد المنزلى للمرأة لا يتم تقييمه اقتصادياً والذى لا يقل عن الجهد الذى يبذله الرجل فى العمل المدفوع الأجر، ومن هنا يأتى السعى من أجل إقرار حق المرأة فى الحصول على عائد جهدها سواء داخل المنزل أو خارجه والتأكيد على أهمية تأهيلها وتدريبها وتنمية قدراتها وتأسيس نظام للتأمينات الاجتماعية والصحية للمرأة العاملة خاصة فى القطاع غير الرسمى وحمايتها من سوء استغلال جهدها فى هذا القطاع سواء فيما يتعلق بمساواتها فى الأجر والمعاش ورعاية الطفل أو حمايتها من أخطار التحرش الجنسى الذى قد تتعرض له. وهنا يبرز دور الإعلام فى تغيير الثقافة السائدة لدى كل من الرجال والنساء حول عمل المرأة وقصر أهميته على العائد الاقتصادى فقط والتأكيد على أهمية مشاركتها فى تنمية المجتمع من خلال تشجيع انخراطها فى كافة مجالات العمل المهنى والحرفى. ويتحقق ذلك بتخصيص حملات إعلامية لإبراز الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والأسرية المترتبة على مشاركة المرأة فى الدورات التدريبية والبرامج التنموية فى مجالات التعليم والصحة والمهن الزراعية والطبية والمهن الالكترونية والتكنولوجية الحديثة ورعاية الأيتام والمعوقين والمسنين. ولعل أخطر ما سيقوم به الإعلام فى هذا الصدد السعى لتحرير المرأة من مفهومها عن العمل وأهميته بالنسبة لها كإنسانة كاملة الأهلية. وباعتبارها عضو فاعل داخل الأسرة.

د- الحق فى الرعاية الصحية المتكاملة لجميع أفراد الأسرة رجالاً ونساء وأطفال وهنا تبرز ضرورة رفع الوعى المجتمعى بالمشكلات لصحية التى تعترض حياة المرأة فى مختلف مراحلها العمرية والتى تتمثل فى الزواج المبكر والختان وانعدام رعاية الحوامل وغياب خدمات تنظيم الأسرة فى المناطق النائية

والعشوائيات وانتشار الاستعانة بالوصفات الشعبية واللجوء إلى السحر والشعوذة لعلاج الأمراض المزمنة. وفى ضوء ذلك تبرز المسئولية الاجتماعية للإعلام المرئى والمسموع على الأخص بالإضافة إلى أساليب الاتصال الشخصى على نشر التوعية الصحية والبيئية لدى كافة شرائح المجتمع مع التركيز على المرأة وتخصيص حملات إعلامية متواصلة موجهة لكل من النساء والرجال والأطفال تستهدف رفع وعيهم بحقوقهم الصحية والبيئية وتوعيتهم بأساليب الرعاية الصحية السليمة.

هـ - الحق فى الإنصاف القانونى للمرأة المصرية التى تعانى من التمييز القانونى فى قوانين الأحوال الشخصية وبعض القوانين الأخرى مثل القانون الجنائى والمدنى والتى تهدر حقوقها الأسرية وحقوقها كمواطنة كاملة الأهلية وتعد هذه الحقوق من المحظورات التى لا تقترب منها الإعلام إلا نادراً. إذ رغم التعديلات الطفيفة التى طرأت على قوانين الأسرة مثل قانون الخلع للالتفاف حول الحق المطلق للزوج للموافقة على الطلاق ورفع سن الحضانة للأطفال فى حالة الطلاق ولكن لا تزال معظم البنود الأساسية فى قانون الأحوال الشخصية كما هى لم تتغير خصوصاً ما يتعلق بوضع كافة الصلاحيات فى يد الرجل مثل العصمة والطلاق وحضانة الأطفال وهنا تقف الموروثات الثقافية المنحازة للرجل كعقبة كئوود ضد أى محاولات للتغيير الأمر الذى يتطلب تضافر الجهود التربوية والتشريعية والإعلامية لتغيير هذه الأوضاع الجائرة بالنسبة للمرأة والسعى من أجل تحقيق الإنصاف الأسرى والمجتمعى والتشريعى للمرأة.

خامساً: تحديد الجمهور المستهدف: تقع مسئولية هذا الجانب على القيادات الإعلامية إذ يتعين عليهم تحديد الشرائح الاجتماعية التى سيتوجهون إليها بالخطاب الإعلامى عن الأسرة وقضايا العنف وهل يتوجه خطابهم إلى الجمهور العام (رجال ونساء) أم إلى الجمهور النوعى (نساء أو أطفال أو رجال) وفى هذه

الحالة هل يركز الخطاب على قضايا العنف الأسرى فى الريف أم الحضر أم الاثنين معاً. لقد كشفت الدراسات عن غياب الأسرة الريفية عن أجندة الإعلام المصرى وتصحيحاً لهذا الوضع يطرح التصور المستقبلى ضرورة التزام الإعلام بتحديد الجمهور المستهدف قبل تصميم الرسالة لإعلامية التى تتضمن بعض أحداث العنف ومراعاة عدم اقتصارها على المرأة فقط وعدم تركيزها على قضايا العنف فى الأسر التى تعيش فى العواصم والمدن الكبرى.

سادساً: تحديد مضامين الخطاب الإعلامى البديل: فى ضوء الخطاب الإعلامى الراهن الذى يركز على المرأة وحدها وكأنها المسئولة الوحيدة عن الأمرة تبرز ضرورة تصميم خطاب إعلامى بديل يتوجه إلى جميع أفراد الأسرة المرأة والرجل والأطفال يطرح مشاكلهم ويناقش علاقاتهم الأسرية والاجتماعية ومسئولياتهم وحقوقهم فى إطار أشمل من الإطار الإعلامى الراهن. وقد طرحت الدراسات التى أجريت عن اتجاهات الجمهور النسائى والأطفال إزاء مضامين الصحف والبرامج التليفزيونية التى عالجت قضايا العنف الأسرى والمجتمعى بعض الاقتراحات التى يجب مراعاتها عند تصميم الخطاب الإعلامى البديل وتتمحور هذه الاقتراحات حول ما يلى:

أ- فيما يتعلق بمشكلات العنف بين الرجل والمرأة ضرورة الإقلال من تصوير العنف فى الدراما التليفزيونية كى لا يعتاد عليه المشاهدون ويعتبرونه سلوكاً طبيعياً ومقبول اجتماعياً مع التركيز على استهجان العنف وإبراز آثاره السلبية على الفرد والمجتمع.

ب- أهمية أن يتضمن صور وأحداث العنف العقاب الرادع وإبرازه بوضوح فى الكتابات والتحقيقات الصحفية ورسوم الكاريكاتير والقصص الموجهة للأطفال.

ج- التركيز على مضمون القصص للفيلم الكارتونى مع ضرورة الاهتمام بإدراج تعليق صوتى مصاحب لعرض أفلام الكارتون يتضمن نقد وتفنيد السلوكيات العنيفة وإبراز مخاطرها مع مراعاة التدقيق فى اختيار الشخصيات القائمة بإجراء التعليق بانتقائها من الشخصيات المحببة للطفل كى تضمن جذب اهتمام الطفل ومتابعته للتعليق الذى قد يقلل من آثار العنف المقدم من خلال أحداث الكارتون التليفزيونى.

د- الإكثار من الرسوم المتحركة فى الإعلانات الموجهة للأطفال مع استخدام الأساليب الفكاهية والابتعاد عن مشاهد العنف اللفظى والحركى.

هـ- ضرورة الاهتمام بتقديم نماذج الآباء والأمهات فى المسلسلات بصورة جيدة وسوية وإبراز شخصية الرجل والمرأة على أسس متكافئة.

سابعاً: تصور بديل لأدوار لإعلاميين والإعلاميين: فى ضوء التحديات المهنية والاجتماعية التى تواجه الإعلاميين والصحفيين فى مصر والتى تؤثر بصورة سلبية على أدائهم المهنى ومسئولياتهم الثقافية والتى ترجع أغلبها إلى افتقارهم للثقافة المجتمعية وضآلة وعيهم بالأبعاد الاجتماعية والنفسية للعنف المجتمعى والأسرى وبطبيعة وسمات واحتياجات الجمهور المستهدف فى الريف والحضر فى ضوء هذه المعطيات يبرز التصور البديل الذى يقضى بضرورة إعادة تثقيف وتدريب الإعلاميين والإعلاميات فى إطار منظومة متكاملة تكفل لهم الوعى المهنى والالتزام المجتمعى والاستيعاب العلمى لقضايا العنف الأسرى والمجتمعى.

ثامناً: بحوث إعلامية بديلة عن العنف الأسرى: فى ضوء قلة البحوث الإعلامية والاجتماعية عن قضايا العنف وتصنيفاته وأسبابه وتداعياته السلبية على الأسرة والمجتمع فضلاً عن انتشار المفاهيم الوظيفية المبتورة والمعزولة عن سياقاتها الاجتماعية والتاريخية والمستمدة من تراث العلم الاجتماعى فى الجامعات الأوربية

والأمريكية علاوة على إغفال البحوث التطبيقية والميدانية التى تتناول العوامل المجتمعية المرتبطة بالعنف وتفاعلاتها وعلاقتها بوسائل الإعلام تأثيراً وتأثرا. فى ضوء كل ذلك يبرز النموذج البديل الذى يستلزم تصميم استراتيجيات بحثية جماعية تضم علماء وأساتذة العلوم الاجتماعية وتتولى إعداد أجندة بحثية بديلة بالتعاون مع أساتذة الإعلام.

(١٦)
هل تحققت المواطنة الإعلامية للمرأة؟

رغم صدور الاستراتيجية الإعلامية للمرأة العربية ٢٠٠٩-٢٠١٥ والتى ركزت على مطالبة وسائل الإعلام بالبعد عن التركيز على الصور النمطية السلبية للمرأة والحرص على إبراز إنجازاتها المعاصرة ودورها فى المجتمع. ولكن النداءات والمطالبات الموجهه إلى وسائل الإعلام العربية من جانب الحكومات ومنظمات المجتمع المدنى لم تسفر سوى عن تعديلات شكلية محدودة فى السياسات الإعلامية الخاصة بصورة المرأة وقضاياها.

ويشير المشهد الراهن إلى وجود أربع تيارات فكرية تتحكم فى السياسات الإعلامية العربية تجاه المرأة وقضاياها وهى:

١ - التيار السلفى التقليدى الذى يستمد مشروعته من الموروثات الثقافية والتفسير الذكورى المتحيز للأديان الذى يرفع من شأن الرجل على حساب المرأة. والمعروف أن الثقافة الدينية فى التاريخ العربي الإسلامى لا تحيل إلى النصوص الدينية المقدسة بل تركز على التأويلات والتفسيرات التى انجزت حول محتوى هذه النصوص التى صيغت فى عصور زمنية سابقة وفى إطار أوضاع مجتمعية تختلف معطياتها واشكالياتها عن الزمن الراهن ولكن لا تزال صياغتها وتجلياتها المختلفة تشكل الذاكرة والجماعية فى المجتمعات العربية. كما تحيل الموروثات الاجتماعية إلى التقاليد التى تم ترسيخها للمحافظة على النظام الأسرى والمجتمعى المتوارث

والذى لا يزال سائداً ويتميز بالطابع الأبوى الذكورى. إذ كانت أولوية الرجل مرجحة دوماً فى الآراء الفقهية المتصلة بالمرأة وهى أولوية حصنت نفسها بقراءة للقرآن الكريم يغلب عليها طابع الإنحياز للرجل. ولكن ذلك لم يحل دون ظهور تفسيرات مستنيرة تستهدف إنصاف المرأة ولكنها قليلة ومغيبة فى الذهن الجمعى والسلوك الاجتماعى تجاه المرأة وحقوقها.

٢- التيار الاجتماعى التحررى الذى يرجع إلى دعوات الرواد أمثال رفاعة الطهطاوى وقاسم أمين والطاهر حداد وخير الدين التونسى وعبد الرحمن الكواكبى الذين نادوا بضرورة تحريرى المرأة وإرساء حقها فى التعليم والعمل ضمن حركة الأحياء القومى.

٣- التيار النسوى الوافد من الغرب الذى يحصر قضية المرأة فى إطر معزولة عن حركة المجتمع ويدعو إلى تحطيم النظام الأبوى.

٤- التيار العولمى الذى يستفيد من المرأة كعنصر إستهلاكى ومادة إعلانية جذابة وكقوة عمل رخيصة غير مؤمنة. لقد انعكست هذه التيارات على مواقف الإعلام العربى من المرأة ولا تزال الغلبة للتيار السلفى التقليدى ويستثمر التيار العولمى مقولات التيار السلفى ويكرسها. أما التيار الاجتماعى التحررى الذى يعبر عن نفسه فى الجهود الدولية المعاصرة التى تنادى بضرورة تمكين المرأة من الحصول على حقوقها المجتمعية من خلال إدماجها فى كافة الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية لا يزال هذا التيار يجاهد كى ينتزع لنفسه وموقعاً لائقاً فى الإعلام المقروء والمرئى والمسموع.

ولا شك أن الصورة النمطية للمرأة العربية فى وسائل الإعلام لا يمكن تصحيحها فحسب بالقوانين والتشريعات التى ظلت حبراً على ورق دون تفعيل حقيقى إذ أن مسئولية التغيير لا تقع فقط على المرأة بتحرير صورة الذات لدى المرأة

وتحريرها من تركة الاستضعاف التاريخية التى تم ترسيخها عبر أجيال عديدة وشكلت طوقاً اجتماعياً يحاصر وينال من انجازاتها فى كافة المجالات المجتمعية. ولتحقيق ذلك لابد من إيجاد الآليات الكفيلة لتمكين المرأة من تغيير صورتها الذاتية من خلال تفعيل حقوقها الأسرية والمؤسسات التربوية والتعليمية والثقافية ثم يأتى دور وسائل الإعلام أما التشريعات القانونية يجب أن تأتى فى نهاية المطاف لتقنين التغيير ويعتمد تفعيلها على منظمات المجتمع المدنى وليس على الحكومات. كما يرتهن التغيير أساساً ضرورة تغيير الأوضاع المعيشية والمجتمعية للمرأة العربية فالأطر القانونية ليست سوى آليات مكملة. ومن أجل تحقيق هذه الهدف تبرز مجموعة من الضرورات تتصدرها.

١- ضرورة السعى لإعداد استراتيجية قومية للإعلام عن المرأة والأسرة العربية، تحدد الأولويات والسياسات والبرامج التنفيذية فى مجال الإعلام المقروء والمرئى والمسموع تجاه قضايا المرأة والأسرة العربية.

٢- إجراء تعديلات جذرية فى القوانين المنظمة للعمل الإعلامى مثل قوانين الصحافة والإعلام فى العالم العربى بحيث تضم نصوص صريحة تعزز السياسات الإعلامية المتوازنة والمنصفة لقضايا المرأة اتساقاً مع النصوص الدستورية التى تؤكد على مبدأ المساواة بين النوعين الاجتماعيين (المرأة والرجل) والمؤسف أن قوانين الإعلام والصحافة فى العالم العربى تخلو من أية نصوص تقضى بتفعيل مبدأ المساواة بين الجنسين فى حقل الإعلام سواء فى المسئوليات المهنية أو المواقع القيادية أو الأجور وفرص التدريب أو المشاركة فى المؤتمرات المحلية والدولية. بل تقتصر التشريعات الإعلامية على النصوص الخاصة بالشروط القانونية والأخلاقية للممارسة المهنية وحرية الإعلام والصحافة وحقوق وواجبات الصحفيين والإعلاميين المهنية والعلاقة بين السلطة والصحافة والإعلام. وهناك ضرورة

تستلزم إدراج بعض النصوص التى أشارت إليها معظم الدساتير العربية خصوصاً الدستور المصرى الصادر عام ٢٠١٤ والخاصة بتأكيد المساواة بين النوعين الاجتماعيين والتى تمثل خطوة إيجابية نحو إقرار المواطنة وحقوق المرأة.

٣- ضرورة الاهتمام بإعداد برامج تدريبية وتثقيفية للإعلاميين والإعلاميات العرب للنهوض بمستويات الوعى والأداء الإعلامى فى مجال المرأة والأسرة.

المراجع

اعتمدت الدراسة على عدة مراجع نذكر أهمها على النحو التالى:

(١) مركز بحوث المرأة والإعلام – كلية الإعلام: العنف ضد المرأة فى وسائل الإعلام – دراسة من المستوى الثانى (ملخص بأهم المؤشرات) – القاهرة ٢٠٠٩.

(٢) سمير صالح إبراهيم، تأثير الأفلام المقدمة فى التليفزيون على إتجاه الشباب المصرى نحو العنف، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٧).

(٣) عزة عبد العزيز عبد اللاه، المسئولية الإجتماعية للصحافة المصرية: دراسة تحليلية لوظائف الصحافة مع التطبيق على صحيفتى الأهرام و الأهالى خلال الفترة من ١٩٧٨-١٩٨٧، ماجستير غير منشورة، (جامعة أسيوط : كلية الآداب، ١٩٩٢).

(٤) عزة عبد العظيم محمد، تأثير الدراما التليفزيونية على إدراك الواقع الإجتماعى للأسرة المصرية، دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام ، ٢٠٠٠).

(٥) لبنى محمد الكنانى، صورة الأسرة العربية فى الدراما التلفزيونية بالقنوات الفضائية العربية وأثرها على إدراك الجمهور العربى للواقع الاجتماعى لها، دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٨).

(٦) مايسة السيد طاهر جميل، صورة العنف بين الرجل والمرأة كما تقدمها الدراسة العربية فى التليفزيون المصرى، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة : كلية الإعلام، ٢٠٠٠).

(٧) محمد حسام الدين، المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية، دراسة مقارنة للمضمون والقائم بالاتصال فى الصحف القومية والحزبية من ١٩٩١-١٩٩٤، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٦).

(٨) عادل فهمى البيومى، الدراما التليفزيونية والاتجاهات نحو العنف الأسرى فى مصر، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، إبريل / يونيه ٢٠٠٠، ص ص٢١٣-٢٦٢.

(٩) جيرى ر. لى، البناء الأسرى والتفاعل: تحليل مقارن، (الكويت : جامعة الكويت، مجلس النشر العلمى، ٢٠٠٦).

(١٠) حسن مصطفى عبد المعطى، الفناخ الأسرى وشخصية الأبناء (القاهرة: دار القاهرة، ٢٠٠٤).

(١١) معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، (عمان، الأردن : دار الشروق، ١٩٩٤).

(١٢) محمد زين عبد الرحمن، صورة المرأة المصرية فى المجلات النسائية العربية واتجاهات الطالبات الجامعيات العربيات نحوها، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام، يناير/ يونية ٢٠٠٦، ص ص٢٨٣-٣٢٤.

صدر للمؤلفة

١- مقدمة في الصحافة الأفريقية (طبعتان) - الجمعية الأفريقية ١٩٨٠ - دار الفكر العربى القاهرة. ١٩٨٥.
٢- صور إفريقيا في الصحافة العربية (طبعتان) - دار الفكر العربى القاهرة ١٩٨٥.
٣- إسرائيل وإفريقيا (مشترك) - دار الفكر العربى القاهرة ١٩٨٣م.
٤- الصحافة العربية فى الجزائر (طبعتان) - معهد الدراسات العربية ١٩٨١م والشركة الوطنية للنشر بالجزائر ١٩٨٥م.
٥- مصر وفلسطين (أربع طبعات) عالم المعرفة بالكويت ١٩٨٠ - ١٩٨٥ دار العربى القاهرة ١٩٨٩، والمكتبة الأكاديمية القاهرة ٢٠١٠م.
٦- الصحافة الصهيونية في مصر ١٨٩٧ - ١٩٥٤ (ثلاث طبعات) الثقافة الجديدة ١٩٧٩ - الطوبجى ٢٠٠٤ - جزيرة الورد ٢٠٠٥.
٧- التبعية الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث (طبعتان) - عالم المعرفة - الكويت ١٩٨٤ - دار الفكر العربى القاهرة ١٩٨٩م.
٨- دراسات فى الصحافة المصرية والعربية - العربى القاهرة ١٩٨١م.
٩- دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة - دار الفكر العربى القاهرة ١٩٨١م.
١٠- تحليل المضمون فى الدراسات الإعلامية (مشترك) دار الفكر العربى ١٩٨١م.
١١- دراسات فى الصحافة المصرية والعربية - قضايا معاصرة - دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٨٧.
١٢- دراسات فى الصحافة العربية المعاصرة - دار الفارابى بيروت ١٩٨٨م.
١٣- الإعلام التنموى فى الوطن العربى - دار الفكر العربى القاهرة ١٩٨٦م.
١٤- المدرسة الاشتراكية فى الصحافة - مركز البحوث العربية - القاهرة ١٩٨٦م.
١٥- الإعلام وقضايا البيئة فى العالم العربى - كلية الإعلام جامعة القاهرة - ١٩٩٣م.
١٦- التعليم الإعلامى وقضايا البيئة - كلية الإعلام وبرامج الأمم المتحدة للبيئة ١٩٩٥م.
١٧- القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية (مشترك) قسم الصحافة كلية الإعلام جامعة القاهرة ١٩٨٩م.
١٨- الصحافة العربية فى الصومال (فى موسوعة الصحافة العربية) الأليكسو - تونس ١٩٨٩م.
١٩- الصحافة العربية فى مواجهة الاختراق الصهيونى - دار الفكر العربى القاهرة ١٩٩٤م.
٢٠- هموم الصحافة والصحفيين فى مصر - دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٩٥م.
٢١- قضايا إعلامية معاصرة - دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٩٧م.

٢٢- الإعلام والمرأة المصرية فى الريف والحضر - دار العربى القاهرة ١٩٩٩م.
٢٣- الإعلام العربى وقضايا العولمة - دار الفكر العربى - القاهرة ٢٠٠٠م.
٢٤- المسكوت عنه في قرية جنوبية - مركز الفسطاط - القاهرة ٢٠٠١م.
٢٥- قضايا الصحافة المصرية فى نهاية القرن العشرين - دار العربى ٢٠٠١م.
٢٦- إعلام المقاومة فى العالم العربى - دار العربى القاهرة ٢٠٠٣م.
٢٧- النظرية النقدية فى بحوث الاتصال - دار الفكر العربى القاهرة ٢٠٠٣م.
٢٨- الدراسات المستقبلية فى كتاب تذكارى مهدى للمؤلفة من طلابها الأساتذة بأقسام الصحافة فى مصر - بعنوان بحوث معاصرة فى الصحافة - دار العربى القاهرة ٢٠٠١.
٢٩- الإعلام والعولمة البديلة - دار العربى للنشر القاهرة ٢٠٠٦م.
٣٠- الصحافة المصرية - دراسة تاريخية (مشترك(مؤسسة الطوبجى للطباعة القاهرة ٢٠٠٧م.
٣١- المرأة والإعلام فى صعيد مصر (جماعى) - دار العربى للنشر القاهرة ٢٠٠٨م.
٣٢- الإعلاميات العربية - شهادات واقعية - دار العربى للنشر - القاهرة ٢٠٠٩م.
٣٣- الإعلام العربى فى عصر العولمة الرأسمالية - دار العين - القاهرة ٢٠١٠م.
٣٤- الإعلام الأفريقى فى عصر المعلومات (مشترك) - المكتبة الأكاديمية - القاهرة ٢٠١٠م.
٣٥- الصحافة والجامعات المصرية (جماعى) العربى للنشر القاهرة ٢٠٠٩م.
٣٦- المسكوت عنه فى مصر المحروسة - جزيرة الورد - القاهرة ٢٠٠٩م.
٣٧- مصر وفلسطين : دراسة تاريخية ومعاصرة من ١٩١٧ - ٢٠٠٩ - المكتبة الأكاديمية - القاهرة ٢٠١٠.
٣٨- صفصافة - سيرة ذاتية - الهيئة العامة للكتاب ٢٠١٢.
٣٩- قضايا إعلامية تاريخية ومعاصرة فى الوطن العربى - دار الفكر العربى ٢٠١٢.
٤٠- ثورة يناير وحرية الإعلام - جزيرة الورد - القاهرة - ٢٠١٢.

الجوائز التى حصلت عليها المؤلفة :

١- جائزة مانديلا فى التحرر الوطنى ١٩٩٤م.
٢- جائزة العويس فى العلوم الاجتماعية والمستقبلية ١٩٩٦م.
٣- جائزة البحرين عن كتابها (المرأة والإعلام فى الريف والحضر) ١٩٩٨م.
٤- جائزة كلية الإعلام التقديرية ١٩٩٧م.
٥- جائزة الدولة للتفوق العلمي ١٩٩٩م.
٦- جائزة الجامعة العربية عن مجمل أعمالها فى مجال المرأة والإعلام ٢٠٠٨م.
٧- جائزة جامعة القاهرة التقديرية فى العلوم الاجتماعية والإنسانية ٢٠١٠.
٨- جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية ٢٠١٤م.

المحتويات